الجزء الثانى

رؤية لعام ٢٠٢٠م
الاقتصاد والتنمية
والوصفة الماليزية للنمو

٩ـ رؤية لعام ٢٠٢٠م: الوصفة الماليزية للنمو(*)

لا أعلم إذا ما كان لدى ماليزيا وصفة خاصة للنمو، ولكنّ لدينا طموحًا كبيرًا لأن نصبح دولة متقدمة مع حلول عام ٢٠٢٠م، وأن نعمل بجدية شديدة لتحقيق هذا الهدف. لن يهبط ذلك التقدم علينا ونحن مكتوفو الأيدى، ولا يمكن كذلك أن نتخبط ونتوقع أن تسير الأمور كما نتمناها. ولكن ـ وبغض النظر عن مدى حرصنا ودقتنا فى التخطيط ـ فقد تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن.

سوف تكون هناك عقبات غير متوقَعة. هذه إرادة الله. ولكن الله قد وهبنا أيضًا قدرة على التفكير والتنفيذ والتعامل، كى نتخطى عقبات الطريق. فلا نقول فقط إنه قَدَرنا ولا يوجد شىء نستطيع أن نفعله. ليس هذا ما يعلمنا القرآن. بالفعل، ما يحدث هو قَدَر ولكنّ نجاح أو فشل محاولاتنا لتغيير دفة المصائب التى تصيبنا قَدَر كذلك. إذا لم يفعل الرسول ﷺ شيئًا لكى يتغلب على الصعاب التى واجهته، فما كان الإسلام ليصبح ديننا اليوم. ولكننا نعلم ما قام به الرسول ﷺ من أعمال كثيرة لنشر رسالته. الرسول ﷺ هو حبيب الله، ولكن مع ذلك، فيجب عليه أن يواجه ويتخطى العقبات. هل يمكن أن نتوقع أن يزيل الله العقبات من أمامنا ونحن قاعدون لا نفعل شيئًا من أجل أنفسنا؟

إننى لا أحاول أن أعطى موعظة، ولكنّ العقيدة والإيمان اللذَيْن يعتنقهما الإنسان مهمَّان لنجاح أو فشل ما يحاول تحقيقه.

مع بداية عهد الاستقلال فى عام ١٩٥٧م كانت ماليزيا تتصف بمعدل مرتفع جدًّا من الفقر والبطالة، مع عدد متزايد من السكان. كان فى استطاعة إقطاعات المطاط ومناجم القصدير توفير عدد ضئيل من فرص العمل. وبغير خلق فرص عمل لشعبنا، يصبح الاستقلال استقلالاً لا معنى له وتغزو المشاكل الاجتماعية الدولة. بالنظر حولنا، وجدنا أن التصنيع، والتصنيع وحده، يستطيع أن يخلق عملاً كافيًا للشعب.

(*) خطبة أُلقيَت فى منتدى جدة الاقتصادى ٢٠٠٤م فى جدة، السعودية، فى ١٨ يناير ٢٠٠٤م.

مع عدم امتلاك معرفة التصنيع ولا رأس المال ولا معرفة بالأسواق، كان يجب أن نستعين بالاستثمار الأجنبى. كان الاتجاه السائد فى ذلك الوقت للدول حديثة الاستقلال هو تأميم الشركات الأجنبية. لم نكن متأكدين من قدرتنا ـ إذا تولينا إدارة هذه الشركات ـ على أن نقوم بالمهمة على الوجه المرجوّ. إلى جانب أن عمل ذلك سيُنفِّر المستثمرين الأجانب من المجىء. كان قرارنا بدعوة المستثمرين من بين أوائل أفعالنا غير التقليدية، والخارجة على المتعارف عليه فى ذلك الوقت. لقد قررنا أن نعمل بطريقتنا الخاصة.

لقد عرَّضنَا أنفسنا عندما دعونا المستثمرين، خاصة الأوروبيين منهم، إلى خطر سيادتهم علينا. إننا نعرف جيدًا ما حدث فى جمهوريات الموز فى أمريكا الوسطى. ولكننا وضعنا شروطًا معينة، لضمان عدم حدوث ذلك. استطعنا وضع حوافز، مثل الإعفاء من الضريبة وميزات أخرى، بالإضافة إلى خلق مناخ صديق للاستثمار، وكان ذلك كله جذابًا بما فيه الكفاية. فوق ذلك، كان مستوى الأجور فى ماليزيا يقل كثيرًا عن نظيره فى الدول الصناعية. كان عمالنا يستوعبون التدريب بسهولة، وقد استوعبوا كذلك أهمية السلام للصناعة وللاستثمار وخلق فرص العمل. لتوفير النوع المناسب من العمال، خَصصت الحكومة على الأقل ٢٠٪ من الميزانية القومية للتعليم والتدريب. ورغم أن الملايو هى اللغة الرسمية، فقد تم إعلان الإنجليزية كلغة ثانية؛ لأنه كان لازمًا على العمال أن يتلقوا الإرشادات من مديرين ومشرفين أجانب، والذين لم يفهموا لغة الملايو، بجانب أن الإنجليزية أصبحت هى لغة المعرفة والتعليم اليوم، كما كانت العربية كذلك خلال العصر الذهبى للحضارة الإسلامية.

إحدى مميزات ماليزيا للمستثمرين الأجانب هى انخفاض التكلفة، خاصة الأجور. غالبًا ما ترتبط الأجور المنخفضة بمستوى معيشة منخفض كذلك.

فى أواخر السبعينيات، كانت نسبة الفقراء فى ماليزيا ٥٧٪، ولكنها اليوم أقل من ٥٪ مع ما أدَّت إليه زيادة الطلب على العمال فى مجالات التصنيع من زيادة للأجور. اليوم، تفوق أجور الماليزيين ـ إلى حد ما ـ أجور العاملين فى الدول المجاورة وفى

الصين. ولكن بالطبع فإذا زادت المرتبات فوق حد معين، فستترك الصناعات ماليزيا لتتجه إلى الدول ذات العمالة منخفضة الأجر، وسيسبب ذلك بطالة ويحد من التنمية.

يخلق ذلك معضلة للحكومة. إننا نريد أن يعيش شعبنا فى مستوى معيشة مرتفع ومتزايد من خلال دخل أكبر، وقد تؤدى الأجور الأعلى إلى البطالة والفقر.

إن إستراتيجية ماليزيا هى أن تحافظ على تكلفة المعيشة بشكل منخفض، الأمر الذى يؤدى إلى قوة شرائية أكبر حتى مع مستوى أجور أقل بكثير مما فى الدول المتقدمة.

على الرغم من أن التحكم فى الأسعار هو طريقة تُستَخدم أيام الحرب للتحكم فى التضخم نتيجة لنقص العرض، فإن ماليزيا قد استمرت فى التحكم فى أسعار السلع الضرورية حتى خلال أيام السلم. القبضة مُحكمَة حول سوء الاستغلال التجارى. نتيجة ذلك هى معدل منخفض جدا للتضخم، أقل من الارتفاعات فى متوسط الدخل. وهكذا أصبح الماليزيّون قادرين على الحياة فى مستوى معيشة أعلى بكثير رغم ما يبدو من انخفاض دخولهم.

إن سعر الرِنْجِت الماليزى أمام الدولار الأمريكى هو ٣,٨ لكل دولار. لقد كان قبل الأزمة المالية ٢,٥ لكل دولار. ولكن قوة الرِنْجِت الشرائية فى ماليزيا لا تزال مساوية تقريباً للدولار فى الولايات المتحدة، وذلك بسبب أن السلع والخدمات فى ماليزيا تساوى حوالى ثلث تكلفة نظيرتها فى الولايات المتحدة. إن الدخل المنخفض فى ماليزيا لا يعنى مستوى معيشة منخفضًا، لأن تكلفة المعيشة منخفضة هى الأخرى. فقط عندما يسافر الماليزيون إلى الخارج أو يشترون سلعًا مستوردة، فقط حينئذٍ يشعرون بتأثير دخولهم المنخفضة. ولكن أغلب ضروريات الحياة تُصنَع فى ماليزيا أو تُستورَد من دول منخفضة التكلفة. هكذا فإن الدخل المنخفض لا يؤدى إلى قوة شرائية ضعيفة.

الرِنْجِت، وهى العملة الماليزية، هى عملة قوية. إنها تُستخدَم فى جميع التعاملات داخل الدولة. على عكس دول نامية أخرى، فالعملات الأجنبية ـ كالدولار الأمريكى ـ لا تُستخدَم محليًّا فى ماليزيا. تضمن الحكومة أنه إذا احتاجت إلى سداد ثمن المُستورَد بالعملة الأجنبية، فإنه يمكن تغيير الرِنْجِت الماليزى إلى العملة الأجنبية المطلوبة.

يمكن شراء الدولار الأمريكى فى أى وقت مقابل ٣,٨ رِنْجِت للدولار الواحد. السعر ثابت والنقد الأجنبى متوافر دائمًا. يجب إيداع حصيلة النقد الأجنبى فى البنك المركزى. يَسَعْ المخزون الحكومى من النقد الأجنبى سداد واردات أكثر من خمسة أشهر، أكثر بكثير من الأشهر الثلاثة المعتادة.

التضخم المنخفض مهم جدًّا للتنمية الاقتصادية. فى سوق حر، فإن التجار يميلون إلى زيادة الأسعار بغير مبرر. عندما تزيد الأسعار يطلب العاملون أجورًا أكبر. لمواجهة ذلك، وللاحتفاظ بالأرباح، فلا بد من زيادة أسعار المنتجات والخدمات. إن زيادة الأجور بطريقة مستمرة سوف تدفع التضخم إلى مستويات مرتفعة جدًّا. سوف تنخفض قيمة العملة المحلية. بسرعة جدًّا يمكن أن تتحول دولة ذات تكلفة منخفضة إلى دولة ذات تكلفة مرتفعة ليست لها ميزة تنافسية. وبهذا، فلن تُضخ استثمارات تساعد على تنمية الدولة.

لذا، فإن التحكم فى التضخم مهمة رئيسية للحكومة. على الرغم من أن السوق حر، فيجب أن يكون للحكومة بعض التحكم لكى تمنع التضخم. بالتحكم فى سعر السلع الأساسية ومراقبة أسعار السلع فى السوق، تستطيع ماليزيا خفض التضخم. هكذا تستمر قدرة هذه الدولة التنافسية ويتحسن مستوى المعيشة لأن مهارات وإنتاجًا أعلى يؤديان إلى أجور ودخول أفضل.

مثل كل الوصفات، تحتاج إلى عناصر كثيرة للوصول إلى النتيجة النهائية. فى تنمية دولة، لا تكفى الاستثمارات الأجنبية ولا التصنيع، ولا يكفى مستوى التضخم المنخفض. ماليزيا دولة متعددة الأعراق، متعددة الأديان واللغات والثقافات. هذا خليط قابل للانفجار. ولكن فى بدايات الكفاح من أجل الاستقلال، صاغت الغالبية ـ وهم الملايو المسلمون ـ معادلة لمشاركة السلطة مع الأقليات الصينية والهندية والتى تكوِّن مُجتمِعة حوالى ٤٠٪ من تعداد السكان. تم تكوين مملكة دستورية مع پرلمان ديمقراطى.

نظريًّا، يستطيع الملايو المسلمون حكم البلاد بأنفسهم. ولكن ذلك سيتسبب فى حزازات عرقية وتصدع للاستقرار سياسيًّا. فى مثل هذه الحالة لا يمكن تنمية اقتصاد الدولة. من الأفضل الحصول على قطعة من كعكة اقتصادية متنامية عن الحصول على

كعكة غير قادرة على النمو، بل منكمشة. وهكذا اختار الملايو أن يُشركوا فى سلطتهم السياسية الصينيين والهنودَ وجماعات أخرى قَبَلية، لكى تحصل الحَكومة على تأييد الغالبية العظمى من المواطنيين متعددى الأعراق. فى أغلب الأحيان أعطى الناخبون ثلثى أصواتهم للحكومة، مما مكّنها من التركيز على التنمية الاقتصادية بدون الخوف من فقدان السلطة السياسية. سوف تقلق حكومة ضعيفة من إمكانية هزيمتها أمام المعارضة، وستجد نفسها آخذة فى التركيز على سياسات البقاء وليس التنمية الاقتصادية. فى إستراتيچية المُشارَكة فى السلطة هذه، كما فى أشياء أخرى، كانت طريقة تناول ماليزيا غير تقليدية.

لقد دمرت حرب الهادى(*) اقتصاديات كل دول شرق آسيا. ولكننا نلاحظ أن اليابان تعافت بسرعة كبيرة جدًّا، تلتها كوريا الجنوبية وتايوان. كان تعافيهم بسرعة لدرجة أنهم تمكنوا من اللحاق بالدول المُتقدِمة المُنتصِرة فى الحرب. قررت ماليزيا تعلُّم التنمية الاقتصادية من هذه الدول، مع النظر كذلك إلى النماذج الأوروپية. وهكذا، تم تكوين سياسة النظر شرقًا. من اليابان وغيرها تعلمت ماليزيا أن مفتاح التنمية الاقتصادية هو طِبَاع العمل والتى تضم فيما تضم الانضباط فى مكان العمل. يجب احترام الوقت من الجميع ـ الحكومة، والقطاع الخاص، ومن العاملين.

درس آخر من اليابان وكوريا الجنوبية هو التعاون الوطيد بين الحكومة والقطاع الخاص. لقد امتعض الغرب على ذلك، ولكننا نعلم عن التعاون، وعن الأبواب المفتوحة بين الحكومات الغربية وبعض الشركات المختارة. لأن ضرائب الشركات تعتمد على أرباح الشركات، فهى تدفع للحكومة لتساعد القطاع الخاص على جنى أكبر قدر من الأرباح المسموح بها أخلاقيًّا. فتم الحد من التأخيرات البيروقراطية إلى أقصى درجة، وتم تعديل السياسات والقوانين بحيث تسهل الأعمال. يستمر حوار دائم بين الحكومة ومجتمع الأعمال وممثلى العمال. تتمكن الحكومة ـ مما تتلقاه من تغذية رجعية ـ من اتخاذ إجراءات لتصحيح الأوضاع.

التخطيط متطور جدًّا فى ماليزيا. لدينا الخطة السنوية من خلال الميزانية السنوية،

(*) معارك الحرب العالمية الثانية فى المحيط الهادى ـ المترجم.

ولكن يزيد على ذلك الخطط الخمسية وخطة للمدى البعيد حتى ثلاثين عامًا. رؤية ٢٠٢٠م هى خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضًا الإستراتيجيات والخطوات التى يجب اتخاذها لتحقيقه. رؤية ٢٠٢٠م هى بالطبع حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠م، أى أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أى من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الدينى.

يجب إعداد عقول البيروقراطيين وعقول الشعب لذلك. سياسة خروج الوزراء والموظفين الحكوميين إلى مكان التنفيذ تضمن ارتباطهم بشكل مباشر بمراقبة وتنفيذ الخطة وبقرارات مجلس الوزراء الأسبوعية. تُتابِع الخطةَ وحدةٌ تُسمَّى وحدة تنسيق التطبيق (ICU)، وتُسلِّم تقارير دورية لمجلس الوزراء حول سير الأعمال. يزيل الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين عقبات التنفيذ، وأحيانًا ما يقوم بذلك الدور مجلس الوزراء والذى يجتمع كل أربعاء فى كل الظروف بدون استثناء.

تتأكد الحكومة من أن الاستثمار الأجنبى المباشر يؤدى إلى نقل للتكنولوچيا ومعرفة الإدارة، سواء عن طريق الاتفاق أو من خلال العمال الماليزيين والمديرين المُراقِبين عن قرب لسير الأعمال.

مع مرور الوقت تمكن الماليزيون من امتلاك القدرة على استثمار وتصنيع كل شىء تقريبًا مما يصنعه المستثمرون الأجانب، بما فيه المنتجات الإلكترونية.

فى صناعة البترول، فى حالة پتروناس مثلاً ــ الشركة الوطنية للبترول ــ لم تَقُم الشركة بجمع الإتاوة والأرباح من المشاركة فى الإنتاج، ولكنها قامت أيضًا بتعَلُّم كل ما يمكن تعَلُّمه عن صناعة البترول: من التنقيب إلى الإنتاج إلى تسويق المنتجات حول العالم، والشىء نفسه أيضًا فى الصناعات البتروكيماوية. اليوم تعمل شركة پتروناس فى أكثر من ٣٠ دولة فى كل فروع أعمال البترول، وأصبح اسمها فى قائمة شركات فورتشن ٥٠٠ (قائمة أكبر الشركات بالعالم).

الشىء نفسه بالنسبة لصناعة السيارات، وصناعات التكنولوچيا المتقدمة والمعلومات، والبناء، وتصنيع الفلزَّات، والمالية، إلخ. لقد أصبحت هذه القدرة المحلية

مهمة جدًّا ؛ لأن المستثمرين الأجانب لا يستثمرون الكثير، وعندما يفعلون، فهم يختارون دولاً أخرى ذات أجور أقل للعمال. لقد ملأت الاستثمارات المحلية فراغ الأجنبية واستمرت قدرات ماليزيا الصناعية فى النمو. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح المزيد والمزيد من شركات البناء الماليزية تتلقى أعمالاً من الخارج.

للّحاق بالدول المتقدمة، يجب أن يتمتع الماليزيون بالثقة فى أنفسهم. إنهم يتلقون تشجيعًا للقيام بأى شىء قام به الآخرون أو يستطيعون القيام به، ولأن يقوموا به بشكل أفضل. قام بحّار ماليزى بالإبحار منفردًا حول العالم محققًا رقمًا قياسيًّا عالميًّا. تسلق الماليزيون قمة جبل إفرست، وهبطوا بالمظلات على القطب الشمالى، وقاموا بالسباحة فى القنال الإنجليزى (المانش)، إلخ. بالنظر إلى أن ماليزيا تقع فى المنطقة الاستوائية، فإن هذه الأعمال تمثل تحديًا أكبر، وتساعد على إقناع الماليزى بأنه لا يقل عن أى إنسان آخر. فتم إطلاق شعار «ماليزيا بوليه» أو «ماليزيا تستطيع» أى أن ماليزيا والماليزيين يستطيعون فعل أى شىء يفعله الآخرون. لقد ساعد ذلك الماليزيين على مواجهة أى تحديات سواء على مستوى الفرد أو الأمة. يحفظ دفتر سجل ماليزى كل الإنجازات التى قام بها الماليزيون.

الرغبة فى الإنفاق شديدة القوة فى ماليزيا، كما فى كل الشعوب. مع الرخاء المتزايد، تقع الحكومات تحت إغراء إنفاق المال على رموز مكلفة بغير عائد مادى. يؤمن كثيرون بأن ماليزيا وقعت تحت ذلك الإغراء. كيف نستطيع تفسير كثرة المشروعات الكبيرة الظاهرة فى ماليزيا بغير ذلك؟

المشروعات كبيرة حقًّا. ولكنها لم تفسد الدولة. إنها جميعًا مربحة وفى مقدورنا ماديًّا. برغم أن ماليزيا ليست ثرية، فلديها الكثير من المال فى داخل اقتصادها. هذا لأن ماليزيا لديها معدل ادخار مرتفع جدّا (حوالى ٤٠٪ من إجمالى الناتج القومى). بالإضافة إلى صندوق ادخار العاملين (EPF) والذى تبلغ حصيلته أكثر من ٢٠٠ مليار رِنْجِت ماليزى، وتجمعت مدخرات هائلة من صندوق ادخار الحجيج، وصندوق معاشات الحكومة، وبنك الادخار القومى، إلخ. حتى بعد ما اقترضت الحكومة من صندوق ادخار العاملين، لا تزال لدى الصندوق أموال ليستثمرها أو يُقرضها.

أحد أسباب عدم استدانة ماليزيا من صندوق النقد الدولى (IMF) خلال الأزمة المالية هو تلك المدخرات الهائلة. بمجرد أن نجحنا فى وقف خروج رأس المال من ماليزيا بقت علينا مسئولية إدارة ما لدينا من مال، وكان ذلك بدعم الشركات التى تأثرت بالأزمة المالية، وبالاستثمار فى الوظائف والمشروعات المُولِّدة للدخل من أجل تعويض التراجع الاقتصادى.

تم تأسيس ثلاث مؤسسات للتعامل مع الديون المعدومة والشركات المُشارِفة على الإفلاس والبنوك المتضررة من الأزمة الاقتصادية فى عام ١٩٩٧م.

اشترت داناهارتا ـ شركة إدارة العقارات ـ ديون الشركات المتضررة وتولت إدارة هذه الشركات لكى تعيد هيكلتها وتتفاوض حول تسوية الأوضاع مع البنوك. أما دانامودال ـ شركة إدارة رأس المال ـ فقد ضخَّت رؤوس أموال جديدة إلى البنوك المُتضرِّرَة وساعدت فى الإدارة لكى تعيد إنعاشها ولكى تعيد ما قيمته رأس المال المدفوع. تولت لجنة إعادة هيكلة ديون الشركات (CDRC) جمعَ الشركات التى لم تستطع دفع ما عليها لدى بعضها البعض، وساعدت على نجاح عملية التفاوض بشكل عادل ومُفيد للطرفين.

لقد اختبرت الأزمة المالية قدرات الماليزيين على الإدارة المالية. لقد اكتسبوا معرفة مكنتهم ليس فقط من التغلب على التراجع المالى، ولكن أيضًا من إدارة تنمية الدولة بدون الاعتماد الزائد على السُلَف الخارجية. لهذا لم يؤدِّ هبوط قيمة الرِنْجِت الماليزى إلى عدم قدرة ماليزيا على سداد السُلَف الخارجية. لقد استلفنا فقط بقدر ما نستطيع أن نرد. تصنيفنا من ناحية القدرة على السداد المالى مرتفع، ودائمًا ما عرضت المؤسسات المالية الأجنبية أفضل المعدلات لتسليفنا. ولكن حاجة ماليزيا إلى الاستلاف تصل إلى الحد الأدنى، وفى أغلب الأحيان يكون الدافع وراء المسلفين هو اختبار قدرة ماليزيا من ناحية السداد المالى.

تشارك البنية التحتية فى نمو الدولة، فهى تقلل من التكلفة وتشجع الاستثمار والأعمال. أحد أسباب استمرار فقر الدول هو عدم قدرتها على بناء البنية التحتية

الضرورية. لقد تقدمت حضارات عظيمة فى الماضى بسبب مهارة شعوبها فى بناء السدود لتوفير الماء للزراعة. كانت هذه قصة سبأ، واليمن القديمة، ومصر، ووادى دجلة والفرات. لقد قامت الحضارة الرومانية وامتد عمرها بفضل الطرق الجيدة والكبارى والجسور، كما ازدهرت إسپانيا الإسلامية بالرى المُخطَّط.

مع نمو ماليزيا اقتصاديًّا، أُنفِق الكثير على بناء الطرق وقنوات الرى والمطارات والموانى ومحطات المياه والطاقة. يسهم بناء كل ذلك فى العمالة والأعمال، أى فى النمو الاقتصادى. بعد تشغيلها، تساعد هذه الأعمال على خفض تكلفة المعيشة وتشجيع الأعمال وتحسين مستوى المعيشة. لقد ازدادت الاستثمارات سواء من أهل ماليزيا أو من الأجانب. فى الوقت نفسه، فقد ساعدت على تسارع خُطَى ماليزيا لتصبح دولة متقدمة.

إدارة الأعمال شأن لا تكون الحكومة ماهرة فى القيام به أبدًا. عادة عندما تقوم الحكومة بالأعمال، فهى تُصر على احتكارها. والاحتكار، بإزالة المنافسة، لا يهتم بالكفاءة، وتزيد عدم الكفاءة هذه من التكلفة، كما تعوق التنمية.

يؤمن الاشتراكيون بأنه إذا ما تولت الحكومة إدارة الأعمال، فبدلاً من تحصيل نسبة من الأرباح كضريبة، فسوف تحصل على كل الأرباح. وبذلك، يزيد التأميم من دخل الحكومة.

ولكن عندما تتولى الحكومة إدارة الأعمال، فحتمًا تزداد التكاليف. يطالب العمال بأجر أكبر وعمل أقل. على الوجه الآخر، فلا يمكن دفع مرتبات كبيرة للمديرين ولا توفير ما يعتبرونه حقهم من الامتيازات. تميل المؤسسات الاشتراكية، لخفض الفارق بين أجور المديرين وأجور العمال، يريد الشيوعيون فى محاولتهم للمساواة أن يدفعوا الأجر نفسه لكل العاملين، بغض النظر عن مقدار إسهامات كل منهم أو مسئولياته تجاه الأعمال. تكون النتيجة هى فقدان المديرين والمشرفين الاهتمام بأرباح مؤسساتهم. لا توجد مكافأة للجهد الزائد.

لن يزيد العمال ـ مع اطمئنانهم إلى استمرارية الوظيفة والدخل ـ من إنتاجيتهم.

ستقل الأرباح وستصبح قيمة ١٠٠٪ منها أقل من قيمة الضرائب التى كانت الحكومة ستجمعها قبل ملكية الحكومة الكاملة لها.

فى دولة اشتراكية لن يكن هناك أثرياء أو حتى من الطبقة المتوسطة يستطيعون شراء المنتجات المكلِفة، وبهذا ستتضاءل السوق للمنتجات المُؤمَّمة. بالطبع، فإن ذلك سيقلل من الأرباح أكثر من ذى قبل. فى النهاية، قد تحتاج هذه المؤسسات إلى دعم من الحكومة، ولكن كيف تستطيع الحكومة أن تدعم مع تضاءل دخلها لانخفاض أرباح الشركات المملوكة للدولة؟

من الخطأ أن نظن أن ملكية الحكومة للشركات ستفيد الحكومة والدولة. الأكثر ترجيحًا أن الكل سيخسر. لهذا فإن شعوب الدول الاشتراكية والشيوعية فقيرة عمومًا، بينما الشعوب ـ بمن فيها العمال ـ فى اقتصاديات السوق يستطيعون امتلاك سياراتهم الخاصة والتمتع بمستوى معيشة مرتفع.

بالرغم من أن بماليزيا بعض الشركات المؤممة، لكنها تؤمن بالسوق الحر وتُفضِّل الشركات الخاصة. وهكذا وقبل شيوع الخصخصة، قامت الحكومة الماليزية ببيع ليس فقط شركات مملوكة للحكومة، ولكن كثير من الهيئات الحكومية كذلك.

من أوائل المرافق المُؤمَّمة كانت الاتصالات. للخصخصة الماليزية شرطان: الأول، لا يُطرَد عامل من عمله إلا إذا اختار هو أن ينهى خدمته، ويجب حينئذٍ أن يتم تعويضه بشكل مناسب. الثانى، يجب أن تمنح الشركات التى تمت خصخصتها أجورًا أكبر مما تمنحه الحكومة لمن يختار أن يعمل بهذه الشركات.

ولكن يمكن للعاملين أن يستمروا مع هيكل الرواتب الحكومية، إذا كان ذلك اختيارهم، فإذا تحسن هيكل رواتب الشركة، فإنهم لا يستطيعون أن ينتقلوا إلى هيكل مرتبات الشركة. تفضل الأغلبية اختيار هيكل مرتبات الشركة منذ البداية. لقد أصبح مستوى رواتب ما تم تخصيصه من شركات الاتصالات أعلى بكثير من مستوى الرواتب الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يتم صرف علاوات خلال سنوات الرخاء.

على الرغم من حوادث الفشل، فقد نجحت الخصخصة على الإجمال. كان أغلب

حالات الفشل بسبب الأزمة المالية. عندما كانت الاتصالات جهة حكومة، ولم تحقق قط أى أرباح. على العكس فقد احتاجت الحكومة إلى تمويل عملياتها وتوسعاتها سنويًّا. اليوم تحقق شركات الاتصالات الماليزية أرباحًا هائلة بالرغم من أنه قد رُخِّص لسبع شركات أخرى تتنافس مع شركة الاتصالات الماليزية المُخصخَصة.

للدول ذات العِرْق الواحد، من الصعب تقدير مشكلات الدول متعددة الأعراق. لا تتمتع ماليزيا فقط بأعراق متعددة، وبل أيضًا لكل عِرْق ثقافته ولغته وديانته. الملايو مسلمون، بينما الصينيون بوذيون والهنود هندوس. يوجد أيضًا مجتمع غير صغير من المسيحيين. التوافق بين كل هذه الاختلافات مشكلة كبيرة يؤدى الفشل فيها إلى عدم الاستقرار وضرر للتنمية.

كما تعلمون فإن الإسلام لا يحجر على وجود من لا يعتنق الإسلام. بعضهم أهل كتاب، بينما يعبد آخرون آلهة أخرى. لا إكراه فى الدين فى الإسلام، ولا استخدام للقوة لتحويل الناس إلى الإسلام. لذا يجب أن نقبل التعايش مع غير المسلمين. يجب على المسلمين أن يتقبلوا التعايش مع الآخرين، سواء كأغلبية أو أقلية.

على مَر التاريخ، نعلم أنه عندما حكم المسلمون إسپانيا، فقد كوَّن المسيحيون واليهود جزءًا معتبرًا من السكان، وسمح المسلمون لهم بممارسة دياناتهم. أسلم بعض هؤلاء وكان ذلك لتفوق حضارة الإسلام على حضارة مسيحيى أوروپا.

فى ماليزيا، لدينا سماحة تجاه الأديان والأعراق المختلفة. إننا نتعبد بطريقتنا وهم بطريقتهم. إننا لا نتوقع تَحوُّلاً فى الدين ـ وإن حدث ذلك فى بعض الأحيان ـ ولكننا نتوقع ونتلقى احترامًا للإسلام وللمسلمين. فى المقابل فإننا نحترم حقوقهم فى معتقداتهم.

يجب على حكم المسلمين أن يكون عادلاً. كذلك الأمر خاصة فى تطبيق قوانين الدولة. إن المعادلة الماليزية ـ والتى تضمن توافق كل القوانين مع الشريعة الإسلامية ووجوب الحكم بالعدل ـ لم تحصل فقط على دعم كل الأعراق ولكن أيضًا اكتسبت احترامًا كبيرًا للإسلام. من الضرورى أن يشعر الكل بأنه يضمن الحصول على معاملة عادلة تحت ظل قوانين الدولة، لكى يشعروا بالأمان فى حياتهم اليومية ولكى يسهموا فى بناء اقتصاد بلدهم.

يريد البعض لأسباب سياسية أن يفرضوا نسختهم من قوانين الإسلام، خاصة الحدود. سيؤدى تفسيرهم للحدود إلى الظلم للمسلمين خاصة وأيضًا لغير المسلمين. إذًا فهى ليست إسلامية وليست قوانين للحدود على الإطلاق. إن ما يُسمَّى بحزب ماليزيا الإسلامى لا يتمنى سوى تكوين الحكومة والفوز بأصوات بادعائهم أنهم أكثر إسلامًا من المسلمين فى حكومة ماليزيا. إنهم لا يعنيهم أن يتم تشريع قوانينهم المقترحة بشكل غير سليم وأن تكون هذه القوانين غير عادلة ولا إسلامية.

إننا نرفض نسختهم المُسيَّسة من الحدود ونستمر فى تطبيق الشريعة بتشريع سليم وبالقوانين المتعارف عليها. يؤدى ذلك إلى مجتمع عدل واستقرار، مجتمع يستطيع أن ينمو ويكبر رغم تعدد أعراقه وأديانه. توجد سوابق مثيلة لذلك فى تاريخ الدول الإسلامية خاصة خلال حكم الخلفاء الراشدين الأربعة. تم تبنى قوانين خاصة لغير المسلمين. إلى جانب ذلك، فيجب أن نتذكر أنه توجد اليوم أقليات مسلمة فى دول غير إسلامية. بقدر ما لا نحب أن يتعرض المسلمون المقيمون فى دول غير إسلامية إلى أى نوع من الظلم، فإننا فى ماليزيا لا نريد أن يتعرض غير المسلمين إلى أى نوع من الظلم. لا تتنافى عدالة الحكومة الماليزية مع أى معتقد إسلامى. بالتأكيد، فإن السلام والاستقرار اللذين تحفظهما العدالة واللذين حض الإسلام عليهما يسهمان كثيرًا فى تحقيق تنمية ماليزيا.

يقال إنه لا يمكن أن تتقدم دولة إسلامية ولا أن تُحكَم حكمًا رشيدًا. لو كان ذلك صحيحًا لما كانت هناك حضارة إسلامية أعظم من كل الحضارات الأخرى فى تاريخ الإنسانية. حقيقة أنه لما يقرب من ١٣٠٠ عام، كان المسلمون أكثر الناس تقدمًا وتنورًا، كما تمتعوا برفاهية أثبتت خطأ ما يُقال من عدم قابلية الدول الإسلامية لأن تُحكَم حكمًا رشيدًا. فى الحقيقة، إذا قارنَّا بين كثير من الدول الإسلامية اليوم وما كانت عليه قبل خمسين أو ستين سنة، فيجب أن نستنتج أنها قد تقدمت إلى حد ما. المشكلة أن تقدمها محدود ومتأخر بالمقارنة بالدول المتقدمة غير الإسلامية. إذا كانت تلك الدول الإسلامية منذ خمسين أو ستين عامًا على مستوى التقدم نفسه الذى هى عليه اليوم، لأصبحت اليوم على قدم المساواة مع الدول الأخرى. ولكنها لم تستطع القيام بذلك

من قبل بسبب المقاومة من القوى الضالة فى المجتمع. إن تلك الدول مثل راكضين محمَّلين بكرة حديدية تكبل أرجلهم وهم يحاولون أن يستمروا فى السباق بحذا الآخرين الذين لا يوجد عائق يعوقهم. يمكن لهم أن يحققوا تقدمًا بطيئًا ولكن سرعان ما يجدون أنفسهم متخلفين كثيرًا. أمَّا عندما يتخلصون من تلك الكرة الحديدية فهم ينطلقون سريعًا وقد يلحقون بالآخرين.

إن وصفة التقدم هى أن يُخلِّص الإنسان نفسه من ثقل الكرة الحديدية داخل عقله. بإيماننا أننا نستطيع أن نفعل ما يفعله الآخرون، نكون قد فزنا بنصف المعركة. لقد وهبنا الله ـ نحن البشر ـ قدرة على التعَلُّم والتفوق فى أى شىء إذا كنا على استعداد للمحاولة مرة بعد الأخرى حتى ننجح. هذه هى المعادلة الماليزية، الوصفة الماليزية للتنمية.

١٠ ـ آليات (ديناميات) التغيير: التجربة الماليزية(*)

اسمحوا لى أن أبدأ بأن أبدى ملاحظة بديهية وهى أنه لا يوجد شىء ثابت. كل شىء يتغير مع مرور الوقت. يمكننا أن نقاوم التغيير، أن نكون أصوليين ومحافظين، ولكن لا يمكن أن نرفض التغيير بلا نهاية. يمكننا أن نقبل التغييرات حال حدوثها أو أن نُعدِّلها. وبالطبع يمكننا أن نبدأ نحن التغيير. أيًّا كان ما نفعل فالتغيير سيحدث لا محالة.

للأسف، يوجد من بيننا من يود أن يرفض التغيير، وأن نظل كما نحن أو كما نعتقد أننا كنا فى الماضى.

يريد البعض أن يُعيد الحال كما كان عليه منذ ١٤٠٠ سنة، معتقدًا أننا حينئذٍ سنكون أنقياء وغير ملوثين بالتغييرات التى حدثت منذ ذلك الوقت. إن لم نَعِش فى عزلة تامة عن المجتمعات الأخرى، وذلك فى حد ذاته غير ممكن، فإن محاولة البقاء كما كنا إبَّان عصر الرسول ﷺ مستحيلة. كون الأمر كذلك، فإنه من الأفضل بكثير أن نقبل أن التغيير سيحدث وأن نتواءم معه بأن نُعدِّل وندير التغيير، بحيث نحفظ أُسس الإسلام.

فى ماليزيا، يمثل المسلمون نحو ٦٠٪ فقط من تعداد السكان. لقد كانت تلك النسبة فى الماضى ٩٩٪ ولكن المسلمين لم يُعدِّلوا أو يديروا التغييرات التى جاء بها الاستعمار الغربى (البريطانى). برفضهم أن يتواءموا مع الاحتياجات التنموية للمستعمرين، تراجع المسلمون وعزلوا أنفسهم وتم تهميشهم، بينما لبَّى الوافدون الصينيون والهنود احتياجات دولة غمسها البريطانيون فى عملية تطوير لاستغلال ثرواتها. فى مرحلة ما أصبح الملايو المسلمون أقلية داخل بلدهم، لحسن الحظ قلَّلت أحداث خارجية من نسبة الوافدين، ليصبح الملايو ـ عند الاستقلال ـ هم الأغلبية وإن كان بفارق ضئيل.

اليوم فات أوان تغيير التكوين السكانى للدولة. للبقاء ولمواكبة الأحداث كان على الملايو أن يتغيروا وأن يتواءموا مع التغييرات المحتومة. يجب الإشارة هنا إلى أنه فى أغلب

(*) خطبة أُلقِيت فى مؤتمر الشورى العربى السادس بجدة، السعودية، فى ١٤ مارس، ٢٠٠٤م.

الدول متعددة الأعراق يُرفَض هذا النوع من التغيير فى التكوين السكانى، ويتم الحفاظ بدلاً منه على الحال كما هو عليه. ودائمًا ما يؤدى ذلك إلى أزمات عِرْقية لا نهاية لها، وأعمال عنف، وعدم استقرار سياسى. ولكن فى ماليزيا، قرر الملايو ـ المسلمون جميعًا ـ أن يتواءموا مع الوضع الجديد بأن يعملوا معًا مع الأجيال اللاحقة من الوافدين. بغير فقدانهم الإيمان بالإسلام ولا شخصيتهم العِرْقية تكيَّفوا مع التغييرات التى أحدثها البريطانيون والأعراق الوافدة المختلفة الأديان والثقافات. بكونهم الأغلبية بفارق غير كبير، نجح الملايو فى أن يظلوا العنصر السياسى الأهم فى بلادهم. لقد نجحوا ـ باستخدام سلطتهم تشريعيًّا ـ فى كسب تعاون الأعراق الأخرى ليجلبوا الاستقرار للدولة، وليمكنوها بذلك من النمو.

ولكن فى غير موضوع التعاون بين الأعراق المختلفة، احتاج النظام الحكومى إلى التغيير هو الآخر. لم يكن ممكنًا أن تعود ماليزيا إلى نظام الإقطاع السابق للاستعمار والذى حكم فيه كل من سلاطين ماليزيا التسعة دويلة صغيرة خاصة به. كان التغيير حتميًّا.

بدلاً من أن تكون جمهورية، كوَّن الملايو ـ وكلهم مسلمون ـ معًا مع غير الملايو دستورًا ليقيم ديمقراطية برلمانية مع مَلك دستورى غير تنفيذى. وهكذا فإنه يمكن العمل من أجل تحقيق أمنيات الشعب بغير الحاجة إلى تبديل رئيس جمهورى مكان المَلك. وينتخب السلاطين الملايو التسعة واحدًا منهم ليصبح حاكمًا كل خمس سنوات. كان ذلك تغييرًا عمليًّا صُمِّم لتلبية الحاجات الخاصة لحكومة ديمقراطية حديثة. يبدو أن كل طوائف ماليزيا راضية عن التغييرات المصنوعة للتوفيق بين نظام الإقطاع المُتوارَث وبين عدم هضم حقوق الشعب. وكما اتضح فيما بعد، كانت الديمقراطية هى الخيار الصحيح. فضلاً عن جعل ماليزيا مهيئة للحكم ومستقرة، فإننا لا نحتاج إلى مجابهة الضغوط التى نواجهها اليوم بالاختيار بين التغييرات الديمقراطية أو ما لا تُحمَد عُقباه.

لم تكن المشكلة هى نظام السوق الحُر. فماليزيا لم تتأثر بالاشتراكية، ودائمًا ما كانت ترفض الشيوعية. مع ذلك، فماليزيا لم ولن تعارض تبنى بعض الأفكار الاشتراكية. عامةً، رُفِضت ملكية الدولة ومبدأ احتكارها للأعمال. ولكن كانت مشاركة الحكومة

مقبولة فى بعض المجالات. ولكن حتى فى ذلك الوقت، عندما فشلت ملكية الدولة واحتكارها فى إحراز نتائج بارزة أفسحت الدولة مكانها لصالح الخصخصة.

إن ماليزيا ـ وبكل وضوح ـ لا تلتصق بقطب واحد، فهى تقبل وترفض ممارسات معينة بدون الاهتمام بخلفيتها الأيديولوچية. أى شىء يُرجَى منه الخير للدولة فهو مقبول. تحكم كلَ السياسات والممارسات الحكومية روحُ العملية. ولكن خلال ذلك كله، يحتفظ الماليزيون بإيمان شديد بالدين، فمسلمو ماليزيا اليوم أكثر ميلاً إلى التدين من أيام ما قبل الاستقلال.

الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، ولكن من الممكن ممارسة الأديان الأخرى بحرية، وذلك يضمنه الدستور. لذا، فالأزمات الدينية تهبط إلى الحد الأدنى.

يُقَال إن الإسلام عقبة فى طريق تحديث الدولة. من الواضح أن ذلك ليس صحيحًا. ما فَتِئ الإسلام يكون قوة تحديث. عندما دخل العربُ ـ الجهلاء فى الجاهلية ـ الإسلامَ أصبحوا شعبًا عظيمًا بنى الحضارة الإسلامية والتى كانت متفوقة بدرجات عن الحضارة الأوروپية، ولقرون. إذا هُيِّئَ إلينا أن الإسلام عقبة فى طريق التنمية، فذلك لأننا اليوم نفسر الإسلام تفسيرًا مشوهًا.

لن أخطب إليكم عن الإسلام. ولكنى أريد أن أقول إنه خلال كل التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مررنا بها فى ماليزيا، فإننا حاولنا أن نلتزم بتعاليم الإسلام الأساسية. إننا نعتقد اعتقادًا راسخًا أن الإسلام دين لكل العصور، وليس فقط للقرن السابع الميلادى. إن محاولة خلق ظروف القرن السابع الميلادى لممارسة الإسلام هى حَطٌ من قدر هذا الدين الكامل، وجعله دينًا يناسب فقط العالم غير المتطور نسبيًّا الذى كان فى القرن السابع الميلادى.

عندما نلنا الاستقلال، لم نتبع نهج التأميم للشركات الأجنبية. تحت حكم الاستعمار البريطانى، كان المُساهِم الرئيسى فى نمو الاقتصاد هو استخراج القصدير وزراعة أشجار المطاط. وكان كل ذلك يتبع البريطانيين. فى البداية لم يكن لدينا معرفة فى هذه المجالات، وكان من الممكن أن يؤدى التأميم إلى انهيارها وفشلها.

بدلاً من ذلك دعت ماليزيا إلى المزيد من المشاركة الأجنبية فى تنمية اقتصادها. لم

تكن المناجم والمزارع كافية لخلق فرص عمل لقوة عاملة متزايدة. مع عدم امتلاك لا المعرفة، ولا رأس المال، ولا المهارات الإدارية، ولا المعرفة بأسواق المصنوعات، قررنا أن نوفر حوافز للأجانب لكى يستثمروا فى صناعة التصنيع. لم نكن نبحث عن دخل للحكومة من الاستثمارات الأجنبية. كنا مهتمين فقط بفرص العمل لشعبنا. وهكذا اتجهنا إلى الصناعات ذات العمالة الكثيفة.

مع ذلك كان هناك الكثير من المخرجات الجانبية لهذه الصناعات. فقد ساعد توفير العمالة، والخامات والخدمات الأخرى لهذه الصناعات الأجنبية على إثراء شعبنا. بل وأكثر من ذلك، فسرعان ما تعلمنا عن التصنيع والتصدير ما يكفى لبدء صناعات لنا. لقد بلغ نجاح هذه الإستراتيجية حدًّا إلى أننا اليوم نعانى نقصًا فى العمالة، ويزيد الاستثمار الوطنى المباشر عن مثيله الأجنبى. بهذا، فقد ازداد كل من دخل الماليزيين والإيرادات الحكومية كثيرًا. فى الوقت المناسب، استطاع الماليزيون من خلال حصتهم شراء كل الأراضى والمناجم المملوكة للأجانب. لقد تقدمنا إلى درجة أننا استطعنا مؤخرًا شراء بعض شركات أجنبية ذات أسماء تجارية متميزة فى تلك البلاد الأجنبية.

ليحدث كل ذلك، كان لا بد من استقرار سياسى وحكومة قوية. لم يُدرِّب البريطانيون إداريينا تدريبًا كافيًا. لو كنا قد نلنا الاستقلال عن طريق الحرب، لَطرَد المقاومون الموظفين البريطانيين وأخذوا أماكنهم. فى أغلب الظن، لم يكن المقاومون ليستطيعوا إدارة الدولة إدارة جيدة.

لقد تفاوضنا حول استقلالنا وسمحنا للموظفين البريطانيين بالبقاء فى مناصبهم بينما قام الشعب بدراسة أعمالهم. لذا، كان الانتقال سلسًا من الحكم البريطانى إلى الإدارة الماليزية المستقلة. لقد كان المبدأ الأهم الذى اكتسبناه هو العمل باحتراف وبطريقة مهنية فى العمل الحكومى والجيش والشرطة. المحترفون لا يزجون بأنفسهم فى السياسة، ولكنهم يقومون بدلاً من ذلك بقبول دورهم فى توفير الخدمة لأى حكومة ينتخبها الشعب. يمنع ذلك احتمال الانقلابات العسكرية أو عدم التعاون من ناحية الخدمات. تصبح الحكومة المنتخبة إذًا قادرة على تخطيط وتنفيذ سياساتها والقيام بالتنمية بفعّالية. كما يُحظَر على موظفى الحكومة ورجال الشرطة والجيش، بالإضافة إلى أعضاء الحكومة المُنتخَبة، المشاركة فى نشاطات الأعمال.

تحت الحكم البريطانى لم تكن هناك ديمقراطية. ومنذ الاستقلال اتجهت ماليزيا إلى الديمقراطية. من الضرورى تغيير ليس فقط الهيكل الحكومى ولكن أيضًا عقلية البشر.

لقد فشلت الديمقراطية فى كثير من الدول النامية لأن الشعب لم يُقدِّر حدود قدرات النظام الديمقراطى واحتمالها الكامن للفوضى. فى الحقيقة، تقدم الديمقراطية فرصًا كثيرة للفساد. وسوف يمنع الفساد بالطبع من تحقيق النجاح فى تنمية الدولة.

نظريًّا يمكن لأى مواطن أن يصبح قائد الدولة، لذا فكثيرًا ما تشهد الديمقراطيات الناشئة توسعًا كبيرًا فى عدد الأحزاب السياسية. ليس أمرًا غير معتاد أن يكون هناك حتى ٢٠٠ حزب سياسى. ولكن لا بد أننا لاحظنا أن لدى الديمقراطيات القديمة حزبين فقط. عندما يكون هناك عدد كبير من الأحزاب فإنه من المستحيل أن يفوز حزب واحد بأغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة. يجب عندئذٍ تكوين ائتلاف حكومى. تكون مثل هذه الائتلافات ضعيفة لأن تخارج من حزب صغير قد يؤدى إلى سقوط الحكومة. لا يمكن لحكومة ضعيفة أن تحكم بشكل سليم فضلا عن تطوير تنمية الدولة.

لحسن الحظ ففى ماليزيا يوجد دعم قوى للائتلاف بين الأحزاب المبنية على العِرْق والتى ناضلت من أجل الاستقلال.

لقد اعترف الائتلاف بأفضلية حزب الملايو القومى، منظمة الملايو القومية المتحدة (UMNO)، ولأن الملايو أكثر عددًا، أصبح حزب الملايو القومى أقوى عنصر فى الائتلاف. لقد أعطى ذلك قوة واستقرارًا للائتلاف، لدرجة أنه فى الانتخابات يتصرف الائتلاف وكأنه حزب واحد، تتعاون عناصرها بدلا من التنافس فيما بينها. إنه ائتلاف من قبل الانتخابات، وليس من بعدها. بتعاون العناصر، يتأكد احتمال الفوز فى الانتخابات. يوجد اليوم ١٤ حزبًا فى الائتلاف، وتعطى المساعدات البينية قدرة للائتلاف لأن يفوز بعدد من المقاعد قد يصل إلى ثلاثة أرباع المقاعد المُتنافَس عليها. بهذا تصبح الحكومة القوية ممكنة.

ولكنّ إدارة ائتلاف لأحزاب ذات أساس عِرْقى فى دولة متعددة الأعراق أمر خطير. تحت الحكم والتقسيم البريطانى كان الملايو ـ المواطنون الأصليون ـ مجبرين على

العمل فى الزراعة فقط، بينما عمل الوافدون الهنود فى الإقطاعات والأراضى، وأصبح بعضهم مهنيين متواضعى الحال، على حين كوّن الصينيون مجتمع الأعمال المدنى. كانت التفرقة بين الأعراق المختلفة ليس فقط مهنيًّا ولكن أيضًا فى المكان، حيث عاش الملايو فى الريف، بينما عاش الهنود فى الإقطاعات والصينيون فى المدن.

إن دمجهم وجعلهم يعتبرون أنفسهم ماليزيين أمر صعب. فى أغلب الأحوال كان الصينيون هم الأكثر رغدًا. واغتاظ الملايو ـ وهم الأفقر ـ من ثراء الصينيين. كسكان أصليين يمثلون أغلبية السكان فهم يريدون حصة عادلة من ثروة هذا البلد.

فى عام ١٩٦٩م حدثت أعمال شغب فى كوالالمبور. قامت عصابات من الملايو بالهجوم على المدينة التى كانت فى ذلك الوقت تكاد تكون صينية بالكامل، كان ذلك غضبًا من نتيجة الانتخابات العامة؛ حيث فازت المعارضة ـ الصينية بالأساس ـ بمقاعد أكثر من المتوقع. بدا أن الصينيين قد لفظوا الحزب الصينى فى الائتلاف ولم يدعموا مرشحى ائتلاف الملايو؛ حيث كان التنافس واقعًا بين حزب الملايو القومى وبين الحزب المسمى بالحزب الإسلامى.

لم تكن الحكومة قد تكونت رسميًّا عندما تفجرت أعمال الشغب، ولكن تم تكوين حكومة طوارئ معلنة حالة الطوارئ، وسرعان ما جعلت الأمور تحت السيطرة. ولكن استرجاع القانون والنظام لم يكن كافيًا. كان لا بد من عمل شىء لمنع تكرار مثل هذه الحادثة العِرْقية.

فى ذلك الوقت كان العالم قد اعتبر ماليزيا رهانًا خاسرًا. إن الشغب العِرْقى مُعدِ ولا بد أن أعمال الشغب سوف تتكرر مرة بعد الأخرى. لن تعود ماليزيا مستقرة سياسيًّا. بالتأكيد فإنها لن تكون قادرة على التطور والنمو. مثل كثير من المستعمرات السابقة للأوروبيين سوف تغوص ماليزيا فى الفوضى والفقر.

ولكن تمسَّكَ قادةُ الأعراق المختلفة بفكرة التعاون العرقى والحكومة متعددة الأعراق ولم يتخلوا عنها. رفض الملايو اقتراحات بتكوين حكومة من الملايو فقط وتوليها زمام الأمور (وكان ذلك ممكنًا لأن عدد أعضاء البرلمان الملايو فى الائتلاف بالإضافة إلى من هم فى المعارضة كان يمثل أغلبية). بدلاً من ذلك، تم تكوين مجلس

العمليات الوطنية (NOC) بمشاركة سياسيين من أحزاب الائتلاف ومن المعارضة بالإضافة إلى ممثلين من القطاع الحكومى ومن الشرطة والجيش، ليحدد أسباب الشغب وليقدم إستراتيجيات جديدة لتقليل ـ إن لم يكن إنهاء ـ الِصدام العِرْقى.

اجتمع الكل على أن سبب الشغب لم يكن العِرْق ولا الدين، ولكن كان الفروق الكبيرة فى الوضع الاقتصادى بين الملايو والمواطنين الأصليين الآخرين من جهة، وبين الصينيين والهنود من جهة أخرى. لذا، تمت صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) لتصحيح هذا الخلل.

كان ذلك عملاً مضنيًّا. امتلك الملايو حوالى ١٪ من الثروة الاقتصادية بينما امتلك الهنود والصينيون ٣٠٪، وكان الباقى للأجانب. مع السياسة الاقتصادية الجديدة، تم التوزيع بنسبة ٣٠٪ للسكان الأصليين، و٤٠٪ للهنود والصينيين، و٣٠٪ للأجانب. معنى ذلك أنه توجب زيادة حصة الملايو ـ السكان الأصليين ـ بنسبة ٣٠٠٠٪، وزيادة حصة الهنود والصينيين بنسبة ٣٣٪، ولكن كان يجب على الزيادة أن تكون أكبر من ذلك لأن اقتصاد الدولة قد نما بنسبة ٧٪ سنويًّا خلال الفترة الموضوعة فى الخطة الأصلية.

لذا كان لزامًا أن تكون إعادة التوزيع هذه ليست بالأخذ من ثروة الهنود والصينيين للملايو ولكن بتضخيم كعكة الاقتصاد وزيادة معدل نمو القطعة للملايو بمائة مرة أسرع من معدل النمو لغير الملايو. بالأخذ فى الاعتبار أن الهنود والصينيين أكثر ديناميكية فى الأعمال، احتاج هذا الهدف إلى معجزة.

لاختصار القصة، أصبح لدى الملايو اليوم ٢٠٪ من اقتصاد ماليزىّ نما نموًا كبيرًا. لم يعودوا يشعرون بالحرمان أو بالكراهية للصينيين. لقد استفاد الكل من السياسة الاقتصادية الجديدة الـ(NEP)، لدرجة أنه عند حدوث الأزمة المالية وتأثر الاقتصاد بها، لم تحدث أعمال شغب كما حدث فى باقى الدول.

فى الواقع، كانت الأزمة المالية شاهدًا على انتصار لإرادة التغيير فى ماليزيا. لم يكن ذلك سهلاً ولكنه نجح بما يكفى لماليزيا أن تظل مستقرة ولأن تنمو.

لكى تكبر كعكة الاقتصاد، فلا بد من تغييرات كثيرة فى الإستراتيجيات. كان يجب زيادة سرعة التصنيع وتشجيع المستثمرين المحليين بحوافز مُبتكَرة. خاضت الحكومة

وما زالت تخوض بين الحين والحين مجال الأعمال من خلال هيئات مختلفة. ولكن غالبًا ما استُخدِمت الخصخصة لزيادة حصة الماليزيين فى الأعمال. كل ذلك مع إبقاء النظر على توزيع الدخل بين الأعراق.

فى الثمانينيات، العقد الثانى للسياسة الاقتصادية الجديدة الـ(NEP)، تسارَع النمو. وازدادت مصداقية ماليزيا كمكان للاستثمار مع الوفاء بكل وعد قدمته للمستثمرين. فى حال حدوث أى تغيير فى السياسة يؤثر عكسيًّا على الأعمال كانت المقاربة هى أن يتم تطبيقه على الاستثمارات الجديدة فقط. ولكن مثل هذه التغييرات كانت قليلة وعلى فترات متباعدة. بدلاً من ذلك تم خلق حوافز جديدة وتم تطبيقها على المستثمرين السابقين أيضًا.

للإسراع من بناء البنية التحتية، تمت خصخصة الشركات الحكومية المُحتكِرة وتم إطلاق الخدمات فى الثمانينيات، قبل أوروبا. كانت هناك حالات فشل، ولكن على العموم كانت الخصخصة ناجحة. غالبًا كانت حالات الفشل بسبب الركود الاقتصادى الذى تلا الأزمة المالية ما بين عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨م. عندما يتم تخفيض قيمة العملة أمام العملات الأخرى، لا بد أن تفشل بعض الشركات والأعمال.

كانت ماليزيا ستعانى عند تخفيض قيمة عملتها بسبب تجار العملة الفاسدين. ولكننا نجحنا فى التغلب على التغيير الجذرى المفاجئ فى مناخ الأعمال بالمبادرة بالقيام بتغييرات فى إستراتيچياتنا.

لم يكن تثبيت سعر الصرف وخطة التحكم السنوية لحركة رأس المال فقط هما المُساعِدَيْن على تعافى الاقتصاد. تم تشكيل المجلس القومى للمبادرة الاقتصادية (NEAC). تجتمع لجنة من لجان المجلس صباح كل يوم لدراسة كل بيانات الأداء الاقتصادى ولابتكار طرق لمواجهة أى اتجاهات اقتصادية خطيرة. هكذا فإنه عندما تعثر منشأة معينة [ذات حجم كبير] مثلاً، تتم عملية بيع مخصوصة لها بمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيها الحكومة. كانت نتائج تلك العملية مُرضِية جدًّا.

تم بذل جهود خاصة لضمان تعافى قطاعات الاقتصاد الأخرى. بين الحين والآخر تم تحديد قطاعات قابلة للنمو بشكل أسرع. الموانى فى ماليزيا، على سبيل المثال، كانت ذات

مكانة كامنة ولكنها لم تنمُ بسرعة كافية. تم بذل جهود من أجل تسويق الموانى، وفى أقل من عشر سنوات أصبحت الموانى تستقبل حاويات أكثر بنسبة ٨٠٠٪.

يتطلب التعامل مع التغيير حذرًا وجهدًا دائميْن. بالرغم من أن لدى الحكومات خبراء ينصحونها، يجب على أعضاء الحكومة نفسها أن تفهم عناصر الاقتصاد؛ وذلك لأنه فى النهاية يجب على الحكومة أن تُقرِّر.

لا تكفى الشعبية وحدها لنجاح الحكومة. يتطلب النجاح بالضرورة مهارات إدارية بالإضافة إلى فهم للاقتصاد. لا تدور الحكومة اليوم حول السياسة وحدها، بل أيضًا حول التنمية ونمو الاقتصاد، وخلق ثروة للدولة وللشعب؛ تدور حول الخير للدولة.

فى الـ٤٦ عامًا اللاحقة للاستقلال، اكتسبت ماليزيا خبرة كبيرة فى إدارة التغيير. مكَّنت حقيقة أن الشعب عهد إلى الحزب بالسلطة، من خلال انتخابات مفتوحة، من تراكم الخبرة وتطبيقها فى كيفية تناول التغييرات التى يأتى بها الزمن.

إن حلول اليوم لمشكلات التغيير قد تكون جيدة بما يكفى فى ظروف هذا العصر، ولكنها قد لا تنجح مع ما يأتى به الغد من تغييرات. لقد هلَّ عصر تكنولوچيا المعلومات ولن تصبح طريقة التعامل مع عملية التصنيع فى الدولة هى نفسها الطريقة المناسبة لعصر الاتصال الآنى والسفر بسرعة النفاثة وما فوقها. يجب على ماليزيا أن تبتكر إستراتيچيات جديدة لكى تستطيع إدارة التغييرات التى تأتى بها هذه التكنولوچيات.

كما ترون فإن ماليزيا متنبهة دومًا إلى التغييرات التى تحدث داخلها وخارجها. بمجرد أن يحدث التغيير، تتحرك آليات التعامل معه، وتتم دراسة المشكلات وتحليلها، واقتراح الحلول واتخاذ القرارات. ربما يكون الحل صحيحًا أو خاطئًا، ولكن من الأفضل عمل شىء بدلاً من ترك الأمور تأخذ مجراها أيًّا كان. إذا فشل الحل، فيمكن عمل تصحيحات أو تقديم بدائل جديدة وتجربتها. «إن شاء الله»، ولأننا نحاول أن نساعد أنفسنا، فإننا نؤمن بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً وأنه سيساعدنا. مع ذلك، فإذا فشلنا، فإننا سنحاول مرة ثانية. بالتأكيد فإن الفشل فى إدارة التغيير لن يكون بسبب الرغبة فى المحاولة.

١١ ـ التجربة الماليزية مع الاستثمار الخارجى المباشر(*)

يُروَّج للاستثمار الأجنبى المباشر الـ(FDI) باعتباره المُساهِم الأكبر فى النمو الاقتصادى، خاصة للدول النامية. لا يوجد شك فى أنه يلعب دورًا كبيرًا ولكنه يفعل ذلك فقط إذا تمت إدارته بعناية. اكتسبت ماليزيا خبرة كبيرة فى التعامل مع الاستثمار الأجنبى المباشر. بالفعل، قبل أن يصبح الاستثمار الأجنبى المباشر مُصطلَحًا مفضلاً لدى الاقتصاديين، كانت ماليزيا ترحب به بالفعل.

على عكس أغلب الدول حديثة الاستقلال، والتى مالت إلى أن تكون اشتراكية وإلى أن يتجه النظر فيها إلى داخلها، لم تتوقف ماليزيا فقط عند عدم تأميم الشركات بعد الاستقلال ولكنها دعت الأجانب بدلاً من ذلك إلى مشاركة أكبر فى اقتصادها.

كمستعمرة بريطانية، أصبحنا مستضيفين لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب. لقد طوروا إقطاعات المطاط الواسعة، وقاموا ببناء مناجم ضخمة للقصدير، وقامت شركاتهم باستيراد احتياجات ماليزيا وتصدير منتجاتها.

احتكر الوافدون الصينيون تجارة توزيع المنتجات، كما تم الإتيان بالهنود للعمل فى إقطاعات المطاط، ولتولى مناصب متواضعة فى الحكومة.

كان الملايو يعيشون بالأغلب فى المناطق الريفية على زراعة الأرز والصيد. تدرب القليل منهم على أعمال الإدارة البسيطة وكانوا يعملون فى القطاع الحكومى. كانت سياسة فرِّق تَسُد واضحة. كان الوضع عند الاستقلال غير مشجع على التنمية الاقتصادية.

بالفعل كانت ماليزيا على شفا أزمات عِرْقية وعدم استقرار سياسى. ومما جعل الأمور أسوأ أن الصينيين بدءوا تمردًا شيوعيًّا، وهاجمت قواتهم المتمردة حكومةَ

(*) خطبة لمنتدى مجلس التعاون الخليجى: المقصد التالى للاستثمار الدولى، فى أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، فى ٤ مايو ٢٠٠٤م.

الاستعمار البريطانى ولم تتوقف عندما تحقق الاستقلال. ولكن قرر الملايو عدم احتكار السلطة لهم وحدهم، فلجئوا إلى مشاركتها مع الصينيين والهنود. وبدلاً من تأميم إقطاعات ومناجم وأعمال البريطانيين والأوربيين الآخرين، تركوها فى يد الأجانب. كانت التجارة حرة وإلى حد بعيد غير منظمة، باستثناء فرض رسوم جمركية على منتجات أجنبية معينة.

طمأنت هذه السياسة للحكومة حديثة الاستقلال المستثمرين الأجانبَ ورجال الأعمال. كان الدافع وراء تلك السياسة للحكومة الماليزية هو إدراكها أننا لم يكن لدينا معرفة فى مجال الأعمال وأن التأميم كان سيتسبب فى فشل شركات وأعمال. بدلاً من ذلك، افتتحت الحكومة إقطاعات جديدة ومناجم وأتت ببعض الأوروبيين المخضرمين للمساعدة فى إدارتها ولتعليم الماليزيين أسرار الإدارة.

ولكن الإقطاعات والمناجم لم تولِّد فرص عمل كافية لسكان ماليزيا المتزايد عددهم. صناعة التصنيع فقط تستطيع عمل ذلك. وهكذا فى ستينيات القرن العشرين، اتخذنا قرارًا بأنه يجب على ماليزيا أن تصبح صناعية. بما أننا لم نكن نمتلك أيًّا من التكنولوچيا الصناعية والمعرفة ورأس المال والخبرة الإدارية والمعرفة بأسواق العالم، قرَّرنا أن ندعو المستثمرين الأجانب لبناء صناعات فى ماليزيا.

لقد أتت معاملتنا الودية ـ بعد الاستقلال ـ مع الشركات الأجنبية بالنتيجة المرجوة لها. نظر المستثمرون الأجانب إلى ماليزيا كدولة من المفيد الاستثمار فيها. كان لدينا استقرار سياسى وتكاليف معيشة منخفضة وعمال راغبون فى العمل، ولكن وبالإضافة إلى ذلك كله، قررنا خلق حوافز ضريبية فى شكل إعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى عشر سنوات.

فى البداية ظننا أننا نستطيع أن نشارك ونحصل على حصة فى الصناعات الجديدة. ولكن بدا واضحًا أن المستثمرين يريدون الحصول على ١٠٠٪ من شركاتهم وأعمالهم. قررنا أنهم يستطيعون تَمَلُّك ١٠٠٪ إذا كانت صناعاتهم تعمل بالأساس للتصدير. سوف تجذب أى مبيعات داخل الدولة رسوم استيراد، وكأن تلك المنتجات مُستورَدة.

بعد خلق البيئة الصالحة والحوافز، كان لا بُدَّ من الترويج وبقوة للاستثمار الأجنبى داخل بلدنا. فكانت فِرَق من وزارة التجارة، برياسة الوزير، تذهب إلى الدول المُصدِّرة

لرأس المال لتُروِّج لمناطق التجارة الحرة أو الإقطاعات التى صنعناها. من المفيد أن يشارك مستثمرون حاليون فى هذه الفِرَق ليتحدثوا عن تجاربهم فى ماليزيا.

لأن الاستثمار الأجنبى المباشر لم يكن شائعًا فى الدول النامية فى تلك الأيام الخوالى، كان إقناع الناس بهذه الفكرة صعبًا. بالإضافة إلى ذلك، كان بلدنا غير معروف للعالم فى ذلك الوقت. مع حقيقة أن أغلب الدول النامية كانت غير مستقرة سياسيًا وأن الحكومات الجديدة كانت كثيرًا ما تغير القوانين، لم يكن جذب الاستثمار الأجنبى سهلاً.

احتاج الأمر إلى فترة حتى يستوعب المستثمرون أن ماليزيا مستقرة، وأننا لا نغير قوانين الاستثمار مع كل تغيير فى القيادة. عندما يدرك المستثمرون وجود الاستقرار والالتزام فى السياسات والتعاملات الماليزية، فسرعان ما يتزايد عددهم.

بالإضافة إلى ذلك فقد اكتشفوا أن العمال الماليزيين ماهرون جدًّا ومُكافِحون. لم يكونوا ولم تكن نقاباتهم من محبى التمرد. كانت هناك إضرابات قليلة جدًّا وصناعات غزيرة الإنتاج.

إن الحكومة صديقة وبحق للمستثمر. يمكن الاتصال بوزراء الحكومة بسهولة وهم يعقدون جلسات حوار مُنتظِمة مع المستثمرين الأجانب. تلقى الشكاوى خلال الحوارات أو فى أوقات أخرى اهتمامَ الوزراء المعنيين.

كثيرًا ما يتم إخطار الحكومة والتحرك لحل الشكوى. قبل تقديم الميزانية السنوية، تُوجَّه الدعوة إلى مجتمع الأعمال للحوار، ولتقديم مذكرات حول الهيكل الضريبى ولاقتراح تغييرات. لا تلتزم الحكومة بالموافقة على كل الاقتراحات ولكن فى كثير من الأحيان، توافق الحكومة على طلبات مجتمع الأعمال.

لم تُروِّج الحكومة للاستثمار الأجنبى المباشر لكى تجمع ضرائب لخزانتها. كان الهدف الأول هو خلق فرص عمل للقوة العاملة الماليزية. بالتالى كانت الصناعات كثيفة العمالة هى محور الاستثمار الأجنبى المباشر. نجحت هذه الإستراتيجية لدرجة أن ماليزيا خلقت فرص عمل بأكثر من عدد العاملين فيها. اليوم يجد أكثر من مليون عامل أجنبى فرصة عمل فى ماليزيا.

انزعج البعض من إمكانية سيادة المستثمرين الأجانب على الاقتصاد والسياسة فى الدولة. كما نعرف جميعًا، فإن هذا قد حدث من قبل فى جمهوريات الموز فى أمريكا الوسطى. ولكن هذا لم يحدث فى ماليزيا؛ لأن عدد المستثمرين كان كبيرًا ولم تعتمد الحكومة عليهم فى دخلها.

كما كانت الصناعات مختلفة. وفى كل صناعة، صناعة الإلكترونيات مثلا، كان هناك العديد من المُصنِّعين من دول مختلفة. ولأن لدى الدول المختلفة توجهات وسياسات مختلفة، من المُستبعَد أن يتحركوا معًا. إن تَقسُّمهم يضمن غياب أى مخطط سياسى من جانبهم.

فى كل السنوات منذ تلقت ماليزيا استثمارات لأول مرة، لم تكن هناك محاولات للتدخل فى الشئون الداخلية. فى الواقع، يعتمد المستثمرون الأجانب كثيرًا على الحكومة من ناحية السياسات والمزايا، بحيث لم يحاولوا أن يعادوا الحكومة أو الدولة بأى شكل.

لقد بقى استقلالنا سليمًا برغم وجود استثمارات أجنبية كبيرة من عدد كبير من المستثمرين لأكثر من أربعين عامًا. حتى عندما ننتقد سياسات الدول المُنتمِى إليها المستثمرون، لا يُعاكِسوننا.

مؤخرًا وجب أن ننافس الصين وعمالها ذوى الأجور الضئيلة جدًا من أجل الاستثمار الأجنبى المباشر. يجب أيضًا أن نواجه احتمال خروج بعض المستثمرين من ماليزيا إلى الصين. لا يوجد لدينا بديل سوى أن نقدم شروطًا أفضل وأن نساعد المستثمرين بأى طريقة نستطيعها. بدراسة المزايا التى تقدمها الصين والتى نقدمها نحن، نستطيع أن نلقى الضوء على مزايا ماليزيا النسبية، وبهذا نستطيع أن نُقنِع المستثمرين بالاستمرار.

على الرغم من أن هدف ماليزيا الأساسى هو خلق فرص عمل للشعب، فإن هناك بعض المزايا الجانبية من الصناعات المملوكة للأجانب. لقد تحولنا من كوننا مجرد مُصدِّر للمواد الخام كالمطاط والقصدير وزيت النخيل والبترول، إلى أن أصبحت ماليزيا اليوم مُصدرًا كبيرًا للمنتجات المُصنَّعة.

فى عام ٢٠٠٣م وصلت قيمة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكى، ٨٢٪ منها

منتجات مُصنَّعة. تحتل ماليزيا اليوم المركز الـ١٧ من حيث حجم التجارة على مستوى العالم.

لأن تلك المنتجات المُصنَّعة ذات جودة عالمية، استطاعت الشركات الماليزية الصِرفَة أن تصل بمنتجاتها المُصنَّعة إلى قَبول على مستوى العالم.

لقد حسَّنت الخبرة المُكتسبَة من خلال العمل للشركات الأجنبية من جودة ومهارات العمال والمديرين الماليزيين. إنهم يستطيعون اليوم إطلاق صناعات معتمدين على أنفسهم سواء فى تصنيع منتجات مُماثِلة أو منتجات جديدة ماليزية صِرفَة. اليوم تتواجد منتجات الشركات الماليزية حول العالم كله.

بطبيعة الحال يجلب استثمار الماليزين فى الصناعات دخلا أكبر لماليزيا وللحكومة. بغض النظر عن خلق فرص عمل، فإن دخلهم يُصرَف أغلبه فى ماليزيا.

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية تتمتع بإعفاء ضريبى، فإن موظفيهم ــ سواء كانوا محليين أو أجانب ــ يدفعون ضريبة الدخل إلى ماليزيا. يفيد المتوافر من معروضات الغذاء والخامات الشركات الماليزية. أصبح كثير من الشركات المملوكة للأجانب تُسنِد تصنيع المكونات إلى شركات ماليزية. يمكن تصدير هذه المكونات أيضًا، مما يوفر أعمالاً أكثر للماليزيين.

لأن ماليزيا قد اكتسبت خبرة فى التصنيع، فإننا لم نَعُد نعتمد كثيرًا على الاستثمار الأجنبى المباشر. ما زلنا نريد أن نجذبه، ولكن استثماراتنا الخاصة قد عوَّضت النقص فى الاستثمار الأجنبى المباشر. هذه المقدرة المحلية مهمة جدًّا. مع طلب المزيد والمزيد من الدول للاستثمار الأجنبى المباشر سيطلب المستثمرون تسهيلات أكثر. فى النهاية سوف تصبح الفائدة من ذلك الاستثمار أقل فأقل.

بعيدًا عن الاستثمار فى صناعاتهم نفسها للاستفادة من التكاليف الأقل والحوافز المعروضة من الدول المضيفة، يهتم المستثمرون الأجانب أيضًا بالاستثمار فى الأسهم والسندات المحلية.

فى البداية لم تسمح ماليزيا بالاستثمار الأجنبى فى الشركات الماليزية. فيما بعد،

قررنا السماح للأجانب بتملُّك الأسهم الماليزية بحد أقصى ٣٠٪ من الأسهم. من الصعب جدًّا التحكم فى الأسهم لأنها تُشتَرى وتُباع بسرعة جدًّا فى بورصة الأوراق المالية. ما زلنا نحتفظ بذلك السقف ولكن يمكن لحصة الأسهم للأجانب أن تزيد على ذلك بين الحين والآخر.

عادة ما تتغير أسعار الأسهم بسرعة وبشدة عندما يشترى الأجانب أسهمًا فى البورصة، خاصة عندما تَدخُل للشراء صناديقُ المعاشات وغيرها من الصناديق. بمجرد أن تبدأ هذه الصناديق فى الشراء ترتفع أسعار الأسهم. عندما يرى المستثمرون المحليون المؤشر يرتفع بسرعة ــ ومع علمهم أن الأجانب يشترون ــ فهم يحذون حذوهم ويسرعون لشراء الأسهم المتأثرة. يحدث انتعاش كبير مع الارتفاع المتسارع فى أسعار الأسهم فوق قيمة الأصول والعوائد للشركات.

قد يتطور ذلك الانتعاش المفاجئ ليصبح فُقَّاعة، مع تزايد أسعار الأسهم بشكل لا علاقة له بأداء الشركات. مع تزايد ضغوط الشراء ترتفع أسعار الأسهم بشدة.

فى بعض الدول يُسمَح بنظام البيع السابق. يشترى المستثمرون أسهمًا غير موجودة آملين فى بيعها عندما يرتفع سعرها. بعض المستثمرين يبيعون الأسهم بأقل من سعر السوق، آملين فى أن يدفع ذلك الأسعار إلى الهبوط. عندما تصبح الأسعار أقل من السعر الذى باعوا به، فهم يشترون عند السعر الأقل لكى يُسلِّموا الأسهم لمن اشترى منهم بالسعر الأعلى. فى هذه المرحلة لا يكون للبيع أو الشراء علاقة بالأسهم الموجودة.

لقد أصبح لتجارة الأسهم كيانها الخاص. فى مرحلة ما من هذه العملية تنهار تلك التجارة فى الأسهم غير الموجودة، حيث لا يكون تسليم الأسهم المُشترَاة ممكنًا. يمكن أن يؤدى ذلك إلى انهيار كامل للبورصة وفوضى فى الاقتصاد.

من الأخطار الأخرى كذلك خطر بيع الأسهم بعد أن يرتفع سعرها كثيرًا. لا تهتم الصناديق الأجنبية الكبيرة بالشركات وأدائها. كما أنهم لا يهتمون بتوزيعات الأرباح، حيث إنها لن تعطيهم العائدات التى يحتاجونها لتأدية مهمة الصندوق.

تحتاج صناديق المعاشات الضخمة عادة إلى عائدات كبيرة تبلغ حتى ٨٪ على

الأقل. لا توجد طريقة للحصول على عائد ٨٪ من أسعار الأسهم المتضخمة التى دفعوها. ولكن الزيادة فى رأس المال تستطيع أن تعطيهم ذلك وأكثر.

سوف يشترون إذًا وبقوة أسهمًا لكى ترتفع الأسعار بحدة. فى مرحلة معينة، سيقومون ببيع كل حصتهم من الأسهم ليحققوا مكسبًا من زيادات أسعار الأسهم.

أثر بيعهم للأسهم هو أن تنخفض أسعار الأسهم كثيرًا. سوف يجد آخرون أنفسهم ـ بمن فيهم المستثمرون المحليون ـ حاملين أسهمًا ذات أسعار أقل بكثير من الأسعار التى اشتروها بها.

مع انخفاض قيمة حساباتهم لأقل من قيمة قروضهم بضمان لدى البنوك، سوف يزداد الطلب من البنوك لكى يزيدوا من قيمة ضماناتهم. مع فشل أعداد هائلة من المستثمرين فى زيادة قيمة ضماناتهم، يزداد عدد الديون المعدومة فى سجلات البنوك. يمكن للمُقترِضين أن يواجهوا الإفلاس.

يمكن أن يكون التأثير العام لبيع الصناديق الأجنبية الكبيرة للأسهم التى تمتلكها هو انهيارًا كاملاً للبورصة وركودًا اقتصاديًّا. سوف تُفقَد مليارات الدولارات فى صورة جنى أرباح من تغير قيمة الأسهم. يمكن للدولة بكاملها أن تدخل فى ركود يكون الخروج منه صعبًا جدًّا.

خلال أزمة العملة فى ماليزيا، تم بيع أسهم المؤسسات الأجنبية فجأة. فانخفض مؤشر البورصة من أكثر من ألف إلى أقل من ٣٠٠. تمت خسارة مليارات من الرِنْجِت الماليزى فى عمليات جنى الأرباح، ابتُلِيت البنوك بنسبة مرتفعة من الديون المعدومة، وأفلس مستثمرون وشركات.

للتغلب على ذلك قامت ماليزيا بإيقاف نقل الصناديق للأسهم التى يطلب الأجانب نقلها. على الفور تعافت البورصة وارتفع المؤشر من ٢٦٢ إلى ٨٠٠ وزيادة. بعد سنة من هذا النظام تم السماح للمستثمرين الأجانب بالرجوع واسترداد أموالهم.

لقد كانوا سعداء جدًّا لأنهم لو استردوا أسهمهم عندما كانت قيمة المؤشر أقل من ٣٠٠ كانوا سيحققون خسائر، أما عندما استردوا أسهمهم بعد ارتفاع المؤشر بأكثر من مرة والنصف، فقد حصلوا على أرباح كبيرة. بعد ذهابهم هبطت البورصة مرة أخرى

ولكن ليس بدرجة الهبوط فى المرة الأولى عندما كانوا يبيعون الأسهم قبل تقييد استرداد أموال الصناديق.

يجب الاعتراف بأن هؤلاء المستثمرين يفعلون الشىء نفسه فى بلادهم، فهم يشترون الأسهم، ويرفعون الأسعار، وفجأة يبيعونها لكى يجنوا أرباحًا كبيرة. يستطيع المستثمرون المحليون فعل الشىء نفسه ولكن صناديقهم محدودة. أرست الحكومة أخيرًا حدودًا للبيع والشراء لتُمكِّن من إيقاف التغيرات السريعة فى أسعار الأسهم لفترة وجيزة.

لقد كان السبب وراء المشكلة الكبرى هو الانخفاض السريع والعميق لقيمة العملة الماليزية بسبب تجار العملة الأجانب. عندما تنخفض قيمة العملة، تنخفض أيضًا قيمة الاستثمارات الأجنبية فى الأسهم داخل ماليزيا بعملاتها أو بالدولار الأمريكى. ذلك لأنه يجب على الأجانب أن يشتروا العملة المحلية لكى يستثمروا.

من الواضح أنه حين تنخفض قيمة العملة تنخفض معها أيضًا قيمة ودائعهم بالقياس بعملتهم المحلية. لتجنب المزيد من الخسارة يسحب المستثمرون الأجانب أموالهم قبل أن يحدث هبوط آخر فى سعر العملة. ولكن ببيع أسهمهم فهم يقللون من قيمة تلك الأسهم أكثر.

إذًا فهم يتعرضون للخسارة ليس فقط بسبب الانخفاض فى قيمة العملة، ولكن أيضًا للهبوط فى أسعار الأسهم التى اشتروْها. خوفًا من المزيد من الانخفاض فى قيمة العملة وهبوط فى أسعار الأسهم، فهم يبيعون الأسهم المتبقية التى يحتفظون بها. يدفع ذلك أسعار الأسهم نحو مزيد من الهبوط، وكذلك سعر الصرف للعملة.

فى ذلك الوقت يكون الاقتصاد فى حالة انهيار. يعرض صندوق النقد الدولى قروضًا مع شرط أن تنفتح الدولة وأن تسمح للأجانب بدخول الدولة بحرية لشراء الشركات أو البنوك شبه المُفلِسة.

لقد رفضت ماليزيا عرض صندوق النقد الدولى لأن ذلك يعنى دخول الأجانب ليستولوا على الاقتصاد بمعنى الكلمة. ولكن أُجبِرت دول كثيرة على قبول قروض وشروط صندوق النقد الدولى. كانت النتيجة أن دخل المستثمرون الأجانب واشتروا

البنوك المحلية والشركات بثمن بخس جدًّا، مستفيدين من الانخفاض فى سعر العملة المحلية والهبوط فى أسعار الأسهم للشركات المحلية.

يصبح التعافى للدولة المُصابَة صعبًا جدًّا؛ لأنه يجب عليها أن تبحث عن عملة محلية كافية لشراء العملة الأجنبية بأسعار متضخمة، فقط لكى تدفع ديون صندوق النقد الدولى. فى الوقت نفسه، تكون أفضل البنوك والشركات المحلية قد أصبحت مملوكة للأجانب.

مع العولمة وزوال حواجز التجارة والاستثمار، من المرجح أن دولا كثيرة معرضة للخسارة. لقد استفادت ماليزيا من الاستثمار الأجنبى المباشر. ولكن كان ذلك نتيجة لتحكُّم الدولة ولتنظيمها للاستثمارات الأجنبية. بغير هذا التحكُّم لم تكن الاستثمارات الأجنبية لتصبح بتلك الفائدة للدولة.

يمكن أن يساعد استثمار أجنبى مباشر حر تمامًا وغير منظم دولة راغبة فى نمو اقتصادها. ولكن من المهم أن تفهم الدولة المضيفة الخطر الذى قد تتعرض له.

١٢ـ سوق المال فى ماليزيا
التعلم من الماضى والإعداد للمستقبل(*)

خلال فترتى كرئيس وزراء لماليزيا، شهدتُ نموَ سوق المال الماليزى نموًا كبيرًا. عندما بدأتُ فترتى كرئيس للوزراء فى عام ١٩٨١م، كان سوق المال مُكوَّنًا من بورصة ذات رأس مال تُقدَّر قيمته بحوالى ٥٥ مليار رِنْجِت ماليزى، بالإضافة إلى سوق كبير للسندات الحكومية. اليوم، وصلت قيمة رأس المال لهما إلى حوالى ٧٠٠ مليار رِنْجِت ماليزى. الأكثر إدهاشًا أنه يوجد سوق كبير ومُنتعِش لسندات الدَيْن للشركات الخَاصة ـ من بين الأكبر فى الأسواق الناشئة، كما توجد حالة من انتعاش لصناديق ولصناعة إدارة صناديق التمويل، مع توسع فى دائرة مُنتَجات سوق المال قيام سوق مال إسلامى يُعتَبَر نموذجًا للدول الأخرى. بالطبع، وللتأكد من حسن سلوك الجميع، أنشأنا مُنظِّمًا للسندات، والذى أصبح مشغولاً ليس فقط بتنظيم السوق ولكن أيضًا بقيادة مبادرات التنمية فى هذه المنطقة.

لم يكن ما أنجزناه قد آتانا على طبق من فضة. تعرَّضت رحلة النجاح إلى الانقطاع بأزمات وانحدارات حادة فى السوق تَلَت الارتفاعات الحادة السابقة لها. كان ذلك هو المسار الطبيعى لتَطوُّر سوق المال.

ولكن سواء كنا على الطريق لأعلى أو لأسفل، لا يمكن أن ننظر نظرة سلبية إلى السوق. من طبيعة الأسواق ألا تكون خالية من العيوب وأن تكون عُرضَة لنزوات من عدم الاستقرار. لكى تقوم الأسواق بدورها كأداة سليمة للتوزيع الأصحّ للثروات الاقتصادية، يجب أن يقابلها شكل من أشكال التنظيم لضمان الحد الأدنى من الضرر للناشطين ولغيرهم، بينما يستطيع الأعضاءُ الجَسورون أن يستغلوا الفرص السانحة.

لا تعمل الأسواق فى فراغ. يمكن لتَعطُّل أو سوء استغلال السوق أن يكون له أثر

(*) خطاب أُلقِىَ فى عشاء تقدير سوق المال فى فندق مُتيارا فى كوالالمبور، فى ماليزيا، فى ١٥ مايو ٢٠٠٤م.

سيئ على رخاء مواطنى الدولة. لا تشمل حقوق المستثمرين استخدام السوق لجنى الأرباح القصوى بأى ثمن. لهذا، يجب على الحكومات والمُنظِّمين أن يظلوا مُتنبِّهين لأى محاولات لإساءة استغلال السوق من أجل أرباح سريعة بدون النظر إلى مصلحة المواطنين والدولة اقتصاديًّا وسياسيًّا.

ترغب أى حكومة فى أن تحظى بسوق مال نشط ومُتطوِّر إلى حد بعيد، ليس كهدف فى ذاته، ولكن كمُنشِّط رئيسى لخلق قيمة لشعبها وللدولة. يجب على الأسواق أن تُدار للمصلحة العليا للمجتمع ولتحقيق النمو ولمستويات معيشة أفضل للجميع. ليس الغرض من الأسواق أن تُهذِّب الحكومات فى إدارة الاقتصاد كما يؤكد داعى الإحسان الكبير چورچ سورس. حقيقة فالعكس هو الصحيح، توجد الحكومة للإشراف على تنظيم الأسواق.

هكذا فلا يمكن لنا أن نترك قدرنا للناشطين أو اللاعبين فى السوق الذين، من اسمهم، يهتمون فقط بجنى المال وليس بمصير المجتمع. على الرغم من ذلك لكى يكون لنا سوق نشط يجب ألا تكون اللوائح والقوانين خانقة، فتنتج أسواقًا لا تستطيع توليد ورعاية الابتكار الذى يخلق ويؤدى إلى الثروة. من الواضح أنه يجب أن يكون هناك توازن بين ما هو مسموح وما هو ممنوع فى ماليزيا، لدينا رؤية. وقد أرسينا خطتنا من أجل تحقيق تلك الرؤية. من أجل النجاح فى تكوين رأس المال وضعنا خطة سوق المال الشاملة التى تُقدِّم خارطة طريق واضحة وإستراتيجية للتنمية المستقبلية لسوق مال ماليزى مُستمِر فى تأدية دوره داخل الاقتصاد المحلى بكفاءة.

إننا نرى سوق مال يستمر فى تلبية الاحتياجات المُتغيرة والمُتزايدة التعقيد للمستثمرين. إننا نرى سوق مال يستمر فى تحسين ما يقدمه من قيمة للشركات الطارحة لأسهمها. إننا نرى سوق مال حيًّا وديناميكيًّا بما يكفى لأن ينجح فى التَكيُّف وفى استغلال البيئة الدائمة التغيير. فوق كل شىء، نرى سوق مال مُتَّزِنًا ليقدم مُساهَمة مُؤثِّرة فى تحقيق الآمال القومية للدولة. ومن واجبنا اليوم جميعًا أن نُجاهِد باستمرار من أجل تحقيق تلك الأهداف المُتعدِّدة.

هذه الواقعية أو العملية، والتَحلِّى بالإصرار ووضوح الهدف، والتى أفادتنا بامتياز

خلال كل تلك الفترة السابقة، ستكون أكثر أهمية فى السنوات القادمة. فالمشهد العالمى الجديد يأتى بمُتطلَّبات وتعقيدات جديدة.

أنتم أيها الحضور اليوم تُمثِّلون جزءًا هامًّا من سوق المال الماليزى، وأرجو أن تهتموا معى وأنا أحاول أن أعطى مُدخَلات والتى ـ وأنا كإنسان لا علم مِهنيًّا لى بالمجال ـ أعتقد أنها يمكن أن تُسهِم فى النمو الصحى لتلك الصناعة.

إن العالم يتغير من حولنا. إبَّان أيام التسعينيات المثيرة، سادت ساحةَ سوق المال الآسيوية بورصاتُ كوالالمپور لِلأوراق المالية (KLSE)، بالإضافة إلى بورصات هونج كونج وسنغافورة. كانت رفاهية السيادة لدول تتمتع باقتصاد صغير نسبيًّا نتيجة لِتَحوُّل تمخضت عنه الظروف التاريخية.

اليوم، تكتب نهضة الاقتصاد الآسيوى العملاق سيناريو جديدًا تمامًا، سيناريو نتجت عنه موجة من الرخاء فى المنطقة كلها رخاء نستطيع نحن جميعًا فى آسيا أن نُشرك معنا آخرين فيه وأن نستفيد منه إذا عرفنا الكيفية. مع حدوث ذلك التغيير الهيكَلى، سوف تنطلِق قوى تَنافُسية هائلة.

تتطلب مواجهة هذا التحدى المستقبلى عقلية جديدة من جانب المشاركين فى سوق المال. لقد انتهت «الأيام الخوالى السعيدة» ويجب أن يُحضِّر أولئك المشاركون أنفسهم ليس بالضرورة «للأيام التعيسة الجديدة»، ولكن لفرص وتحديات جديدة غريبة ستُصاحِب الأيام الجديدة. ولا يمكن أبدًا التنبؤ بالمستقبل بأى درجة من درجات الدقة. يجب على الناشطين فى سوقنا أن يتعلموا بسرعة فنونًا جديدة، وأن تكون لديهم المُثابَرة ليصبحوا أكثر قدرة على المُنافسَة، وأن يستطيعوا ابتكار إستراتيجيات جديدة للنجاح فى الظروف الأكثر صعوبة. فى حال بقاء الأمور كما هى عليه، فسيستمر كثير جدًا من المشاركين المحليين فى كونهم راضين بما يُطلِق عليه الملايو «چاجوه كام پونج» أى نحن قادرون على الأداء بشكل جيد جدّا فى حلبة القرية، ولكننا نجد أنفسنا مفتقدين لعُمقِنا عندما نواجه حقائق المنافسة العالمية.

بينما قادت الحكومة كثيرًا من مبادرات التنمية فى الماضى، يحتاج القطاع الخاص إلى أن يكتسب لنفسه فى المستقبل. تُشدِّد الخطة الماليزية الثامنة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥م)

بوضوح على أهمية هذه النقطة عن طريق تحديد إستراتيجيات عامة لإعطاء القطاع الخاص قوة تمكنه من أن يكون هو المُحرِّك القائد للنمو الاقتصادى. يجب على صناعة سوق المال المحلية أن تدرك دورها الطبيعى وأن تستعد للتنافس ليس فقط فى السوق المحلى ولكن فى الخارج أيضًا، وأن تُعلِى البناء على أساس من الفرص التى أوجدها الرخاء فى المنطقة. يجب أن نقبل أن التدليل والحماية لن يكونا مُمكِنيْن فى السوق العالمى المُتعولِم، وسيختفيان تدريجيًّا حتى فى السوق المحلى.

للحفاظ على التفوق فى سوق اليوم، يجب أن يكون الناشطون فى سوق المال الماليزى مستعدين للابتكار، وأن يكونوا غير تقليديين. يجب أن يَتحلُّوا ببُعد النظر عند البحث عن طرق ومصادر جديدة للنمو قبل الآخرين، وأن يَتحلُّوا به أيضًا عند ظنهم أنهم يعرفون تلك الطرق والمصادر. بينما ما هو مُسلَّم به فى السوق اليوم أنه يجب تقليل التكلفة إلى أقل درجة بدون التضحية بالكفاءة، يجب على قادة السوق أن يُقدِّروا أن الميزة النسبية لا تأتى من التكلفة فقط. يجب على الناشطين فى الصناعة أن يتعلموا الحركة بسرعة أكبر إلى أعلى سلسلة القيمة؛ ذلك إن أرادوا أن يظلوا مواكبين للباقين أو أن يسبقوهم. المنافسة المتصاعدة والتعقيد المُتزايِد اللذان يتمتع بهما المستثمرون والطارحون لأسهم أو سندات يعنيان ارتفاعًا مُستمِرًا لحاجز المنافسة فى سوق المال. على أىِ إنسان يريد أن يتفوق وأن يجاهد فى تقديم قيمة أكبر للعملاء.

ولكن القيمة ليست سلعة. إنها تَتولَّد نتيجة للتَمكُّن من المعرفة والتكنولوچيا. بزيادة حصيلة معرفتنا وخبرتنا، وبذلك فقط، نستطيع أن نُسرِع من الابتكار فى السوق وأن نبقى مُتقدِّمين فى السباق. سيحتاج ذلك مرة أخرى إلى نقلة نوعية. يهتم الكثير من المشاركين فى السوق اليوم أكثر من اللازم بالأرباح الفورية والمكاسب على المدى القريب، فيُهمِلون أهمية الاستثمار فى البحث والتطوير لضمان نمو على المدى البعيد. يجب على العقلية ـ كما ذكرتُ سابقًا ـ أن تتغير. فى الأعمال التى تعتمد بشدة على الأخلاق القويمة، يجب الحفاظ دائمًا على صور أناس نستطيع الاعتماد عليهم خلال أحداث الابتكار والتغيير، حتى لو كان ذلك مُؤلِمًا. على المدى البعيد سوف تأتى الأمانة والأخلاق القويمة بعوائدها.

لقد أثبتت ماليزيا نفسها كسوق ناجح فى التمويل الإسلامى. لقد كان يُظَنُّ فى يوم من الأيام أن القوانين الإسلامية لا يمكن تطبيقها على سوق المال. ولكننا استطعنا أن نُثبِت أن القوانين الإسلامية ليست عقبة أمام الابتكار فى هذا السوق. اليوم، وكما نعلم جميعًا، يندفع الكثيرون ـ بغض النظر عن ديانتهم ـ إلى هذه المنطقة التى يمكن أن تصبح عظيمة الثراء.

على مدى السنوات العشر الأخيرة، نما سوق المال الإسلامى بدرجة كبيرة. يقترب التمويل بالسندات الإسلامية للشركات الكبيرة من حيث الشعبية والأهمية من التمويل عن طريق السندات التقليدية. فى سوق المال اليوم، تُمثِّل الأقسام التى تُقرُّها الشريعة أكثر من ٨٠٪ من العدد الإجمالى للشركات المُدرَجة فى بورصة ماليزيا.

يُعتَبر إطلاق الحكومة الماليزية لأول سندات «صكوك إجارة» عالمية للشركات فى العالم، وما تَبِعه من إصدار الحكومة الماليزية أول سندات «صكوك إجارة» عالمية حكومية فى عام ٢٠٠٢م نماذج لقدرتنا على الابتكار فى الحَلَبَة الدولية لتلك المنتجات التى تُقرُّها الشريعة الإسلامية.

ينعكس التقدير الكبير للقدرات الماليزية فى سوق المال الإسلامى على المهمة المُكلَّفة بها لجنة السندات الماليزية، وهى قيادة المُؤسَسة الدَوْلِيَّة لمجموعة عمل هيئة سندات سوق المال الإسلامى. يُؤكِّد إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتواجد مكاتبه بماليزيا، لكى يعمل ككيان دَوْلِىّ واضع للقوانين لضمان صحة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تَقدُّم مركز ماليزيا داخل المجتمع المالى الإسلامى العالمى.

بعد إذنكم، أَودُّ أن أدعو صناعة سوق المال إلى أن تُسرِع من خطواتها فى تنمية سوق المال الإسلامى. لقد أصبحَتْ ماليزيا اليوم فى وضع يسمح لها بأن تصبح نقطة تلاق دَوْلِيّة للابتكار فى منتجات سوق المال الإسلامى. بالوضع القائم، لدى ماليزيا ميزة المُبادَأَة، ويجب على بقية الناشطين فى سوق المال الإسلامى أن يبدءوا السعى فى الطريق بعد الدفعة الأولى التى حدثت.

دعونى أُقُل بعض كلمات حول هيئة السندات قبل أن أختم حديثى. بالرغم من أن هيئة السندات الماليزية حديثة العهد نسبيًّا، وكان الاحتفال مؤخرًا بعشر سنوات على

ميلادها، فقد خطت خطوات عظيمة ولعبت بالفعل دورًا كبيرًا فى تشكيل سوق المال الماليزى وضمان نموه المُنظَّم. لقد تم هذا النمو داخل إطار وُضِع خلال العَقد الماضى، منذ بداية إنشاء هيئة السندات. لقد حدث تَقدُّم كبير فى مجالات حيوية. فقد أدَّت الجهود المبذولة فى بناء إطار حماية أقوى للمستثمر وفى إرساء مستويات أفضل من النظام فى السوق وفى أخلاقياته إلى مزيد من الثقة فى السوق. يحتاج سوق صحىّ إلى مُنظِّم قوىّ ذى رؤية وقد أدَّت الهيئة بكفاءة دورها الذى أُنشِئت من أجله.

فى التحليل الأخير، لا يجب على أى شخص أن ينسى أن سوق المال يهدف إلى توفير رأس المال للأعمال ونشاطاتها. ربما تكون هناك فرص عديدة للتَوقُّع والكسب من حركة السوق، ولكنها فى الحقيقة شىء ثانوىّ. لا يمكن أن يتواجد للناشطين حِرَاك لو لم يَكُن هناك احتياج لتوفير رأس المال للأعمال وللاحتياجات المالية الأخرى. لا يمكن لهم أن يأخذوا مجرى خاصًّا بهم وحدهم. إذا فعلوا ذلك، فعندئذٍ تُصيب الصناعةَ كارثةٌ مثل التى نتجت عن التجارة فى العملة. أيًّا ما يحدث، فيجب أن تكون القِيَم ذات علاقة باحتياجات وتطبيقات ما تم توفيره من رأس المال. ما دُمنَا نأخذ تلك العلاقة فى حسابنا فسيبقى سوق المال صحِّيًّا وسوف يأتى بالنتائج التى نسعى إليها، أى توفير رأس مال رخيص الثمن للأعمال ولتمويل الدولة.

إننى متفائل وأشعر بالأمل تجاه المُستقبَل. أنا واثق من أن سوق المال الماليزى سوف يستمر فى التَقدُّم مُؤدِّيًا دوره كقاطرة للنمو والرخاء للدولة، وأنه سوف يؤدى أمانته تجاه تحقيق حلمنا فى ماليزيا عظيمة ورَغْدَة ومُتقدِّمة مع حلول العام ٢٠٢٠م.

١٣ـ نموذج ماليزى فى الاستثمار والتنمية الاقتصادية(*)

أَودُّ أولاً أن أشكر جامعة دمشق على هذه الدعوة للتحدث حول النموذج الماليزى للاستثمار والتنمية الاقتصادية. كماليزىّ، أشعر بأنه شرف عظيم لى أن تكونوا مُهتمِّين بماليزيا كنموذج. لقد أسَّستْ ماليزيا سياساتها وتَقدُّمها على نماذج متنوعة، خاصة على الدول الشرقية، كاليابان وكوريا الجنوبية، والتى استطاعت أن تُعيد بناء نفسها بعد الدمار الرهيب لبلادها خلال حرب المحيط الهادى [معارك الحرب العالمية الثانية فى المحيط الهادى].

بالطبع، إننا لا نستطيع أن ننسخ كل شىء فعلوه نسخًا تامًا. إن وَضْعَنا وبلدنا يختلفان كثيرًا عنهما. بينما هم دول أحادية العِرْق، فبلدنا متعددة الأعراق والثقافات. إذا قَبِلنا أن التنمية والتَقدُّم لأى مجتمع بشرى أو دولة يرتبطان بالضرورة بقِيَم وثقافة الشعب، يتضح أنه لا بد أن تكون تنمية الشعب مُتعدِّد الطوائف المُتمتِّع بقِيَم وثقافات مختلفة جدًا أكثر صعوبة من غيره من الشعوب، وبالتأكيد الأكثر صعوبة من ذلك أن تتطور الطوائف المختلفة معًا وبالدرجة نفسها. ولكن إذا لم تنمُ تلك الطوائف معًا وبالتساوى، فحتمًا ستظهر أحقاد وتحدث أزمة.

يزداد أثر الاختلافات العِرْقية وغيرها فى ماليزيا مع ازدياد الاختلافات فى التنمية الاقتصادية. من بين الأعراق الثلاثة الموجودة فى ماليزيا، الملايو، والصينيون، والهنود.

فالأشد فقرًا والأقل تَقدُّمًا هم الملايو ـ السكان الأصليون. إن الملايو جميعًا من المسلمين. أما الصينيون، البوذيون، فهم الأكثر ديناميكية فى التعليم والأعمال. بينما الهنود، الذين يدينون بالهندوسية، فهم بين هذا وذاك.

لا يمكن لدولة أن تتقدم إلا إذا كانت تعيش فى سلام واستقرار. إن وجود خليط

(*) خطبة أُلقيَت فى جامعة دمشق، دمشق، سوريا، فى ٢٢ يونيو ٢٠٠٤م.

من الأعراق و الديانات والثقافات واللغات، بالإضافة إلى الاختلافات الاقتصادية العظيمة بينهم، لا يوحى بالأمل فى الاستقرار والسلام فى ماليزيا. إذا كانت الدولة لِتَتقدم فأول خطوة يجب أن تخطوها هى ضمان علاقات جيدة بين الأعراق المختلفة، لكى يتحقق الاستقرار للدولة. لذا، قرر الملايو، وهم السكان الأصليون الذين يشكِّلون غالبية السكان، أن يمدوا أيديهم إلى الصينيين والهنود ليجاهدوا جميعًا من أجل الاستقلال.

لقد أنشأ الثلاثة أحزابًا على أساس عِرْقى، والتى وصلت بعضها ببعض لتُشكِّل ائتلافًا. الفلسفة بسيطة. يتمتع الملايو بالقوة السياسية ويتحملون أعباءها، بينما يتمتع الصينيون والهنود بالقوة الاقتصادية ويتحملون أعباءها. لن تؤدى السلطة السياسية وحدها إلى رخاء الدولة، ولا يمكن للقوة الاقتصادية أن تَعظُم فى بلد غير مستقر سياسيًا. بالجمع بين الاثنتين يتوافر كل من الاستقرار السياسى والاقتصادى اللازميْن لبناء الدولة. تتم مشاركة القوة السياسية والاقتصادية بحيث يتمتع الملايو بجزء من الثروة الاقتصادية، بينما يتمتع الصينيون والهنود ببعض سلطة الملايو السياسية. هذا التساوى فى التوزيع هو ما جعل ماليزيا مُستقرَّة. إننا نؤمن بأنه من الأفضل بكثير أن تحصل على قطعة من كعكة مُتعاظِمة فى دولة مُستقرَّة من أن تحصل على كعكة اقتصادية كاملة ولكنها مُتصاغِرة، وفى دولة تعيش فى اضطراب مُستمِر بسبب المواجهات العِرْقية.

بعد حل هذه المشكلة العِرْقية، تَوجَّهنا للتنمية الاقتصادية. تحت الحكم البريطانى، اعتمد الاقتصاد الماليزى كُلِّيًّة على إنتاج وتصدير القصدير والمطاط. ولأن الطلب على هاتين السِّلعتين مُتذبذِب، فلا يمكن الاعتماد عليه فى نمو الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك فهو لم يُولِّد فرص عمل كافية للقوة العاملة المُتكاثِرة.

لِذَا تَقرَّر خوض صناعة التصنيع. ولكن عند الاستقلال لم تكن لماليزيا معرفة صناعية، ولا رأس مال، ولا معرفة إدارية، ولا معرفة بالسوق العالمى. لذا، تَوجَّب أن نتَّجه إلى المستثمرين الأجانب ممن لديهم المعرفة ورأس المال. فى وقت كانت الدول حديثة الاستقلال تُؤمِّم الاستثمارات الأجنبية وتَطرد الأجانب، سِرْنا فى الاتجاه المُعاكِس. لقد دعونا الأجانب لأن يأتوا ويستثمروا فى التصنيع لأننا أردنا فرص عمل

لشعبنا. ولجذب الاستثمارات الأجنبية قَدَّمنا إعفاءات ضريبية وحوافِز أخرى. أنشأت الحكومة مناطق صناعية مُجهَّزَة بالبنية التحتية الضرورية. كانت الصناعات ذات تَوجُّه تصديرى لأن السوق المحلى كان صغيرًا. اشترطنا أنهم إذا أرادوا أن يبيعوا منتجاتهم فى السوق المحلى، فلا بد من أن يدفعوا رسومًا تماثل قيمتها قيمة الرسوم على المُستورَد. كما كانت الصناعاتُ كثيفةَ العمالة لكى تساعد على التغلب على مشاكل البطالة.

كانت هذه الإستراتيجية ناجحة جدًّا، إلى درجة أن ماليزيا مُستمِرة منذ ما يزيد على العَقْد بالتمتع بالحد الأدنى من البطالة (العمالة الكاملة)، كما لدينا ما يزيد على ١,٥ مليون عامل أجنبى ليَسدُّوا حاجات الأعمال الجديدة المُستحدَثة.

بينما تتمتع نقابات العمال بحرية كبيرة فى اتخاذ الاعتراضات الصناعية(*)، فالإضرابات قليلة وعلى فترات مُتباعِدة. أما الزيادات فى الأجور فهى بسبب النقص فى العِمالة وبسبب إنتاجيتهم المُرتفِعة، مما خلق حاجة إلى أجور أكبر لاجتذاب العاملين.

بمرور الوقت، تراكَمَ رأس المال وأيضًا الخبرات المحلية حتى أصبح كثير من مُكوِّنات المُنتَجات التى تُصنِّعها الشركات الأجنبية يُنتَج محليًّا بأيدى صناعات مملوكة لماليزيين. تستطيع الشركات الماليزية اليوم تصنيع غالبية المُنتَجات التى بدأت تصنيَعها شركاتٌ مملوكة للأجانب. يستثمر الماليزيون اليوم فى الدول الأجنبية فى تصنيع مُنتجات مُركَّبة ابتداء من الأجهزة المنزلية إلى الشرائح الإلكترونية. لقد أصبحت القدرة والمعرفة للماليزيين مساوية تقريبًا للمُستثمِرين والصناعيين الأجانب.

بينما كانت صادرات ماليزيا سابقًا مُكوَّنة بنسبة ١٠٠٪ من المواد الخام كالمطاط والقصدير، فقد أصبحت تلك السِلَع، بما فيها زيت النخيل والبترول، تُمثِّل ١٨٪ فقط من إجمالى الصادرات السنوية والذى يبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكى. تُمثِّل المُنتَجات الصناعية ٨٢٪ من الصادرات، مع مساهمة الإلكترونيات بنصف تلك المُنتَجات.

لقد أصبحت ماليزيا اليوم دولة صناعية يقل اعتمادُها على الاستثمار الأجنبى

(*) الاعتراضات الصناعية: هى أى عمل جماعى تتخذه نقابات العمال للتقليل من الإنتاجية. تشمل الإضرابات ولكن أيضًا أشياء أخرى كمنع العمل الإضافى أو فرض الحد الأدنى من المطلوب من العامل طبقًا للوائح أو تقليل الإنتاجية خلال ساعات العمل ـ موسوعة ويكيبيديا.

المباشر أكثر فأكثر بينما أصبح شعبها يمتلك رأس المال والمعرفة اللازميْن للاستثمار ولإدارة صناعات التصنيع.

كان الخوف فى البداية من أن يحاول المستثمرون الأجانب السيطرة على الدولة والتدخل فى شئونها الداخلية. ولكنّ المستثمرين عمومًا لا يريدون معاداة السلطات. إنهم يريدون أن يحصلوا على عائد جيد من وراء استثماراتهم. طالما سيحصلون على مُعامَلة مُنصِفة وطالما أن الحكومة صديقة للاستثمار، فالمستثمرون سيكونون سعداء بغض النظر عن جنسيتهم. يجب على العمال ونقابات العمال أن يكونوا عقلانيين ومنتجين لكى يُفيدوا الشركة وليُشجِّعوا الآخرين على الاستثمار.

ليست ماليزيا بالغنية فى الموارد، على الأقل ليست بثراء دول النِفْط العربية. بالنسبة لماليزيا، يجب أن نُثرى الدولة [الشعب والحكومة] أولاً قبل أن ننتظر حدوث التنمية الاقتصادية فعلاً. إن الهدف من وراء نهضة الدولة الصناعية هو إثراء الشعب وزيادة دخل الحكومة.

على الرغم من أن الاستثمارات فى صناعة التصنيع مُعفَاة من الضرائب فى غالبيتها، فإن دخل العاملين والمديرين يساعد على زيادة الاستهلاك مما يزيد فى نهاية الأمر الاستثمارات المحلية. يُخصَم من أرباح الشركات المحلية حاليًّا ٢٨٪ كضريبة. كانت تلك النسبة ٤٥٪، ولكن بعد تخفيض معدلات الضريبة ازدادت حصيلتها. فى الحقيقة ففى إحدى الحالات، عند إزالة رسوم الاستيراد نهائيًّا، ازدادت حصيلة الحكومة بما تُقدَّر قيمته بأضعاف حصيلة رسم الاستيراد السابق.

مع زيادة نشاطات الأعمال ازدادت أيضًا حصيلة الحكومة من الضرائب المُحصَّلة من الشركات والضرائب الأخرى. بعيدًا عن الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين، تُصرَف غالبية الدخل على التعليم والبنية التحتية لدعم النهضة الصناعية، ولدعم مستوى معيشة الشعب.

فى أى سنة، تُنفَق ٢٥٪ من الميزانية على التعليم. يسافر مئات الألوف من الماليزيين فى بعثات إلى الخارج لكسب المُؤهِّلات المِهَنية من جامعات مُعترَف بها للتعليم العالى.

فى ماليزيا، أنشأت الحكومة ١٧ جامعة، كما أنشأ القطاع الخاص أكثر من ٢٠

جامعة أُخرى، كما يُقدِّم ٥٠٠ معهد آخر تدريبات فى مجالات متنوعة. تحت مظلة سياسة النظر شرقًا، يتم إرسال الطلبة والعاملين إلى اليابان وكوريا الجنوبية للتعليم والتدريب.

نسبة إجادة القراءة والكتابة فى ماليزيا ٩٠٪، كما يتلقى غالبية الشعب تعليمًا فى العلوم والتكنولوچيا والهندسة، بما فيها تكنولوچيا المعلومات.

يتعلم الشباب الماليزى أن يكونوا واثقين بأنفسهم وراغبين فى مواجهة التحديات. فقد أبحر ماليزى وحيدًا حول العالم، كما تسلق أربعة قمة جبل إڤرست وقام ماليزى بعبور القنال الإنجليزى (المانش) سباحة. لذلك، أصبح الماليزيون يؤمنون بأنهم يستطيعون فعل أى شىء يستطيع الآخرون فعله. هذه الروح هامة جدًّا لأننا نحاول اللحاق بدول وشعوب تسبقنا كثيرًا، شعوب يُفتَرَض أنها أعظم منا قدرة.

يعمل المهندسون والعلماء الماليزيون اليوم فى كل أنحاء العالم، فى الغابات الاستوائية وفى الصحارى وفى الدول النامية والمُتقدِّمة. إنهم يستطيعون المساهمة فى تنمية الدولة التى يعملون بها اقتصاديًّا وفى تنمية دولتهم أيضًا.

تلعب البنية التحتية دورًا كبيرًا فى التنمية الاقتصادية. لا أحد سيستثمر، ولا حتى المواطنون، إذا لم تكن هناك طرق جيدة وسكك حديدية وموانٍ جوية وبحرية لخدمة الاقتصاد. سوف يسهم بناء هذه البنية نفسه فى خلق فرص عملٍ للأفراد والشركات عندما تنمو قرى ومدن كاملة بجانب البنية التحتية وتُولِّد نشاطات اقتصادية أكثر.

كَوْن ماليزيا دولة تجارية يُعظِّم من أهمية الموانى الجوية والبحرية التى تُسهِّل حركة المُنتَجات والناس. لقد استثمرت الحكومة فى عدد من الموانى الجوية والبحرية، وساعدت القطاع الخاص على أن يحذو حذوها. يوجد اليوم فى المنطقة المزيد والمزيد من النَقل الذى يستخدم الموانى الجوية والبحرية الماليزية. تَمُر أكثر من ١٠ ملايين حاوية سنويا عبر الموانى الماليزية، ويَمُر عبر مطار كوالالمپور الدولى (KLIA) وحده ١٨ مليون مسافر، وأطنان كثيرة من الشحنات الجوية.

كما قررت الحكومة، للإسراع من نمو الاقتصاد، خصخصة كثير من المرافق والهيئات والشركات الحكومية.

عادة ما يُعارض العاملون الخصخصة لأنهم يفقدون ضمان الوظيفة أو لأن الشركة الخاصة قد تعرضَ أجورًا ومزايا أقل مما كانوا يتمتعون به. للحصول على دعمهم تم فرض شرطين للخصخصة:

١ـ لا يمكن الاستغناء عن العاملين إلا بموافقتهم. وحتى حينئذٍ، يجب دفع مكافأة مُجزية لهم. يستطيع العاملون طلب أن يستمروا مع نظام الرواتب الحكومية، ولكنهم إن فعلوا ذلك فلن يُسمَح لهم بتلقى علاوات أو حوافز الشركة.

٢ـ يجب ألا يكون مستوى المرتبات والمزايا للشركات الخاصة أقل مما كان عليه إبَّان ملكية الحكومة لها، وإذا أمكن، يكون أفضل منه.

كانت هناك حالات فشل للشركات التى تم خصخصتها ولكن ذلك كان بالدرجة الأولى بسبب الأزمة المالية التى واجهتها ماليزيا عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨م. أما فى غير تلك الحالات، فالشركات والهيئات التى تمت خصخصتها أكثر كفاءة وربحية. لقد نما الكثير منها ليصبح أكبر بعدة مرات ولينُشِئ أفرعًا فى دول أخرى.

فى أغلب الحالات، يجب على الحكومة أن تدعم الشركة الخاصة. فى حالات معينة، مثل الطرق ذات رسوم التحصيل، والاتصالات، والطاقة، والممتلكات كالأراضى، والمبانى، والطرق التى تم بناؤها بالفعل، ومحطات الطاقة، إلخ. تمَّ نقل ملكية شركاتها إلى القطاع الخاص بأسعار اسمية. إذا تم بيعها بأسعار السوق، كانت التكلفة للشركة الخاصة ستصبح كبيرة جدًّا مما كان سيُحتِّم على الشركات أن تفرض رسومًا كبيرة جدًّا لاسترداد قيمة نفقات رأس المال. كان المُستهلِكون سيعترضون وقد يرفضون استخدام تلك المرافق. فى تلك الحالة ستفشل الشركات الخاصة وتفشل الخصخصة.

ليس الدعم الحكومى دعمًا للشركات الخاصة ولكن للشعب. كنتيجة للدعم لن يصبح الشعب مُضطَّرًا إلى دفع رسوم كبيرة للطرق ذات رسوم التحصيل ولا للمكالمات التليفونية ولا للكهرباء.

لا تخسر الحكومة شيئًا لأن كل تلك الممتلكات قد تم تَملُّكها منذ وقت طويل بأسعار ضئيلة جدًّا. بجانب ذلك، فإن الأرباح التى تجنيها الشركات الخاصة ستدفع عنها ضريبة تُقدَّر بـ ٢٨ ٪.

قبل الخصخصة، كان ضروريًّا لقسم الاتصالات التليفونية مثلاً أن يحصل على دعم حكومى سنوى يبلغ ٢٠٠ مليون رنْجِت ماليزى. بعد الخصخصة جَنَت الشركة أرباحاً قيمتها مليار رنْجِت ماليزى سنويًّا. بما أن الحكومة تمتلك ما قيمته نصف الشركة، فإنها تحصل على حصَة كبيرة من الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تُحصِّل الضرائب من عمليات الاتصالات التليفونية، بينما كانت من قبل لا تُحصِّل شيئًا بل كانت تدعمها سنويًّا.

العاملون سعداء لأن مرتباتهم أصبحت أكبر مما كانت عليه عندما كانوا فى قسم الاتصالات التليفونية الحكومى، وبالإضافة إلى ذلك فإنهم فى السنوات ذات الأوضاع الجيدة يحصلون على مكافأة تصل قيمتها إلى قيمة مرتب شهرين.

فى دول كثيرة يُعارض الشعبُ والعاملون الخصخصةَ، ولكن فى ماليزيا هناك عاملون يطالبون بالخصخَصة.

لقد أسهمت الخصخصة فى الإسراع من تنمية الدولة لأن القطاع الخاص أصبح يبنى الكثير من حاجات البنية التحتية كالطرق السريعة وخدمات الاتصالات التليفونية الحديثة ومحطات الطاقة. أصبح ما كان تنفقه الحكومة على مشروعات البنية التحتية بدون عائد مباشر يذهب إلى التنمية.

لقد تحسن نظام الأداء الحكومى. لقد تم اختصار الإجراءات البيروقراطية وأصبحت القرارات تُتَّخَذ بسرعة أكبر كثيرًا. أصبح كل موظف حكومى يتلقى ملفًا يشرح له ما يجب فعله فى كل حالة وكُتيِّبًا للإجراءات يشرح له سير الأعمال فى صورة أشكال توضيحية. هكذا فإنه فى حال التَقدُّم بطلب لمصلحة حكومية للحصول على رخصة أو أرض، يعرف كل موظف ما يجب أن يبحث عنه وما يجب أن يفعله بالطلب قبل تمريره إلى الموظف التالى. بهذه الطريقة تصل الإجراءات الحكومية إلى حدها الأدنى، ويتم الإسراع من القبول أو الرفض.

تعمل ماليزيا كشركة واحدة كبيرة؛ حيث يُنظَر للحكومة والقطاع الخاص والنقابات المهنية كشركاء فى تنمية الدولة. سوف تفعل الحكومة كل ما يمكن أن تفعله لضمان سهولة ونجاح الأعمال. يتضمن ذلك تعديل القوانين وإصدار قوانين جديدة كما يقترحها القطاع الخاص. يتم تبسيط الإجراءات الحكومية كيلا تُسبِّب الاضطراب والتأخير.

تريد الحكومة للشركات والأعمال أن تنجح وتحقق أرباحًا لأن ٢٨٪ من هذه الأرباح تؤول إلى الحكومة فى صورة ضريبة شركات. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الحكومة بروح الاتحاد من أجل ماليزيا أن تُوجِّه الشركات فى الاتجاه الأكثر إفادة لتنمية الدولة. هكذا فقد أُعلِمت الشركات أن الدولة لا يمكن لها أن تحصل على مزيد من الصناعات كثيفة العمالة معتمدة على العمالة الأجنبية. بدلاً من ذلك فالحكومة تريد من العمال أن يكونوا مُتدرِّبين جيداً للعمل فى الجديد من صناعات التكنولوچيا المتطورة، (hi-tech)؛ حيث يمكن أن يحصل العاملون على أجور أكبر. فى بعض الصناعات فى ماليزيا، يُمثِّل مهندسون مُؤهَّلُون نصف قوة العمالة، بينما يُمثِّل الفنيِّون المُدرَّبون غالبية النصف الثانى. يتم إيصال العمل اليدوى إلى حده الأدنى لأنهم ــ إن لم يكن الأمر كذلك ــ سيحصلون على دخل قليل وستصبح إسهاماتهم فى دورة المال المُنتِجة للثروة ضعيفة جدًّا.

تمت المحافظة على مستوى التضخم منخفضا جدًا (بين ١ــ٤ ٪) للحفاظ على القوة الشرائيَّة للعملة المحليَّة، الرِنْجِت الماليزى. ليس المهم هو مقدار المال المُكتسَب ولكن مقدار السِلَع والخدمات التى يمكن شراؤها بالأجور أو الأرباح مما يُديم تعاظمه من مستوى المعيشة ويُحسِّنه. التضخم الشديد معناه انخفاض قيمة المال المُكتسَب. لا يمكن التصدى لذلك بزيادات الأجور، لأن ذلك سيُؤدِّى إلى حلقة مُفرَّغة من زيادات الأسعار والأجور، حيث تقابل الزيادة فى الدخل زيادة فى أسعار السِلَع والخدمات؛ حيث يرفع المُورِّدون الأسعار لكى يزيدوا من أرباحهم لكى تُغطِّى الزيادات فى الأجور والزيادة فى تكلفة الخدمات ولشراء بضاعة جديدة. فى النهاية لا تؤدى الزيادات فى الأجور إلى زيادات فى القوة الشرائية للحاصلين على الأجور، بل يمكن أن تنخفض تلك القوة الشرائية أقل من السابق. يجب حينئذٍ زيادة الأجور مرة أخرى، ولكن ذلك يمكن أن يُسبِّب زيادة أخرى فى أسعار السِلَع والخدمات.

ولكن لتَحسُّن مستوى المعيشة فعلاً، يجب على الجميع أن يحصل على دخل أكبر وأكبر. يجب أن يحدث ذلك بدون زيادة فى تكلفة السِلَع والخدمات. الطريقة الوحيدة للنجاح فى هذه الزيادة هى زيادة الإنتاجية سواء بتحسين مهارات العمال أو باستخدام طرق إنتاج أفضل.

لقد ازدادت الأجور بدرجة ملحوظة فى ماليزيا، ولكن الإنتاجية قد خَطَت بحذاء الأجور بل سبقتها فى أحيان كثيرة. فتحصل الشركات على أرباح أكبر، والحكومة على دخل أكبر.

عندما نالت ماليزيا استقلالها فى عام ١٩٥٧م كان مستوى دخل الفرد ٣٠٠ دولار أمريكى. اليوم، أصبح مستوى الدخل ٥٠٠٠ دولار أمريكى، كما تضاعفت القدرة الشرائية لذلك الدخل بأكثر من ضِعْفَين، وأصبحت ماليزيا تعيش فى سلام واستقرار راسخ. بالفعل، لقد أسهمت سياسات وإستراتيچيات التنمية الماليزية فى تحقيق ذلك الإنجاز.

١٤ـ تطبيق علم الاقتصاد على أرض الواقع(*)

فى عصور سابقة كانت المعرفة تُكتَسَب لذاتها. ولكن حتى وقتئذٍ، كانت أية معرفة تؤدى فى النهاية إلى تطبيق ما.

فى العصر الحديث العملىّ، لا تُكتَسَب المعرفة فى العالم لذاتها ولكن للإسهام فى رخاء المجتمع البشرى. بالتأكيد فإن الهدف من معرفة أسرار الاقتصاد هو زيادة الثروة وتحسين جودة الحياة عند تطبيق تلك المعرفة.

للأسف، ليس الاقتصاد علمًا حسميًّا. هكذا فإننا نتمازح بشأن الاقتصاديين المُكثِرين من قول «من ناحية، ومن ناحية أخرى».

إن ذلك يذكرنى بالطبيب فى عصر ما قبل الموجات فوق الصوتية الذى كان يضمن أن تشخيصه لنوع المولود سيكون دائمًا مُصِيبًا. يقول للأم الحامل إنها سوف تُرزَق بذكر. ولكن بعيدًا عن الأم فهو يكتب «أنثى» على قطعة من الورق ويضعها فى مخبأ مناسب فى المنزل. إذا كان المولود أنثى واشتكت الأم من أنه قد أخطأ التشخيص يعترض ويُصرُّ على أنه قد شخصه تشخيصًا سليمًا؛ حيث إنه قد أشار إلى أنها ستكون أنثى وعندئذ يقول إنه قد كتب ذلك فى قطعة من الورق، لكى لا ينسى، وخبأها فى مكان ما بالمنزل. وبالطبع، يعثر على تلك القطعة ويُظهِر أنه قد شخَّص المولود على أنه أنثى. وبتلك الطريقة لم يخطئ قط.

الاقتصاديون مثل الأطباء. إنهم يريدون أن يتأكدوا من كونهم دائمًا مُصيبِين. إنهم يأخذون حيطتهم، ولا يمكننا أن نثق بتوقعاتهم ثقة تامة، ولكن ذلك لا ينفى أن الاقتصاد علم مفيد ويمكن أن يساعدنا على إدارة ما نُطلِق عليه «أرض الواقع» أو «العالم الحقيقى».

(*) خطاب أُلقِىَ فى الندوة الوطنية المُنظَّمة من قِبَل كلية الاقتصاد بجامعة أُتارا ماليزيا حول «تعليم الاقتصاد: الأكاديمية مقابل متطلبات السوق» فى فندق پان پاسيفيك فى كوالالمپور، ماليزيا، فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٤م.

ما أرض الواقع هذه؟ إنها كما نعرف أرض مُقسَّمة بين الدول الغنية والفقيرة، مُقسَّمة بالألوان وبالمعتقدات والأديان. لا يوجد عالَم واحد مُكوَّن من الناس أنفسهم والقِيَم نفسها، ولذلك فلا يمكن تطبيق معادلة اقتصادية واحدة على العالم كله. وإذا حاولت فسوف تكون النتائج مختلفة جدًّا بين الشعوب والدول المختلفة. سوف تكون النتيجة لا مساواة وفوضى.

هذه هى الجزئية الأولى من معرفة الاقتصاد التى يجب أن نُقرَّها بأمانة. للأسف هناك كثيرون لا يقبلون تلك الحقيقة. هكذا يعتقد الاقتصاديون الكبار فى الدول الغنية ذات العِرْق الأوروبى حاليًّا أن التجارة الحرة والرأسمالية غير المحكومة سوف تخلق جنة للجميع، لأنها قد فعلت ذلك فى أمريكا.

إن ذلك يُذكِّرنى بشخصية الجنرال بُلْمُوس الكرتونية. لقد كان مُولَعًا بأن يقول إن ما يصلح للجنرال بُلْمُوس يصلح للجميع. هذا نقد ساخر للفلسفة المُعلَنة لشركة جنرال موتورز الأمريكية بأن ما هو خير لجنرال موتورز فهو خير للولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة هى العالم بالنسبة للأمريكيين، فما هو خير للولايات المتحدة فهو خير للعالَم.

بالتالى، إذا كانت التجارة الحرة والرأسمالية غير المحكومة خيرًا للولايات المتحدة، فلا بد أنها ستكون خيرًا للعالم كله. ولكنها ليست كذلك، على الأقل ليس كذلك تمامًا.

تَخيَّل لو سَلَّم العالم بأكمله للتجارة الحرة والرأسمالية، فى تلك الحالة يستطيع التجار والرأسماليون الذهاب إلى أى مكان بدون قَيْد. من سيكونون؟ ليس تجار ماليزيا البسطاء وبنوكها الصغيرة نسبيًّا. التجارة الحرة والرأسمالية غير المحكومة تعنى مصالح العمالقة الخاصَّتين بالعمالقة من الدول الغنية. لن تستغرق إزالة المنافسين منهم وقتًا طويلاً وسرعان ما سيحتكرون كل شىء فى العالم.

أتى عهد شهدت الولايات المتحدة فيه خطر الاحتكار. عندما حاول جون د. روكفلر احتكار أعمال النفط، أصدرت الحكومة الأمريكية قوانين منع الاحتكار لمنعه من عمل ذلك. لقد أدركوا أنه إذا ما احتكر روكفلر أعمال النفط فإنه يستطيع التحكم فى الدولة كلها.

ولكن يبدو أن منظمة التجارة العالمية (WTO) تميل إلى خلق وضع يوجد فيه فى كل مجال للأعمال نفر من الناشِطين العمالقة. سوف يُمحَى الضعفاء وغير الأكفاء من أجل مصلحة المستهلكين. بما أن المنافسة الحرة هى الجوهر، فسوف يوجد فى نهاية الأمر مُحتكِرون فى كل المجالات. سوف يصبح العالم فى قبضة أولئك المُحتكِرين. لقد أصبحنا بالفعل كلنا نشرب الكوكا كولا ونأكل هامبورجر ماكدونالدز. من غير المتوقع أن نتوقف عن أكل ناسى لماك أو *روتى* كاناى [أكلتان شعبيتان فى ماليزيا وإندونسيا]. ولكن سيكون هناك المزيد ممن يفطرون على حبوب الشوفان (كورن فليكس) الخاصة بكيلوجز مع المربى والزبدة. لن يكون هناك فروع مطاعم ناسى لماك حول العالم، هذا مُؤكَّد، ولا روتى كاناى.

سوف تختفى بعض المُنتَجات تمامًا مع حلول الشركات ذات المُنتَجات والعلامات التجارية القوية محل الضعيفة. لم نعد نرى فى مجال السيارات تلك العلامات التجارية المعروفة مثل أوستين، وموريس، وهدسن، وتاونس، إلخ. إننا اليوم لا نرى سوى دايملر ـ بنز، وشيفروليه، وتويوتا، وهيونداى.

أحد الأهداف المفضلة للمُحتكِرين هو البنوك. لقد فرضت ماليزيا دمج بنوكها الـ٥٨ إلى ١٠ فقط. مع ذلك فلا تزال تلك البنوك أصغر من أن تُنافِس البنوك العالمية العملاقة مثل سيتى بنك أو بنك هونج كونج شنغهاى (HSBC) أو ستاندرد شارترد. فى المنافسة المفتوحة، هل يستطيع بنك ماى البقاء فى الحلبة إذا هاجمه سيتى بنك، إلخ. مُستبعَد جدًّا. تستطيع البنوك العالمية أن تخسر فى ماليزيا لأنها تكسب دخلاً من أفرعها حول العالم. ولكن البنك المحلى سوف يُفلِس إذا خسر محليًّا. إنه لا يكسب دخلاً من أى دولة أخرى.

لماذا نحتاج إلى عمالقة فى الأعمال؟ الاقتصاديون مُغرَمون باقتصاديات الحجم(economies to scale). كلما ازداد حجم الإنتاج، قل المعدوم. لن يكون هناك داعٍ إلى تكرار أى شىء. سوف يمكن استخدام عملية أو معادلة واحدة لكل أعمال الشركات.

أكبر تكلفة فى مجال السيارات هى تكلفة تطوير طرازات جديدة. إذا كان الإنتاج

كبيرًا يُمكِن استخدام المُكوِّنات نفسها فى كل الطرازات. وسوف يكون كل من الهيكل والمحرك وصندوق السرعة مُشتركًا فى كل الطرازات. إذا كانت الشركة تنتج مثلاً ١٠ ملايين سيارة، فيمكن إنتاج ١٠ ملايين من هذه المكونات عن طريق ماكينات آلية بسرعة. لا يملك المنتجون الصغار ما يشترون به هذه الماكينات المكلفة. يجب أن يعتمدوا على العامل البشرى بمنتجات غير مُتقَنَة الصناعة. سوف تكون تكلفة الوحدة كبيرة والمُنتَج مَعيبًا.

وهكذا وجدت الشركات الصغيرة لصناعة السيارات كشركة بروتون نفسها مَيَّالة إلى التوقف عن إنتاج السيارات وبيع الشركة إلى العمالقة. منطقيًّا، وبعد أن تولتها إحدى الشركات العملاقة، يجب التوقف عن إنتاج السيارة المحلية لكى يستطيعوا استغلال اقتصاديات الحجم.

باستخدام الهيكل والمحرك وصندوق السرعة الخاصة بالشركة العملاقة، يُمكِن إنتاج سيارة ليست مُصمَّمة ولا مُختبَرة ولا مبنيَّة فى ماليزيا بأيدى الماليزيين. ربما تكون السيارة ذات جودة أفضل ولكن إذا لم يكن الجهد ماليزيًّا فلِمَ الاهتمام بإنتاج هذه السيارة المُسمَّاة بالماليزية اسمًا؟، لماذا لا نكتفى بتجميع سيارات الشركة الأم ونُوفِّر التكاليف؟ سوف يحصل المستهلكون على سيارة ذات جودة عالية بسعر مُنخفِض.

ولنتمادى فى ذلك المنطق، لِمَ لا نستورد تلك السيارات، المُصمَّمة والمبنية فى الدولة ذات التكاليف الهندسية والعمالية الأقل؟، سوف يتمتع المستهلِك بسيارات ذات جودة عالية لعلامات تجارية ممتازة بأقل الأسعار.

ولكن، وعلى الرغم من أنه يُفترَض أنه لا يمكن لشركة عملاقة أن تفشل فقد فشلت دايملر ـ بنز فى تعديل أوضاع كريزلر ومتسوبيشى. لقد غشَّت شركاتُ أنرون وآرثر أندرسون، وفشلت شركات جلوبال كروسينج، وورلد.كوم، وهى مجموعة من الشركات العملاقة التى انتشرت بين أركان العالم.

لا يضمن الحجم النجاح. يمكن أن تكون الشركات الكبرى ضعيفة الكفاءة جدًّا ويمكن أيضًا أن تغش، وعندها تكون تكلفة ذلك كبيرة جدًّا. من المرجَّح أن تهبط مع هبوط تلك الشركات شركات أخرى كانت مُتعلِّقة بها.

لقد سار البيع القَطَّاعى فى الاتجاه نفسه. لا مزيد من الـ إم. إس. اللى، أو نَينا محمد ومحلاتهم الصغيرة. لقد أقصتهم سلاسل المحلات الكبيرة (السوپر ماركت). ولكن السوپر ماركت أيضًا قد تم إقصاؤه من قِبَل الهيپر ماركت (المحل الأكبر). سوف يبتكر أحدهم فكرة جديدة ويطلق عليها اسمًا جديدًا وسوف يصبح الهيپر ماركت أثرًا بعد عين.

إننا لم نعد نستطيع أن نقيم حوارًا قصيرًا مع صاحب البقالة أو بائع الجرائد فى الحى. سوف يختفى أيضًا صُنَّاع مكونات السيارات الصغار، وسوف يصبح أصحاب المحلات مشرفين فى مصانع الشركات العملاقة، ذلك إن حالفهم الحظ، أو ربما يصبحون من بين جموع العاطلين؛ حيث ستتم عملية التصنيع فى الدول الأقل تكلفة.

سوف تصبح المنتجات المُستورَدة رخيصة الثمن. ولكن ستظل الحكومات فى حاجة إلى ملء خزائنها، وسوف تزيد الضرائب من أسعار كل شىء، بما فيها السيارات. بما أن الصناعات المحلية سوف تكون قد أغلقت أبوابها، فمن المُرجَّح أن يصبح العاملون والمشرفون عاطلين. لن يكونوا قادرين على شراء السيارات رخيصة الثمن ولا أشياء أخرى. سوف تؤدى عدم قدرتهم على الشراء إلى تضاؤل الاستهلاك، وبالتالى إلى تضاؤل تَولُّد الثروة والضرائب التى تعتمد عليها الحكومات.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تتآكل المهارات المحلية والقدرات الهندسية إلى أن تختفى. هذا سيناريو مُرجَّح ناتج عن الرأسمالية الخارجة على السيطرة واندثار الشركات الصغيرة.

من المهم أن نتذكر أنه لكل حل اقتصادى أثر مُعاكِس مُصاحِب للأثر المرغوب فيه. فى الماضى أدَّت الرأسمالية غير المحكومة إلى رد فعل فى صورة الاشتراكية والشيوعية. لقد كان الاعتقاد أنه إذا كانت كل وسائل الإنتاج مملوكة للحكومة فسوف تؤول إليها ١٠٠٪ من الأرباح. كما كان الاعتقاد أنه يمكن المشاركة فى ذلك بالتساوى وبالعدل بين العمال ومديريهم، فتتلاشى الفوارق فى الدخل بين المالكين الرأسماليين وبين المديرين وبين العمال.

ولكن تأميم وسائل الإنتاج الأهلية سوف يؤدى إلى افتقار الأغنياء وزوال سوق

السلع المرتفعة الثمن. سوف يكون السوق الوحيد الموجود هى سوق السلع منخفضة الثمن. ولكن لن يؤدى الهامش من تلك السلع إلى اكتساب أرباح كبيرة. يحتاج العمال إلى دخول أكبر، أكبر مما كانت عليه وقتما كانوا يعملون لدى الرأسماليين. تعنى الأجور الأكبر أرباحًا أقل للحكومة.

سوف يكون مجموع الضرائب قليلاً لأن الضرائب ستُحصَّل فقط من العاملين ذوى الرواتب، والذين ستكون رواتبهم صغيرة. مع الضرائب القليلة لن تكون الحكومة قادرة على بناء المرافق الضرورية، ولا دفع رواتب مجزية لموظفى الحكومة. وسوف ينخفض مستوى المعيشة.

ستعمل الرواتب المتساوية كحافز على عدم العمل للعمال والمديرين. ولكن زيادة الرواتب سوف تؤدى إلى زيادة أسعار كل المنتجات. لن تستطيع الزيادات فى الدخل أن تشترى سلعًا أكثر مما مضى.

الطريقة الوحيدة حينئذٍ لجنى أرباح أكبر لموظفى الشركات الحكومية هى التصدير للدول الغنية. معنى الاعتماد على الدول الرأسمالية هو الاعتراف بأن الرأسمالية ضرورية. فى الحقيقة لكسب ربح عن طريق البيع إلى الرأسماليين، يجب أن يتلقى العاملون والمديرون فى الدول الاشتراكية والشيوعية أجورًا صغيرة. ليس ذلك مختلفًا كثيرًا عن الرأسماليين المستغلين للطبقات العاملة.

نحن لسنا اشتراكيين ولا رأسماليين فى ماليزيا. فى الحقيقة إننا عمليّون، نختار أى نظام نجده أنسب لمجتمعنا. هناك تجارة حرة ولكن هناك قواعد وضوابط وقوانين للتأكد من ألا تؤدى التجارة الحرة إلى استغلال العمال أو أسواق الرأسماليين. لدينا نقابات تجارية ولدينا الحق فى الاعتراضات الصناعية، ولكن لا يمكن لعمالنا ونقاباتهم أن يقوموا بمظاهرات عامة أو باستخدام العنف، إلخ. يتم تشجيعهم على اللجوء للقضاء. بمجرد أن تذهب قضية إلى القضاء، لا يمكن أن تقوم النقابات أو الملاك بأى اعتراضات صناعية. وهناك ضوابط أخرى تمنع النقابات من القيام باعتراضات صناعية لأسباب سياسية. بالرغم من أن ماليزيا ليست اشتراكية ولا شيوعية، فبها نسخة من نظام

التخطيط الاقتصادى الشيوعى، وتمتلك الحكومة وتدير(*) بعض الصناعات، ويتم تطبيق نظام المزايا للمُستضعَفين (affirmative action).

ولكن الحكومة تتعامل بودٍّ خالص مع الشركات الخاصة وقد خصخصت كثيرًا من الشركات والهيئات والمرافق الحكومية كما خَفضَّت من ضرائب الشركات.

لا تتَّبع إدارة الاقتصاد الماليزية أية أيديولوچية أو حتى نظرية اقتصادية تقليدية. إنها أكثر حرية من الاقتصاد الرأسمالى وهى ليست بدرجة تَصلُّب الاقتصاد الاشتراكى أو الشيوعى فيما تتمتع به من صفاته. إذا كانت هناك مُقارَبة تناسب احتياجاتها فى وقت ما، فهى تتبناها، وإذا لم تعد تلك المُقارَبة مناسبة أو لم تعد تؤدى الغرض، فهى تتركها لمصلحة مُقارَبة جديدة أو معاكسة تمامًا أو خليط من المُقارَبات الأيديولوچية من بين الأيديولوچيات المُتنازِعة.

بالطبع إن معرفتنا بالاقتصاديات والتمويل ليست بعمق معرفة الخبراء. هذا شىء جيد ـ بطريقة ما ـ لأنه يتيح لنا أن نفعل الشىء غير التقليدى. بالتأكيد إن إدارة أزمة العملة لم تكن تقليدية. ولكن الأمر لا يدور حول مخالفة التقليد فقط. كانت الإدارة نتيجة دراسة دقيقة للوضع والأسباب، وبعد ذلك تم ابتكار طريقة لعكس تلك الأسباب.

كانت أزمة العملة نتيجة لتصرفات تجار العملة المُتعمَّدة لتخفيض قيمة الرِنْجِت. تضخَّمَ ذلك الأثر بتجارة الأسهم الماليزية من قِبَل (CLOB)، وهى البورصة غير الشرعية فى سنغافورة.

يؤدى بيع الرِنْجِت إلى انخفاض قيمته. تخوَّفَ المستثمرون الأجانب فى ماليزيا من انخفاض قيمة حصصهم من الأسهم مع انخفاض قيمة الرِنْجِت. فباعوا أسهمهم ليُحوِّلوا ثمنها إلى العملة الأجنبية (الدولار) وليخرجوا بها من ماليزيا. أدى بيع الرِنْجِت من بعد بيع الأسهم إلى مزيد من الانخفاض فى قيمة الرِنْجِت.

(*) قانون أصدره الكونجرس الأمريكى لتعويض المهمشين، الذين كانوا فى الأساس السود، وهو يثير جدلاً كبيرًا ضد تطبيقه الآن ـ المترجم.

مع انخفاض قيمة العملة، ارتفعت تكلفة كل ما هو مُستورَد. كذلك أيضًا تكلفة المطلوب سداده من قروض بالدولار أو الين الياباني، إلخ. لقد اتجه الاقتصاد إلى دوامة السقوط.

ينصحنا صندوق النقد الدولي (IMF) بزيادة الفائدة وخفض الانخفاض الحكومي لتحقيق فائض في الميزانية. ولكن زيادة الفائدة يضر الأعمال ويقلل أرباحها، وبالتالي تقل عائدات الحكومة منها. وتحقيق فائض في الميزانية في الوقت الذي تنخفض فيه عائدات الحكومة، يعني خفض الإنفاق الحكومي على التطوير، وخفض المرتبات. يقتل هذه الأعمال التي تعتمد على الحكومة، وبالتالي يتفاقم النقص في عائدات الحكومة. بوضوح، سيدخل الاقتصاد في دائرة شريرة تنتهي بإفلاس الحكومة والناس، وبالتالي يكون المخرج هو الاقتراض من الصندوق (IMF)، وبذلك تدخل الدولة في فخ الصندوق لآماد طويلة، إن لم يكن للأبد. إذًا، بوضوح، يجب إيقاف تجارة العملة وعمليات (CLOB). وفعلنا ذلك بأنفسنا؛ لأن طلباتنا من الصندوق الدولي (IMF) بأن يوقف التجارة في عملتنا وقعت على آذان صماء، ولم تكن سنغافورة لتوقف عمليات (CLOB).

تبقى قضية تحديد سعر صرف الرنجت. إذا صار السعر عاليًا جدًّا فلن تستطيع صادراتنا المنافسة في الأسواق الخارجية، وإذا صار منخفضًا جدًّا فستصبح السلع المستوردة عالية السعر بالنسبة للشعب، فاخترنا سعرًا وسطًا، وأفلحت خطة الحكومة واستعاد الاقتصاد عافيته، وحتى اليوم.

ما زال الكثير من الخبراء يُلحون على أن تعَوِّم الحكومة سعر الرنجت على أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتحديد السليم لقيمته. ولكن هل ذلك صحيح؟ يجب ألا ننسى أن اتفاقية بريتون وودز كانت لتثبيت سعر العملة مع الدولار. ومن يريد التعويم هم المضاربون الذين يتمكنون من جني أرباح طائلة من المضاربات بالتنبؤ بأسعار صرف العملات. لماذا يجب على العالم أن يظل محكومًا بنظام يخدم تجار العملة إذا كان يمكن له أن يُدمِّر اقتصاديات مناطق إقليمية كاملة، بل العالم كله؟

ما قمنا به في ١٩٩٨م كان تطبيق المعرفة الاقتصادية في إدارة أزمة مُصطنَعة. لم تكن

الثورة أو العناد هى التى حددت مسار الحكومة الماليزية بل كانت الدراسة المُكثَّفة لأسباب وآثار الأزمة المالية والاقتصادية. بمجرد زوال الأسباب زالت معها الأعراض.

هذه هى أرض الواقع أو العالم الحقيقى. يمكن لنا أن نتعلم من الخبراء ويجب أن نُقدِّر الحكمة التقليدية. ولكن لا يمكن تطبيق معادلات قياسية إلى كل الحالات ؛ لأنه يمكن لتلك الحالات ألا تأتى على قياس سابق.

عند مواجهة أزمة على أرض الواقع ، الوضع الحقيقى ، يجب دراسة الأسباب والآثار أو الأعراض بعناية شديدة. المبدأ الذى يجب أن نضعه فى حسابنا هو أنه يجب أن نُزيل الأسباب لتزول الأعراض.

إننى أعترف بأن تلك هى طريقة التناول الطبية ـ عالج الداء وليس الأعراض. كان المرض فى خلال الأزمة المالية هو تدخل تجار العملة للتأثير على العملة وأيضًا البيع السابق للأسهم فى السجل المركزى للأوامر المربوطة. بمجرد رفض منح تجار العملة مدخلاً إلى الرِنْجِت ، ورفض الاعتراف الرسمى بنقل الأسهم إلى السجل المركزى للأوامر المربوطة ، تم علاج الداء.

المعرفة مفيدة فقط إذا تم استخدامها بذكاء. للإجراءات القياسية فائدة محدودة على أرض الواقع. فلا بد من معرفة اقتصادية مُحيطة لكى تؤدى الإدارة إلى نتائج إيجابية. إننا نحتاج إلى آراء أكاديمية ، ولكن لا بد من غمسها فى حقائق السوق على أرض الواقع.

١٥ـ ماليزيا: تحديات وتوقعات(*)

لا يجب أن يكون هناك شك أنَّ ماليزيا لديها القدرة الكامنة لكى تصبح دولة مُتقدِّمة. فى الفترة القصيرة منذ الاستقلال، ٤٦ عامًا فقط، تحولت من دولة زراعية تقوم ببعض التعدين للقصدير إلى دولة صناعية تتكون ٨٢٪ من صادراتها من منتجات مُصنَّعة. ارتفع مستوى دخل الفرد من ٣٠٠ دولار أمريكى إلى ما يزيد بوضوح على ٤٠٠٠ دولار أمريكى، مع زيادة تعداد سكانها ٥ ملايين إلى ٢٥ مليونًا.

يرجع الفضل فى ذلك الإنجاز إلى أول رئيسٍ للوزراء. لقد كان هو من أرسى الطريقة وهو الذى اختار التعاون بين الأجناس بدلاً من الصِدام، فعاشت الدولة فى سلام مكَّن لعملية التنمية.

التحديات التى تواجهها ماليزيا كثيرة، بعضها داخلى وبعضها خارجى.

داخليًّا، سوف تكون هناك دائمًا مشكلة الحفاظ على التجانس العِرْقى. بينما الغالبية من الأعراق كلها وسطية مستعدة لبذل تضحيات من أجل عدم إثارة التوتر فى العلاقات بين الأعراق، يظل فى كل عِرْق عدد من المُتطرِّفين الذين يريدون أن يعملوا من أجل صالح عِرْقهم فقط حتى لو أدى ذلك إلى الصِدام والنشاز العِرْقى.

بالتالى، هناك جماعة كبيرة تميل إلى ما يدَّعون أنَّه أَسْلَمَة الدولة. إنهم يتمنُّون استحداث ما يرونه قوانين إسلامية وهى فى الحقيقة ليست إسلامية ويمكن لها أن تؤدى إلى ظلم عظيم. إنهم يتجاهلون النقطة الجوهرية فى القوانين الإسلامية وهى أنه يجب أن يكون العدل هو المُحصِّلة النهائية. إنهم لا يهتمون إذا ما كان هناك عدل أم لا طالما أن الإجراءات تُتَّبع وأن الجُمَل المُقترَحة تمر.

إنهم أيضًا لا يهتمُّون بأن الله لا يحب صانعى المشاكل ولا المشاكل التى يسببونها

(*) خطاب أُلقىَ فى أكاديمية پيرق، فى بانجونان پيرق دار الرضوان، إيپوه ـ عاصمة محافظة پيرق، فى ٢٤ أغسطس ٢٠٠٤م.

للمجتمع. بغض النظر عن التكوين متعدد الأعراق والأديان لشعب ماليزيا، فإن هؤلاء يريدون المضى قُدُمًا فى تطبيق ما يعتبرونه القوانين الإسلامية بغض النظر عن النتائج النهائية.

لقد قاوم أغلبُ مسلمى ماليزيا حتى الآن مطالبَ الأقلية المُتطرِّفة. ولكن ماليزيا دولة ديمقراطية، ويخشى كثيرون أن عدم موافقة المُتطرِّفين يمكن أن يؤدى إلى خسارة الدعم وأن يصل المُتطرِّفون إلى السلطة. هذه النتيجة هى نوع من تراجع الكثيرين لتهدئة المُتطرِّفين ومساندیهم. بعض الأعضاء الأكثر ضعفًا من الأغلبية الوَسَطيَّة يطالب بالفعل بتنازلات، أو حتى بتوافق مع آراء المُتطرِّفين.

إن التحدى القائم هو إذا كان الإسلاميون الحقيقيون سيختارون الصمود أمام الخارجين وحفظ التفسيرات الصحيحة للإسلام لكيلا تنحرف ماليزيا مثل دول إسلامية اختطف فيها المُتطرِّفون الإسلام، ويمنعون انتشار المُتطرِّفين بدفعهم للتراجع.

يرجع تحدٍّ آخر إلى الوطنيين الداعين إلى لغة الملايو، الذين تقتصر وطنيتهم على الاحتفاظ بلغة الملايو.

يعتقد هؤلاء الناس أنه بمجرد سيادة التحدث باللغة الملايوية، تكتمل وطنيتهم وتكلل بالنجاح. للأسف، يعتمد الحفاظُ على الملايو وثقافتهم فى الحقيقة على النجاح الحياتى للملايو فى كل المجالات. يعتمد على نجاحهم فى اكتساب المعرفة، وعلى نجاحهم فى أداء أعمالهم، سواء مهنية أو غير مهنية، ونجاحهم فى الأعمال، وفى الإدارة، وفى السياسة، إلخ. إن الحفاظ على لغة الملايو وحده لن يضمن نجاحهم فى الحياة. وإذا فشلوا فى الحياة، يمكن أن تفشل لغتهم معهم، وربما يصل الأمر إلى أن تختفى.

يجب عليهم أن يقبلوا حقيقة أن المعرفة الحديثة الموجودة اليوم متوافرة باللغة الإنجليزية بأكثر بكثير من لغة الملايو. للحصول على هذه المعرفة يجب أن يجيدوا الإنجليزية. لا يمكن قبول ترجمة الإصدارات من الإنجليزية إلى الملايو لأننا لا نملك من يُجيد الإنجليزية، وليس لأى سبب آخر. إن حُجَّة أن اليابانيين والكوريين لم يكتسبوا المعرفة من خلال اللغة الإنجليزية هى حُجَّة باطلة. بل لديهم عدد كبير من الأفراد المؤهلين للترجمة، ويجيد الإنجليزية فيهم أغلب المتعلمين تعليمًا جيدًا. لديهم أيضًا مُترجِمون ممتازون يستطيعون ترجمة الموضوعات الفنية أو المُتخصِّصة بوضوح ودقة.

إن خطر الداعين إلى الاقتصاد على اللغة الوطنية هو أنهم قد ينجحون فى حَثِّ الملايو ذوى القدرات أو المهارات الكامنة على هجر الإنجليزية، مما سيؤدى إلى تَخلُّف الملايو. إنهم متأخرون بالفعل فى مجالات كثيرة جدًّا. إذا لم يكونوا متعلمين ويمتلكون مهارات كالآخرين فإنهم سيزداد تخلفهم وسيصبحون رجعيِّين وفقراء وضَيِّقِى الأفق. من المُرجَّح أنهم سيشعرون بحقد وحسد تجاه غير الملايو. سوف يصبح التجانس العِرْقى مُهدَّدًا وسوف يتأخر تَقدُّم ماليزيا.

من الضرورى للداعين الوطنيين الملايو أن يُحكِموا قبضتهم على قَرْنَى الثور الهائج ويُروِّجوا لتعليم اللغة الإنجليزية كطريق لدفع الملايو فى السير مع التَقدُّم الذى تقوم به الدولة. يجب ألا يقودهم الخوف من فقدان الدعم إلى الموافقة على لغة التعصب ولكن يجب أن يقودهم إلى بذل جهود من أجل إقناع الملايو بأن خلاصهم وتَقدُّمهم يكمن فى اكتسابهم للمعرفة والمهارات من خلال تَملُّك المفتاح لاكتسابها، أى تعلمهم للغة الإنجليزية. يجب الجهاد فى تعلم وتطوير معرفة اللغة الإنجليزية.

ولكن تحديًا آخر تواجهه الدولة يأتى من المتعصبين الصينيين الذين يبدو أنهم لا يدركون أن ماليزيا دولة متعددة الأعراق وليست الصين. فى الحقيقة فإن ماليزيا فريدة فى معاملتها للسكان غير الأصليين. فقط فى ماليزيا يُسمَح بالتعليم الصينى باللغة الصينية وتدعمه صناديق حكومية. فى دول أخرى فى جنوب شرق آسيا، وبالتأكيد فى أغلب الدول المُتقدِّمة، لا تدعم الحكومة التعليم الصينى. بدلاً من ذلك يقوم التعليم كله باللغة القومية فى الدولة. ولكن فى ماليزيا، وبرغم أن الملايو هى اللغة القومية، يمكن استخدام لغات أخرى كلغة الدرس فى المدارس.

على الرغم من هذا الاعتراف غير العادى باللغة، يستمر المُسمَّوْن بأهل التعليم الصينيين فى اتهام الحكومة الماليزية بالرغبة فى وقف التعليم الصينى.

فى البداية منح ميثاق التعليم وزير التعليم حق تغيير مدرسة صينية إلى مدرسة قومية إذا تقدم أهالى التلاميذ بطلب لذلك. باستثناء حالة واحدة، لم يحدث مثل هذا التَحوُّل. مع ذلك ظل أهل التعليم الصينيون ــ الذين يُؤيَّدهم الإعلام الصينى بشكل غير مباشر ــ يثيرون المجتمع الصينى حول احتمال قيام الحكومة بتحويل كل المدارس الصينية إلى مدارس قومية.

للتخفيف من ذلك الخوف، عدَّلت الحكومة ميثاق التعليم ليفقد وزير التعليم سلطة تحويل المدارس الصينية إلى مدارس قومية. بهذا، أصبح لازمًا للمدارس التى بها أقل من ١٠ تلاميذ صينيين أن تظل مفتوحة حتى إذا فضَّل الأهالى الذهاب إلى مدارس قومية.

على الرغم من ذلك، يقوم أهل التعليم الصينيون بإثارة المجتمع الصينى باقتراحات أن الحكومة على وشك إغلاق المدارس الصينية، ويقوم الإعلام الصينى بنقل ردود فعل أهل التعليم الصينيين هذه.

ما زال أهل التعليم الصينيون يمثلون تهديدًا للتجانس العِرْقى فى ماليزيا. إذا لم يكن لحزب الملايو الرئيسى، منظمة الملايو المتحدون القومية (UMNO)، تحكم كبير فى أعضائه، فيمكن لنشاطات أهل التعليم الصينيين أن تتسبب فى ردود فعل مُتطرِّفة بين الملايو وأن تهدد صالح ماليزيا.

وآخر هذه التحديات الداخلية هى الفروقات فى الثروة الاقتصادية بين الأعراق المختلفة، وهى خطر داخلى رئيسى. لا يزال يبقى الكثير قبل تحقيق هدف السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP). هنا لا يمكن لوم الحكومة؛ حيث فعلت كل ما تستطيع من أجل مساعدة الملايو على تحقيق هدف الـ٣٠٪، إلا أنه ما دام الملايو والسكان الأصليون الآخرون فقراء فى غالبيتهم، فسيستمر الإحساس بعدم الأمان وبالحسد.

لقد تقدم المواطنون الملايو فى المجال المهنى بدرجة جيدة. ولكن ليس فى الأعمال. لا يَرضَى الملايو بأن يكون من بينهم عدد قليل من الأعضاء فى الطبقات العليا.

لذا، يجب أن يحصل الأكثر فقرًا على دخل أكبر ويجب أن تَكبُر الطبقة الوسطى.

لا تزال المناطق المدنية ممتزجة، بل تتكون فى كثير من الأحيان من الصينيين فقط. ليس ذلك عن تَعمُّد من الصينيين ولكن لأن الملكية المدنية وتكلفة المعيشة مرتفعة جدًّا بالنسبة للتجار الماليزيين. إنهم يفضلون امتلاك محلات على جانبى الطرق خارج المدينة؛ حيث لا يُدفَع إيجار على الإطلاق. حتى مع استحداث سلاسل المحلات التجارية، لا يوجد من يبادر إلى ذلك من الملايو سوى القليل.

بغض النظر عن السبب، فهذه الفروقات، وأيضًا التوزيع للأعراق المختلفة تمثل تحديًا يجب تخطيه للتغلب على أثر التعليم المختلف لكل من الصينيين والملايو.

بالطبع هناك تحديات داخلية أخرى تواجه ماليزيا، ولكن التى ذكرتها منها هى الأكثر أهمية.

أما عن التحديات الخارجية، فقد شكلت دومًا خطرًا على ماليزيا، إلا أنها فى الآونة الأخيرة أصبحت تلك الأخطار والتحديات أكثر جدية. تتغير البيئة الخارجية بسرعة كبيرة وتحتاج ماليزيا إلى التعامل مع ذلك إذا أرادت النمو والتَقدُّم.

فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة، بدأت مستعمرات ذوى العِرْق الأوروبى تحقيق الاستقلال الواحدة تلو الأخرى. كان مفهوم الاستقلال هو الحرية التامة من تدخل السادة الذين كانوا محتلين لأرضهم بأى شكل من الأشكال.

كان سوكارنو هو أول من أشار إلى أن الاستعمار الجديد أخذ يحل محل الاستعمار القديم. تم استخدام الضغوط الاقتصادية ووسائل الإعلام لنشر سيطرة ذوى العِرْق الأوروبى على الدول حديثة الاستقلال.

مع ذلك، وبسبب الحرب الباردة، تم تَجنُّب السيطرة العلنية على هذه الدول. أرغم احتمال انضمام هذه الدول إلى الكتلة الأخرى الطرفين على البحث عن دعم الدول المستقلة بدلاً من التحرش بها.

ولكن ظلت الرغبة فى السيطرة قوية بين المُستعمِرين السابقين. مع كون الحكومات غير قادرة على التدخل فى الشئون الداخلية للدول المُستقِلة، تم استخدام منظمات أهلية. تم استحداث مصطلح جديد ــ المنظمات غير الحكومية (NGO). بدا أنها غير منحازة إلى طرف، ولكن فى الحقيقة كان المُنظِّم لها هم مواطنى الدول المُتقدِّمة، وكان تركيزهم أساسًا على الأوضاع فى الدول حديثة الاستقلال. لقد أبدوا اهتمامًا بدا مشروعًا تجاه قضايا حقوق الإنسان والبيئة.

لهذه المنظمات ــ لأنها غير حكومية ــ حرية فى دخول الدول المُستقِلة وتنظيم الأهالى للتعامل مع تلك القضايا ولتمويلهم ولتمويل الحملات التى دائمًا ما أظهرت حكومات الدول النامية بمظهر سيئ.

على الرغم من أنهم نجحوا فى التحرش بالحكومة، لم يكن الأثر مُرضِيًا لحكومات ذوى العِرْق الأوروبى. لقد أرادوا دورًا مباشرًا أكثر من ذلك. وهكذا أعلن الرئيس جيمى كارتر أن لدى الولايات المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية للدول المُستقِلة إذا كان هناك انتهاك لحقوق الإنسان أو إذا كانت تُسبِّب تلوثًا للبيئة. كان ذلك هو المسمار الذى جعل الماكينة تعمل. بدأ استخدام التهديدات بقطع المعونة والقروض بحجة السيطرة على الدول التى تجدها الولايات المتحدة مُذنِبة بفعل هذه الانتهاكات. ولكن لم تكن تلك الوسيلة مُؤثِّرة بما يكفى.

سرعان ما خطت الولايات المتحدة خطوات مباشرة. تم تطبيق حظر اقتصادى قُطِعت فيه الإمدادات والتجارة مع هذه الدول. وبعدما انهارت الكتلة الشرقية تم التَوسُّع فى حق التَدخُّل ليشمل الفشل فى تَحوُّل النظام الحكومى تَحوُّلاً ديمقراطيًّا، ثم امتد ليشمل أيضًا امتلاك أو احتمال امتلاك أسلحة دمار شامل.

ولكن التهديدات كانت تنتقى وتُفرِّق بين الدول. يمكن لإسرائيل أن تقوم بمجازر وتتجاهل القانون الدولى وتُطوِّر وتنتج أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل وتتحدى المجتمع الدولى ولا يَمسَّها سوء.

لقد تصاعد إحساس العالم العربى والإسلامى بالمرارة والغضب، من جرَّاء المجازر التى تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولكن ردود الفعل هذه تم تجاهلها. كما لم تكن الحكومات الإسلامية فى موضع يتيح لها أن تفعل شيئاً لمساعدة الفلسطينيين.

فى نهاية الأمر، استجمعت مجموعات من المسلمين إرادتها لتعتمد على نفسها. لقد حاربوا فى البوسنة والشيشان وأفغانستان، ومع إرادتها ذلك استمر العالم فى لامبالاته. وهكذا دمَّروا ـ فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ـ مركز التجارة العالمى فى نيويورك وجزءًا من البنتاجون فى واشنطن العاصمة. أثار ذلك موجة من الهجمات على المسلمين والدول الإسلامية باسم مكافحة الإرهاب.

اليوم أصبحت أفغانستان والعراق تقبعان تحت نير الاحتلال. أصبح مزيد من البشر يقُتلون ومزيد من المدن تُدمَّر. ولكن ذلك لم يُؤدِّ إلى الحد من أعمال الإرهاب، على العكس فقد أدى ذلك إلى زيادة احتمالات الهجمات الإرهابية.

يعيش العالم اليوم فى خوف. بدلاً من التعامل مع أسباب الإرهاب، تتجه المحاولات إلى تأمين العالم من الأعمال الإرهابية. تُنفَق أموال طائلة على الإجراءات الأمنية. تتفقد جيوشٌ من الضباط السفنَ والطائرات التجارية، وفى كثير من الأحيان أيضًا الرحلات الجوية. كل حين تصدر تحذيرات باحتمال هجمات مُحقَّقة مما يثير اضطرابًا فى الحياة السياسية والتجارية والاجتماعية.

وعلى الرغم كل تلك الإجراءات تنفجر القنابل فى أماكن لم يتوقعها أحد.

لا توجد طريقة لضمان الأمن والحماية التامَّين لكل مكان أو بناية أو مرفق عام أو جمع من الناس أو قادة أو أفراد أبرياء أو غير ذلك. توجد ملايين من الأهداف لأعمال الإرهاب. ينجح الإرهابيون بالفعل رغم اتِّخاذ إجراءات الأمن ورغم إعلان التحذيرات عن هجمات مُحقَّقة. يحدث ذلك لأن كل تلك الإجراءات وردود الفعل تُكلِّف أموالاً طائلة وتُعطِّل النشاطات الاقتصادية وغيرها، مما يصعب معه شمولها ودوامها. لقد ارتفع سعر البترول مثلاً من ٢٢ إلى ٤٥ دولارًا أمريكيًّا للبرميل، ومن المُتوقَّع أن يرتفع إلى أكثر من ذلك.

سوف تزداد تكلفة القيام بنشاطات الأعمال مع عمل استعدادات لتأمين وحماية كل شىء. مع ذلك، فلا يوجد ضمان بأن العالم سوف يصبح خاليًا من الهجمات الإرهابية؛ لا اليوم ولا فى المستقبل القريب ولا حتى فى المستقبل البعيد. إذا تم أى تهاون فى إجراءات الأمن فقد تحدث الهجمات مرة أخرى.

المشكلة هى أنه بدلاً من التعامل مع أسباب الإرهاب، تهدف المحاولات إلى تحويل أنظمة كل دول العالم لتصبح أنظمة ديمقراطية اعتقادًا أن ذلك سوف يوقف الإرهاب. هذا وهم كبير، خاصة عندما تتم عملية التحول الديمقراطى من خلال تغيير النظام الحاكم بالقوة. لم يُؤدِّ تغيير حكومات أفغانستان والعراق إلى الديمقراطية. ومع ذلك، سوف تستمر هذه الحماقة، ليس بسبب الديمقراطية ولكن بسبب الشئون السياسية الداخلية للدول القوية.

يمكننا أن نتوقع أن يستمر الخوف من الهجمات الإرهابية فى الإضرار بالعالم، خاصة اقتصاده، لفترة طويلة. يمكننا أن نتوقع استمرار سياسات بطش الأقوياء لتغيير

الحكومات. أما ماليزيا، فيجب عليها أن تتعلم ـ مثلها مثل كل دول العالم الصغيرة ـ كيفية التعامل مع هذه البيئة من الخوف ومن تهديد الأقوياء.

ماليزيا دولة تجارية. مع وصول حجم تجارتها إلى ضعفى قيمة الناتج المحلى الإجمالى (GDP)، تتأثر ماليزيا بسهولة بأى شىء يُؤثِّر على تجارة العالم. من الممكن أن تكون منظمة التجارة العالمية (WTO) مُفيدة لماليزيا ـ وهى الفرضية المنطقية مع كون هدفها هو تسهيل التجارة ـ كما يمكن لها أيضًا أن تؤدى إلى إغراق السوق الماليزى ببضاعة من دول مُعيَّنة، مما يضعف الصناعات المحلية. يمكن أيضًا للشركات العالمية والبنوك الأجنبية العملاقة أن تدخل السوق المحلى وتدفع الصناعات والبنوك المحلية إلى أن تغلق أبوابها.

فى الماضى، كان يمكن لماليزيا أن تعتمد على الاستثمارات الأجنبية. اليوم، تجذب دول أخرى ـ ذات تكاليف أقل ـ الاستثمارات بعيدًا عن ماليزيا. يمكن أن يؤدى انفتاح الصين، وانفتاح الهند ـ قريبًا جدًّا ـ إلى أن تصبح مُنتَجات ماليزيا غير تنافسية فى السوق العالمى. يمكن أن يكون لذلك أثر خطير على الاقتصاد الماليزى لاعتماده الكبير على التجارة.

هذه هى التحديات داخل وخارج الدولة. ولكن لدى ماليزيا الوقت لكى تتغلب مرة أخرى على كثير من التحديات التى تواجهها، سواء داخلية أو خارجية. من المُرجَّح أن ماليزيا سوف تستطيع التعامل مع التحديات فى المستقبل.

فى الماضى تبنَّت ماليزيا دائمًا حلولها الخاصة والتى كانت فى كثير من الأحيان غير تقليدية. من الواضح أن حل ماليزيا للمشكلات العِرْقية لم يكن تقليديًّا. فانظر إلى سياسة المزايا للمهمشين (الفعل الإيجابى) وتعاون الحكومة والقطاع الخاص تحت مظلة فكرة ماليزيا المحدودة، وانظر إلى الخصخصة وإستراتيجية التنمية التى يُحرِّكها العرض، وإلى أولويات الموازنة، وإلى النهضة الصناعية، وإلى سياسة النظر شرقًا والتعاون ما بين دول الجنوب، وإلى كثير من السياسات والمقاربات الماليزية الأخرى، تجدها غير تقليدية. بالتأكيد أن أكثرها وضوحًا هو تناول ماليزيا لأزمة العملة وانهيار البورصة فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨م.

بعد أن كانت مَدمُوغة من العالم كله بالسذاجة، أصبحت الهيئات والجهات العليا اليوم تنظر إلى تلك السياسات كبديل ممكن للحل القياسى الذى يطرحه صندوق النقد الدولى (IMF) لانخفاض قيمة العملة.

إنهم يقولون إن الدول أو الشعوب تستحق الحكومات التى تحكمها. فى ماليزيا، اختار الشعب ـ حتى الآن ـ حكوماته بحكمة. من المُرجَّح أنه سيستمر فى ذلك. إذا قرر الشعب لأى سبب من الأسباب اختيار حكومات لا تتمتع بالأهلية، فسوف تميل حظوظ ماليزيا لأن تكون أسوأ من المُنتظَر. فى هذه الدولة الديمقراطية يظل الخيار حقيقة بيد الشعب نفسه.

١٦ـ تنمية الموارد البشرية(*)

لستُ خبيرًا فى كل شىء. لذا فربما يبدو ما أقوله عن تنمية الموارد البشرية ساذجًا للخبراء فيها ؛ فمعرفتى بها تنبع من خبرتى فى تطوير موارد ماليزيا البشرية لتلبية احتياجات التصنيع السريع بها. إننا كثيرًا ما نتحدث عن تنمية الموارد البشرية وكأن كل ما نحتاج إلى عمله هو توفير تدريب لتنمية المهارات. فى الواقع أنه رغم أن قدرات البشر على عمل الأشياء غالبًا ما تكون متساوية فإن قدراتهم على تنفيذ العمل بدرجة الجودة نفسها تختلف فى كل الأحيان تقريبًا. ترجع تلك الاختلافات إلى تأثير الثقافة وإلى نُظُم القيم، واللذان يُؤثّران على محور تركيز العمال على جميع المستويات، من الرؤساء والمديرين إلى العاملين فى حرف يدوية.

من الواضح أنه ليس فقط أننا نكتسب خبرة خلال حياتنا ، بل إنها ستنتقل إلى ذريَّتنا، أى أنه يمكن توريث المهارات. ومن الواضح أن أطفال وشباب اليوم أكثر مهارة ومعرفة من مثلائهم بالأمس. وبالتأكيد نحن أكثر مهارة من آبائنا وأجدادنا الذين عاشوا فى العقود والقرون الخوالى. فى ظل ذلك فإن المُكوِّنين لمجتمعات مُتخلِّفة المهارات سيُخلِّفون بالطبع أولادًا مُتخلِّفين بالنسبة إلى باقى المجتمعات حتى ولو كانوا أكثر مهارة من آبائهم.

يعنى ذلك أن الكل يتمتع بقابلية اكتساب المهارات، وفى كل مجتمع، ولكن إذا وُلِد الأطفال فى مجتمع مُتخلِّف فإنهم لن يرثوا ولن تتحقق لهم إمكاناتهم الكامنة.

يكتسب العاملون الوافدون إلى الدول المُتطوِّرةِ مهارات تلك الدول بسرعة. لو لم يهاجر هؤلاء لظلَّت مهاراتهم على مستوى مجتمعاتهم المُتخلِّفة المهارات نفسه. يثبت ذلك مرة ثانية أننا نتمتع بمهارات أصلية فينا، ولكننا نحتاج إلى البيئة المُناسِبة لإخراج تلك المهارات.

(*) خطاب ألقاه فى منتدى جمعية مُحبِّى فن صلاح طاهر (STAFA) فى الإسكندرية، فى مصر، فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٤م.

بالطبع عندما يهاجر عامل يتعرَّض إلى بيئة عمل مُختلِفة بمهارات أفضل، فيتبنَّى القِيَم الثقافية لشعب المجتمع الجديد الذى يعمل فيه.

فى المجتمع الريفى لا توجد عادات العمل المُتوافِقة مع سير عمليات المجتمع المدنى الصناعى، وفى المجتمع الريفى الفقير لا توجد ضغوط للعمل فى أوقات مُعيَّنة ولا بشكل مُعيَّن. يعمل العامل الريفى عندما يشعر بالرغبة فى العمل، ويتوقف متى يرغب فى التَوقُّف. الوقت الذى يستغرقه فى العمل غير مُحدَّد وكذلك جودة نتائج عمله وميعاد الانتهاء منه. بعبارة أخرى لا توجد ضوابط للعمل، ولكن فى البيئة الصناعية وقت العمل مُحدَّد، كذلك جودة العمل وميعاد التسليم.

من الواضح أنه يجب على العامل أن يتبنَّى قِيَمًا جديدة عندما ينتقل إلى بيئة مدنيَّة صناعية، وعادة ما يستطيع التأقلُم ويحدث ذلك فعلاً. ولكن هذا التأقلُم والاكتساب للمهارات ولعادات العمل سوف يكون أفضل وأسرع إذا تمت مساعدته. هنا يأتى دور التدريب أو تنمية الموارد البشرية.

بعيدًا عن الحاجة إلى التَغيُّر والتأقلُم على بيئة عمل جديدة مُنظَّمة ومُنضبِطة، هناك حاجة إلى التأقلُم على الحياة فى المدينة، بعيدًا عن العائلة وعن رفقاء القرية. قد تؤدى حرية البيئة المدنية حيث الاستقلال عن المحيط إلى شعور بالوحدة أو إلى حرية غير مُعتادة. بالنسبة إلى العاملات من الريف، فهن يواجهن خطر ادِّعاء الصداقة والاستغلال، وهو خطر حقيقى. قد تنتهى الثقة بالغرباء إلى الاغتصاب أو حتى إلى القتل. على الجانب الآخر، قد تؤدى الحرية من رقابة الأهل إلى انهيار أخلاقى.

غالبية عمال المصانع هم فتيات من القرى مُتلهِّفات إلى كسب دخل لأنفسهن وليبعَثْنَ ببعضه إلى أهلهن. للقدرة على البقاء فى هذه البيئة المدنيَّة والصناعيَّة الغريبة يحتَجْنَ إلى أن يكُنَّ أكثر حنكة وتمرُّسًا. قد يحتاج ذلك إلى وقت للتعلُّم، وإلى ذلك الحين فمن الممكن أن يقعنَ فريسة لأى شخص سيئ النوايا.

ليس الخطر بهذه الدرجة بالنسبة إلى الفِتْيان. ولكن المدن بها كثير مما يُشتِّت انتباههم عن غايتهم الأولى. يمكن أن ينخرطوا مع صُحبَة سيئة وأن يبدءوا فى تعاطى المخدرات أو فى ارتكاب جُنَح. بالفعل، يمكن أن تنتُج مشكلات اجتماعية خطيرة إذا لم تتم عملية تنمية موارد بشرية سليمة.

تواجه دولة مثل ماليزيا تريد التحوُّل من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد صناعى تحديات اجتماعية كثيرة؛ حيث لا مفر من تغيير التكوين الديموجرافى ليتسع لحاجات البيئة الصناعية.

لذا، فإن أول مهمَّة لتنمية الموارد البشرية هى كسب ثقة العائلات الريفية التى لا يسعدها أن يخرج أولادها، خاصة فتياتها، خارج عنايتها.

قصص اختفاء الفتيات والعثور عليهنَّ قتلى، بالرغم من كونها حوادث نادرة جدًّا، إلا أنها تمنع الآباء من ترك أولادهم يعملون بالمصانع. كلما كان ذلك فى الإمكان، يجب على المصانع أن تكون قريبة بدرجة تكفى لأن ينتقل العمال من وإلى أماكن عملهم يوميًّا. ولكن ذلك ليس مُمكِنًا. غالبًا ما يجب على العمال أن يتركوا منزلهم وأن يظلوا بعيدين لفترة طويلة. ويمكن أن يؤثر قلقهم على آبائهم وأهلهم على أدائهم.

يحتاج التأقلُم على حياة المصانع وعلى العيش بعيدًا عن المنزل إلى بعض المساعدة. كثيرًا ما يُصادِق وينصح العمال الأكبر سنًّا والأكثر خبرة زملاءهم الجدد. ولكن من الممكن أن يساعد كذلك قيام السيدات الأكبر سنًّا بدور الوصيفة والناصحة. كما يمكن أن يساعد أيضًا مشاركة زملاء من الجنس نفسه فى تأجير مكان السكن. سوف يُبعِد الذهاب من وإلى العمل معًا من خطر المُتعرِّضات أو إغراءات الغرباء. ولكن ذلك لا ينفى أن قبول التنقل مع الغرباء بالذات يمثل خطرًا كبيرًا؛ حيث يمكن حتى لمن تعرفهن الفتيات أن يحاولوا إساءة استغلال ثقتهنَّ.

يحتاج التَحوُّل من الاقتصاد الزراعى إلى الصناعى إلى تغيُّر فى عقلية الشعب كله. يجب استحداث وتشكيل ثقافة جديدة. هذا مهم بالذات فى الدول الإسلامية حيث غالبًا ما تكون التقاليد شبه مُقدَّسة ومُحافِظة معًا. لا تلقى التغييرات ترحيبًا وقد يتم رفضها وكراهيتها.

ولكن لا يمكن تحقيق التَقدُّم الاقتصادى باستمرار العمل بأيدى المُزارعين الفقراء غير المُنتِجين العاملين على نطاق ضيق. يمكن للصناعات الكبيرة فقط أن تخلَق فرص العمل الضرورية لقوة عاملة مُتكاثِرة. ولا يمكن لمثل هذه الصناعات أن تتوافر فى المناطق الريفية.

حتى السكان فى المدن يجب أن يتغيروا. سوف يكون هناك نزح كبير من المناطق الريفية إلى مدن يعيش فيها أناس غير معتادين على معيشة المدن. سوف تكون هناك عشوائيات وسكن سيئ وصرف صحى سيئ وأيضًا زيادة فى مُعدَّل الجرائم. يجب على السلطات المحلية وعلى الحكومة أن تتعامل مع ذلك، ولكن يجب على المجتمع المدنى نفسه أن يتغير. قبل كل شىء يجب أن يفهموا ما يجرى حولهم وكيف سيساعد ذلك الاقتصاد كله على النمو وعلى نفع الدولة كلها؛ مما يشمل طبعًا أهل المدن أيضًا.

حتى مع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لتنمية الموارد البشرية، يجب أن يبدأ تدريب القوة العاملة. لقد أعطى التعليم الابتدائى والثانوى بالفعل للعاملين الجدد القدرة على استيعاب التعليمات البسيطة. فى عالم اليوم، القدرة على فهم اللغة الإنجليزية لها قيمتها. فلن يستطيع المستثمرون من الدول الأجنبية التَحدُّث باللغة المحلية. حتى المُعلِّمون من الدول غير الناطقة بالإنجليزية يستخدمون أساسيات الإنجليزية للتخاطب وللتعليم. سوف يساعد التعليم العاملين الجدد إذا جعلهم يستطيعون فهم الإنجليزية البسيطة. أحد أسباب نجاح ماليزيا فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر هو حقيقة أن الماليزيين يفهمون الإنجليزية حتى لو لم يستطع غالبيتهم التَحدُّث بالإنجليزية بشكل سليم.

يمكن اكتساب المهارات الأساسية خلال العمل. عادة ما يكفى ذلك فى الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة الأقمشة أو الثياب أو الصناعات ذات دورات التجميع. ولكن عاجلاً أو آجلاً مع استحداث وظائف أكثر تعقيدًا، لا بُدّ من أن يُوفِر المالك تدريبًا مُتخصِّصًا. إذا لم يكن التدريب الداخلى كافيًا بسبب كثرة الطلب لعمال مَهرَة، يمكن أن تُنشِئ الصناعات مراكز تدريب ـ مُعتمِدة على نفسها أو بالتعاون مع الحكومة.

يمكن أن تساعد مراكزُ التدريب على تطوير مهارات العمال العاملين فعلاً أو المُقبِلين على وظائف جديدة. يجب على هذه المراكز أن تكون مُعدَّة بالأدوات والماكينات المُستخدَمة فى المصانع. سوف يُخرِج هذا النوع من التدريب عمالاً يتمتعون بالمهارات المطلوبة للوظائف التى سيعملون بها.

فى الحقيقة فإن أى عامل فى أى مكان يستطيع اكتساب أى مهارة جديدة بالتكرار.

إذا تم تكرار العمل نفسه مرة بعد مرة لفترة كافية فسوف تتطور المهارة إلى أن تصبح كل حركة من حركات الأيدى والأرجل تحدث بطريقة عَفَوية تقريبًا. حتى العمال فى المزارع أو الأطفال أو الصيادون يستطيعون القيام بالعمل على الوجه الأكمل ويُخرجون منتجات خالية من العيوب. حقيقة لا يوجد شىء صعب أو غامض فى إنتاج المُكوِّنات المُركَّبة ولا الأجهزة ولا المنتجات الكهربائية ولا حتى السيارات عالية الجودة كمرسيدس ـ بنز. يمكن لأى شخص أن ينتج هذه المنتجات البادية التعقيد إذا عرف العمل المُحدَّد الذى يجب عليه أن يقوم به وتسلسل العمل الذى يجب أن يتبعه. وهذه المعرفة والمهارات يمكن اكتسابها خلال العمل أو فى مركز تدريب المهارات.

إذا تم خلق الثقافة أو الجو المُناسِب، فسوف تكاد تأتى الجودة من تلقاء نفسها. ولكن فى البداية لا بد من المُتابَعة اللصيقة والمُباشِرة. مع مرور الوقت سوف تصبح الثقافة التى يكتسبونها جزءًا من الثقافة القومية. وسوف تكتسب النهضة الصناعية سرعة جديدة.

تُضيف الأعمال الأكثر بساطة القليل جدًّا إلى قيمة المنتجات. لا يمكن أن تكون الأجور كبيرة لمثل هذه الوظائف. ولكن مع زيادة الاحتياج إلى الإحكام فى الأعمال المُعقَّدة تزداد أيضًا القيمة المُضافة فيتلقى العامل أجرًا أكبر. هذا حافز للعامل لكى يتعلم مهارات جديدة أو ليُحسِّن من مهاراته الحالية.

للعمال المجتهدين لا توجد حدود للزيادة فى مهاراتهم. سيظلوا يزيدون من مهاراتهم إلى أن يصلوا إلى الدخول فى تصميم المنتجات الجديدة. لقد وصل عمال ماليزيون إلى هذا المستوى؛ حيث ساعدت مهاراتهم فى التصميم الشركات العالمية على استحداث منتجات جديدة للسوق العالمى.

فى هذه المرحلة أو ما قبلها، يجب على معاهد أو كليات التعليم العليا أن تستحدِث دورات دراسية مناسبة لتخريج الفنيين والمهندسين للصناعات. يجب رفع مستوى هذه الدورات باستمرار لأن طريقة تصنيع المنتجات تتغير ويرتفع مستواها هى الأخرى باستمرار. بالطبع تتغير المنتجات هى الأخرى. لقد تغيرت عدة التليفون الأصلية المُصنَّعة فى ماليزيا ليحل محلها التليفون المحمول الأكثر تعقيدًا إلكترونيًّا.

فى السنوات الخوالى كان أغلب العمل يتم يدويًا. كان يتم تجميع الأجزاء يدويًا من البداية إلى النهاية. اليوم تقوم الماكينات الآلية أو الإنسان الآلى بأغلب العمل. تحول العاملُ اليوم إلى مُشرِف على الماكينات؛ حيث يُشرف كل واحد على عدة آلات. كما أصبحت الآلات الحديثة تستشعر أى خطأ وتُعطِى إنذارًا به.

يجب على العمال أن يعرفوا وظائف هذه الماكينات، والأسباب المُحتمَلة للخطأ أو تَعطُّل التشغيل بها، وما يجب عمله لإعادة الأمور إلى مجاريها. لقد أصبح العامل اليوم فنيًّا يتحمل مسئوليات أكبر ومهارات مختلفة عن الماضى. من الطبيعى أن يكون أجره أكبر.

الآن تضاءلت الوظائف التى يبذل فيها البشر مجهودًا عضليًّا، ولكن يجب على المهارات أن تكون أفضل. فى كثير من الصناعات الجديدة يُمثِّل المهندسون المُؤهَّلون نصف أو أكثر من نصف مجموعات عمل العمال، بينما يتكون الباقى من عمال مَهَرَة. حقيقة لا يوجد أى عمل يدوى سوى عند تجميع الأجزاء المُختلِفة. حتى هذه يتم تجميعها عن طريق ماكينات آلية أو الإنسان الآلى باستثناء عندما تكون الماكينات فى مرحلة التركيب والتشغيل الأوَّلِى فى مصنع جديد، عندها فقط تكون الحاجة إلى عمل يدوىّ يقوم به المهندسون والفنيُّون.

عند تلك المرحلة، تكون الموارد البشرية للصناعات قد أصبحت شبه مكتملة التطور. يصبح العمال قادرين على القيام بأى مشروع فى أى صناعة. فى هذه المرحلة أيضًا تكون الدولة قد أصبحت دولة صناعية قادرة على الخوض فى أى صناعة، ويصبح السوق هو المحك.

فى هذه المرحلة يجب على تنمية الموارد البشرية أن تُركِّز على تدريب المديرين. يعتمد نجاح الصناعة أو عدمه على مهارات المديرين. من الممكن لأى شخص تقريبًا أن يُصنِّع أعقد المنتجات بأفضل جودة. ولكن لن تكون هذه المنتجات قابلة للبيع إلا بأسعار مُنافِسة. يجب على المديرين أن يتأكدوا من انخفاض الأسعار إلى أدنى حد، بينما تظل الجودة على أعلى درجة مُمكِنة.

لقد تم استحداث ماكينات جديدة، وتم تطوير مرافق، وربما تم استحداث مواد جديدة أيضًا. لذا يجب أن يتلقى العمال تدريبًا جديدًا أو أن تتم إعادة ضبطهم. يجب أن

يفعل المدير أشياء أخرى كثيرة بالعمل مع مُشرِف الدور للمحافظة على التكلفة بدون التأثير على الجودة.

اليابانيون ممتازون فى استحداث وسائل جديدة لتقليل التكلفة. أحد ابتكاراتهم هو طريقة التصنيع «فقط عند الحاجة ـ Just-in-time». تتم دراسة العملية بِرُمَّتها لمعرفة متى تكون حاجة كل شىء. بالتحكم الدقيق فى تنظيم الأداء يتم إيصال الأجزاء إلى مكان التصنيع فى الوقت المحدد تمامًا للحاجة.

تتخلص تلك الطريقة من الحاجة إلى تخزين المواد الخام أو الأجزاء لفترات طويلة قبل الحاجة إليها فعلاً. يمكن عن طريق استخدام طريقة «فقط عند الحاجة» أن يزداد التوفير من ناحية تكلفة الاحتفاظ بمخزون كبير كما يمكن أن تزداد قدرات التخزين كثيرًا.

ابتكار يابانى آخر هو التحكم فى الجودة. يجب على كل عامل أن يتأكد من أن الجزء المسئول عنه سليم من كل النواحى قبل تمريره إلى العامل التالى. من الواضح أنه إذا أدى كلٌّ عملاً سليمًا وأنتج منتجًا خاليًا من العيوب فسوف تكون النتيجة النهائية بالإتقان والكمال أنفسهما. سوف تكون مُعدَّلات الرفض منخفضة جدًّا. هم يهدفون فى الحقيقة إلى أن تكون العيوب فى كل منتج صفرًا، أى إنتاج خال من العيوب، مما يقلل التكاليف الناتجة عن المنتجات المرفوضة وإعادة تجميعها.

تحسين يابانى آخر هو الاستماع إلى اقتراحات العمال وتنفيذها.

إن أفضل ثروات الدولة هى شعبها. دول كاليابان ليس لديها ثروات معدنية والأرض القابلة للزراعة لديها محدودة. لقد ازدهرت ونمت لأن شعبها منضبط ودءوب وماهر. يكاد يكون العمل بالنسبة إليهم مُتعَة يتمتعون بها لذاتها؛ لأنه لا يوجد شىء يعطيهم الإحساس بالانشراح كنجاح الأشياء التى ينتجونها.

استطاع اليابانيون منذ العصور القديمة إنتاج مشغولات دقيقة الصناعة كالأدوات المصقولة والسيراميك والكيمونو(*) الحريرى والصلب عالى الجودة وأعمال خشب البامبو، إلخ. كانت بيوتهم مصنوعة بجودة ودقة من خشب البامبو وورق وخشب عالى الجودة. لا بُدَّ من ثقافة مُعيَّنة للعيش فى بيت مصنوع من الورق.

(*) الزى اليابانى التقليدى ـ المترجم.

عندما قاموا بنهضتهم الصناعية، كانت منتجاتهم فى البداية ذات جودة سيئة. ولكن بعد الحرب [العالمية الثانية] حسَّنوا بسرعة من جودتهم بحيث أصبحت اليوم أفضل بكثير فى جودتها من المنتجات الأوروبية. تكمن قدرتهم على عمل ذلك فى ثقافتهم وفى نظام القِيَم الخاص بهم، وتدفعهم حساسيتهم الشديدة أو إحساسهم بالذنب إلى الإتقان، لذا فهم مُستعِدُّون للاستذكار بجد ولتخصيص وقت طويل له ولتكرار كل شىء يفعلونه مرة بعد أخرى حتى يصلوا إلى أقصى إتقان ممكن.

إذا استطعنا غرس هذه القِيَم العُليا فى قوتنا العاملة، فسوف تؤدى تنمية الموارد البشرية إلى نتائج ممتازة، وسوف يستغرق ذلك وقتًا بالطبع، ولكن ذلك ليس مستحيلاً. إننى أرجو ألا ينسى القائمون على تنمية الموارد البشرية أبدًا أهمية الثقافة أو المناخ الصحيح لتحقيق أفضل النتائج.

١٧ـ تجربة ماليزيا: استخدام المساواة الاجتماعية كقاطرة لنمو الأعمال(*)

أرجو أن يكون ما سأقوله فى محله وأن يساعد على تنويرنا حول بلاء أصاب المجتمع البشرى لعدة قرون مضت ـ مشكلة المساواة وصعوبة تحقيقها فى مواجهة الطمع الذى يأتى مع أى محاولة لإثراء المجتمع. إننا نشهد اليوم على مستوى العالَم كيف يُؤثِّر طمعُ الأغنياء على نمو العالم، وعليهم بسبب إهمالهم للمساواة فى توزيع الفرص والثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. هذا البلاء هو ما يدور حوله التفسير الحالى للعَوْلَمة.

تحقيق النمو بسيط نسبيًّا إذا تجاهلنا مسألة المساواة. ولكنّ تجاهلها ليس مُمكِنًا، على الأقل ليس لوقت طويل. لا بُدَّ من محاولة توزيع الثروة بالمساواة ودائمًا ما يعترض ذلك طريقَ النمو. ولكن فى أغلب، إن لم يكن كل الأحوال، يؤدى الفشل فى توزيع الثروة بالمساواة إلى مواجهات طَبَقيَّة أو عِرْقيَّة وإلى عنف من نوع أو آخر.

خلال السنوات الأولى للثورة الصناعية فى أوروبا، بذل الرأسماليون المُبادرون الذين حَلُّوا محل الطبقة العليا المالكة للأراضى كل جهد لكسب كل ما يستطيعون من مال، ولإعادة استثماره لزيادة ثرواتهم. تجاهل الرأسماليون صالح العمال الذين أدى عملهم إلى ثراء هؤلاء الرأسماليين. كانت الظروف التى يعمل فى ظلها عمالهم مُريعَة. مات العاملون فى المناجم، على سبيل المثال، موتًا مُبكِّرًا بسبب تدمير تراب الفحم لرئاتهم. كانت الحوادث كثيرة فى المصانع، بما فيها حوادث الوفاة. لقد حَرَمت الساعات الطويلة العاملين من الحياة العادية. على الرغم من أن العاملين كانوا يتلقون أجرًا، فإنهم لم يكونوا يستطيعون شراء ما يكفى لحياة كريمة. كانوا فى الواقع عبيدًا يتلقون أجرًا، فكانوا يستأجرون أماكن للسكن ويشترون حاجاتهم الأساسية من الشركة.

(*) هذه الكلمة وردت ضمن خطاب أمام غرفة التجارة والصناعة الفيليبينية فى مانيلا بالفيليبين، فى ٥ أكتوبر ٢٠٠٤م.

فى الوقت نفسه، عاش الملاك عيشة رفاهية فى بيوت كبيرة يخدمهم حشد من الخدم. أصبح الصناعيون هم الطبقة العليا الجديدة وأصبحوا يعيشون على طريقة الأرستُقراطيين.

كان الاختلاف بين الطبقات شديد البَوْن كما كان يميل إلى التفاقم مع مرور الوقت. ومع ذلك الاختلاف جاءت الكراهية الطبقية. لم تَعْنِ حقيقة أن العمال والمالكين من العِرْق نفسه أى شىء. كانت الأهمية مُنصبَّة على الاختلافات الطَبَقيَّة.

كان استغلال العمال هو العامل المُؤدِّى لتبلور أفكار وأيديولوچيات الاشتراكية والشيوعية وللثورات الدموية التى أعقبتها ومات فيها الملايين. للأسف، فشلت الاشتراكية والشيوعية فى توليد حياة أفضل للعمال. على الجانب الآخر، أمَّنَت رأسماليةٌ أكثرُ رعاية، والخائفة من انتشار الأيديولوچية الشيوعية، ظروفاً معيشية وظروف عمل أفضل للعمال.

تتذكر ماليزيا جاذبية الأيديولوچية الشيوعية إبَّان الاستقلال. كان الثُّوار الشيوعيون فى ماليزيا يحاربون الحكومة الشرعية لكى يفرضوا الحكم الشيوعى. ساند الثُّوارَ كثير من المتعاطفين، خصوصًا من الصينيين.

كانت المشكلة فى ماليزيا أكثر تعقيدًا؛ لأن الاختلافات العِرْقية كانت تُضخِّم الفروقات المعروفة بين المُوظَّفين والمُوظِّفين، وبين الرأسماليين والعمال.

كانت غالبية العمال من الملايو ـ السكان الأصليين ـ بينما كانت غالبية الملاك من الماليزيين من أصل صينى.

فى أى دولة متعددة الأعراق، كثيرًا ما تكون هناك توترات ومواجهات عنيفة بين الأعراق المختلفة. يزداد ذلك انتشارًا إذا كانت الاختلافات العِرْقية مُتضخِّمة باختلافات طَبَقيَّة. لتصبح ماليزيا بلد سلام واستقرار، كان لا بُدَّ من أن تقل هذه الفروقات. وبما أن الاختلافات العِرْقية ليست سهلة الإزالة، تم اتخاذ قرار تقليل الاختلافات الطَبقيَّة أو الاقتصادية.

وهكذا يجب أن تكون حكومة ماليزيا ـ فى محاولتها تنمية الدولة ـ واعية دائمًا ألا تؤدى إلى زيادة الفجوة بين الطبقات أو بين الأغنياء والفقراء، مما يعنى أيضًا بين الأعراق.

الصينيون عِرْق حركى ديناميكى، بل وربما يكون الصينيون الماليزيون أكثر ديناميكية

من غالبية الصينيين. لو تُركوا دون تدخُّل فإنهم بالتأكيد سيُثرُون الدولة من خلال نشاطاتهم فى الأعمال وصناعاتهم وتجارتهم وشبكتهم العالمية.

إن الاقتصاد يُغذِّى نفسه. فإذا قفزْتَ قفزة واسعة فلا بُدَّ أنك ستكتسب اندفاعًا وسوف تجد خُطاك قد أسرعَتْ حتى ولو لم تُرد. مع ذلك سوف تكون هناك تراجعات وأزمات وتَقلُّبات، ويمكن لأغنى الشركات أن تصبح مُفلِسة وأن تفشل. ولكن فى المجتمع الثرى، هناك فرصة للفقير لأن يصبح ثريًّا، بل فاحش الثراء أيضًا. ولكن ذلك لا يحدث فى المجتمعات الفقيرة. ببساطة لا يمكن للفقير فى مجتمع فقير أن يصبح ثريًّا. إنك لا تصبح ثريًّا بأن تبيع إلى الفقراء ولكن إلى الأثرياء. إن الأثرياء هم من يشترون سِلَع كوتشى والسيارات الفيرارى والطائرات الخاصة، إلخ. ويمكنك أن تكسب كثيرًا من بيع هذه الأشياء.

لدى المجتمع الصينى فى ماليزيا فرص للثراء أكثر من فرص السكان الأصليين، الفقراء عمومًا.

إن لم يتم عمل شىء، فستزداد الفجوة بين الملايو وبين الصينيين. وسوف يحدث توتر ومواجهات وشغب وإهدار للدم.

عندما يحدث ذلك، فلن يصبح الثراء مرغوبًا فيه بل يصبح عبئًا. فسيجذب ذلك الثراءُ العنفَ والدمار، وسيُسبِب فى كثير من الأحيان خسائر فى الأرواح. لا يحب أحد أن يكون ثريًّا وميتًا.

فى عام ١٩٦٩م، اندلعت أعمال شغب فى كوالالمپور. كان السبب اللحظىّ هو أداء أقل قليلاً من المتوقع للملايو فى نتيجة الانتخابات، بالإضافة إلى الاحتفال غير العقلانى للحزب ذى الأساس الصينى بمناسبة «انتصارهم». لم يكن هذا حتى نصرًا حقيقيًّا، فقط نتيجة أفضل من المُتوقَّعة. اندلع بركان الغضب والمرارة المكبوتة فى صدور الملايو على فقرهم وتم طعن عدد من الصينيين بالخناجر ـ ليس بكثرة العدد الذى صوَّره الإعلام الأجنبى، ولكن على أى حال كان عددًا كبيرًا يؤثر فى مصلحة ماليزيا. وتوقعَ الكل أن ذلك سوف يكون نهاية ماليزيا.

قالوا إن المشكلات العِرْقية ستغزو ماليزيا إلى الأبد. لن تصبح مُستقِرَّة أبدًا وبالتأكيد

لن تنمو اقتصاديًّا. سوف يقهر الملايو ـ السكان الأصليون ـ الصينيين والهنود. سوف يهاجر الكثيرون، وسوف لا يستطيع الملايو ذوو المهارات المحدودة إدارة الدولة. سوف يصبحون فاسدين، وسوف يدمرون البلد الذى بناه البريطانيون ـ بزعم أصحاب هذا التوقع ـ بصبر كبير. سوف تصبح ماليزيا حالة ميئوسًا منها، دولة نمطية من دول العالم الثالث.

ولكن كما تعلمون كان كل هؤلاء المفكرين والمُحلِّلين مُخطِئين. فلم ينفرط عقْد حكومة الائتلاف الملايو ـ صينى ـ هندى، بل على العكس نما حزب ائتلاف التحالُف بينما انضم له المزيد من الأحزاب بما فيها أحزاب من المُعارَضة، وتمت إعادة تسمية الائتلاف بالجبهة الوطنية.

بسرعة تم وقف الشغب العِرْقى، واجتمع أعضاء الائتلاف وحدَّدوا الأسباب الجَذْريَّة بأنها الفروقات الاقتصادية الواسعة بين السكان الأصليين، وبين غيرهم. اتفق الجميع على ضرورة تضييق الفجوة، إن لم يكن سدَّهَا تمامًا. اتفقوا على أنه يجب أن يكون توزيع الثروة أكثر عدلاً، ولكن على ألا يتم ذلك بسرقة زَيْد لإعطاء عمرو. قامت الخطة على أنه يجب السماح للصينيين بزيادة ثرواتهم، ولكن يجب فى الوقت نفسه أن يحصل الملايو على نسبة أكبر من الاقتصاد، ٣٠ ٪ وليس ١٪ التى كانوا يملكونها فى عام ١٩٧٠م. لم يكن هذا بالهدف الطَموح بأكثر مما يجب بالنظر إلى أن الملايو والسكان الأصليين يُمثِّلون ٦٠٪ من السكان. سيحصل الصينيون والهنود الذين يُمثِّلون ٣٦٪ من السكان على ٤٠٪. وسوف تنخفض حِصَّة الأجانب من ٦٠٪ إلى ٣٠٪. وكل هذا ليتحقق خلال ٢٠ عامًا بتنمية كعكة الاقتصاد، وليس بالسلب من أى أحد.

بالطبع يَسهُل تحديد الهدف، أما عن تحقيقه فهذا أمر آخر. ليحصل الملايو على ٣٠٪ لا بُدَّ من النمو بنسبة ٣٠٠٠٪ خلال ٢٠ عامًا. بالنظر إلى افتقارهم إلى المهارات ورأس المال، إلخ، فى الأعمال، فهذه مُبالَغة فى التَوقُّعات. ولكن فى الحقيقة أنهم، بمساعدة كبيرة من الحكومة من خلال سياسة تمييز المهمشين، حقَّقُوا امتلاكًا لحِصَّة ٢٠٪ من الثروة الاقتصادية خلال ٢٠ عامًا، أى نمو قدره ٢٠٠٠٪.

بالنسبة للصينيين والهنود، النمو من ٣٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ يعنى زيادة قدرها ٣٣ ٪. وقد حقَّقُوا ذلك بدون صعوبة، على الرغم من أنها زيادة كبيرة، فهى ٤٠٪ من كعكة اقتصادية أكبر كثيرًا.

نعم لا يزال هناك فارق كبير بين حصَّة الملايو وحصَّة الصينيين، ولكن الفارق أقل من ذى قبل، ولذا فهو مُحتمَل بشكل أكبر. جاء الاختبار الفاصِل خلال أزمة العملة. لم يُلق الملايو على الصينيين ذنب الركود الاقتصادى ولا ذنب مشكلاتهم، كما لم يقوموا بأى شغب أو حرق للمحلات الصينية.

على الجانب الآخر، كان الصينيون مُمتَنِّين للحكومة ذات الأغلبية الملايو التى تغلبت على الأزمة وساعدت على تعافى الشركات والأعمال الصينية. فى انتخابات عام ١٩٩٩م، أعطى الصينيون دعمهم الكامل للحكومة لأن سياسة تمييز المهمشين، قد منعت الملايو من إلقاء لوم المعاناة على الصينيين. ربما يكون نمو الصينيين أقل قليلاً بسبب سياسة تمييز المهمشين، ولكن ذلك النمو أصبح أكثر استدامة. لقد أثبتت السياسة الاقتصادية الجديدة المُتضمِّنة لتمييز المهمشين، أنها كانت فى محلها.

يساعد تمييز المهمشين، على منع العداء العِرْقى الذى تسببه الفروقات الاقتصادية. ولكن لا بُدَّ من أن تضيق الفروقات فى الدخل بين الثرى والفقير ليصبح هناك مُجتمع مُتساوٍ، ومُتجانِس. لو تُرك الرأسماليون الأثرياء دون تدخل فإنهم سيحاولون تحقيق أكبر المكاسب بدون النَظر إلى تضايق عمالهم والشعب عمومًا. ولو تُرك العمال واتحاداتهم دون تدخل فإنهم سيستخدمون الاعتراضات الصناعية و ليحصلوا على أقصى ما يمكن الحصول عليه لأنفسهم لكى يُزيدوا من حِصَّتهم من ثروة الدولة.أى أن المُوظَّفين والمُوظِّفين سيسيرون فى مسار صِدام.

لو أساء الملاك استغلال العمال سيكون هناك رد فعل فى صورة اعتراضات صناعية أو ما هو أسوأ. سيصير واحد من اثنين ؛ إما أن يُغلِق الملاك شركاتهم وإما أن يحصل العمال على زيادة فى الأجور يمكن أن تؤدى إلى تكلفة أعلى فى الإنتاج وإلى فَقْد للتنافسية فى السوق. يمكن أن تصل نتيجة ذلك إلى فشل الشركة وإغلاقها. سوف يخسر الطرفان ـ أى العامل والمالك ـ فى النهاية. وعندما تفشل الشركات لأى سبب، يؤثر ذلك بالسلب على النمو الاقتصادى للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراضات الصناعية وطلبات الزيادة فى الأجور وفشل الشركات سوف يُنفِّر المستثمرين. لا استثمار يعنى لا زيادة فى فرص العمل. سوف تنخفض الأجور بينما يتنافس العمال على عدد أقل من الوظائف. مرة أخرى سوف يخسر العاملون؛ سيستثمر عدد أقل ويجنى ربحه، فتقل ضرائب الحكومة ويقل نمو الاقتصاد.

لن يعانى العمال والملاك فقط ولكن الاقتصاد الراكد أو المُتراجِع سوف يُؤثِّر على نشاطات الأعمال القطَّاعية، وكذلك أعمال سِلَع التموين والبناء، إلخ. بعبارة أخرى، سوف يؤدى نقص السلام الصناعى إلى ركود اقتصادى أو تَراجُع.

لذا يجب على الحكومات أن تتأكد من أن مطالبات الأجور وزياداتها يمكن الوفاء بها بصفة مستمرة، كما يجب أن تتأكد من أن الملاك لا يُسيئون استغلال العمال. يجب أن تكون هناك ليس فقط أجور عادلة للعمال ولكن زيادة حقيقية فى الأجور، لكى يتمكن العامل من التمتع بحياة أفضل مع نمو الاقتصاد. يجب ألا ننسى أن زيادة رخاء الدولة يرجع إلى مجهوداتهم أيضًا.

ماليزيا دولة تجارية، تبلغ قيمة تجارتها ضِعْفَى قيمة الناتج المحلى الإجمالى. إذا لم تكن قادرة على المنافسة فلن تستطيع التجارة. من المهم أن تكون تكلفة الإنتاج بقِلَّة تكلفة الدول المُنافِسة نفسها، أو أكثر تكلفة بقدر ضئيل.

للتوفيق بين الحاجة إلى زيادة الأجور مع الاحتفاظ بالتكلفة منخفضة، يجب ألا تتضخَّم تكلفة المعيشة. يمكن خفض التضخُّم إلى حده الأدنى بالتحكم فى أسعار السِلَع الضرورية.

منذ الحرب، تم التَحكُّم فى أسعار السِلَع الضرورية فى ماليزيا. فلم تتم زيادات فى الأسعار إلا لسبب معقول.

يميل مجتمع الأعمال إلى رفع الأسعار لأقل زيادة فى التكلفة. إذا ارتفع سعر الوقود ١٠٪ فهم يزيدون الأسعار ١٠٪. ولكنّ تكلفة الوقود غالبًا ستُمثِّل ١٠٪ فقط من تكلفة السِلْعة أو الخدمة. لذا، لا بُدَّ من أن تكون الزيادة فى الأسعار ١٪، أى ١٠٪ من ١٠٪ وليس ١٠٪ من ١٠٠٪. من هنا ظهرت الحاجة إلى مراقبة أسعار الضروريات والتَحكُّم فيها لمنع سوء الاستغلال الذى يؤدى إلى التضخُّم.

مع التضخُّم المُنخفِض لا تحتاج الزيادات فى القيمة الاسمية للأجور إلى أن تكون كبيرة لتعطى قدرة شرائية أكبر ولتُحسِّن من مستوى المعيشة. مع تَحسُّن مستوى المعيشة لن تكون الفروقات بين الأثرياء والفقراء عظيمة، وسيقل الحسد والغيرة تجاه الأعضاء الأكثر ثراءً فى الدولة.

فى الحقيقة فإن الأثرياء فى المجتمع هم ذخيرة المجتمع إلا إذا كان ثراؤهم غير مشروع أو غير أخلاقى. إنهم ذخيرة لأنهم يخلِقون فرص عمل ويخلِقون أعمالاً، أى أنهم يخلِقون ثروة بصرفهم للمال فى أى صورة. فى كل مرة ينتقل مالهم من يد إلى يد يحمل معه جزءًا من الثراء، جزءًا من المال. وعندما يدفعون الضرائب تكسب الحكومة مالاً تصرفه على موظفى الحكومة وعلى بناء البنية التحتية. إذًا فالأثرياء يستحقون أن تتم مساعدتهم على تحقيق مكاسب معقولة من نشاطات أعمالهم.

إن محاولة المساواة بمصادرة ثروة الأثرياء وتنحيتهم كما فعل الشيوعيون، والتأكد من عدم إثراء أى شخص هو ضد الإعمار وضد الإنتاج ويَضرُّ بمصالح الفقراء.

ولكن يجب حماية الفقراء من غرائز الافتراس لدى الأثرياء. يجب أن يدفع الفقير ضرائب بنسبة أقل أو ألا يدفع على الإطلاق، كما يجب أن تكون دخولهم مقبولة من خلال إشراف الحكومة على المُوظَّفين والأثرياء. إن مواجهة الفقراء عن طريق الإضرابات والمُظاهَرات ستُنفِّر الاستثمار وتمنع من خلق فرص العمل مما يُقلِّل من الأجور، لأنه سيصبح هناك عمال أكثر من الوظائف.

من الواضح أنه لكى تنمو مع الحفاظ على المساواة، يجب أن تجيد التوازن مثل السير على حبال السيرك، وتلك مهارة ضرورية فى حالة ماليزيا، خاصة للحاجة إلى المساواة ليس فقط بين الطبقات المُختلِفة ولكن أيضًا بين الأعراق المُختلِفة.

إن أدوات تحقيق المساواة بين الطبقات، أو بمعنى أصح تقليل الفروقات بين الأثرياء والفقراء هى المتعارَف عليها من جنى ضرائب من الأثرياء وإعفاء الفقراء، وإعطاء دعم مباشر وغير مباشر للفقراء، والتأكد من عدالة الأجور وحماية الفقراء من خطر الاستغلال، وتقديم خدمات اجتماعية تهدف إلى تخفيف أعباء الفقراء، والتَحكُّم فى أسعار الضروريات، والدعم التعليمى للتأكد من إمكانية نهضة أطفال الفقراء، وخلق

فرص العمل من خلال صناعات كثيفة العمالة، وحماية الفقراء من الإضرار بأنفسهم عن طريق استخدام الاعتراضات الصناعية، وعدد من السياسات والأفعال الحكومية المُصمَّمة للتخفيف من أعباء الفقراء.

تقوم الحكومة برقابة نشاطات الأثرياء لمنع سوء استغلال الفقراء والمجتمع نفسه. ولكن يجب مساعدة الأثرياء على تحقيق مكسب إضافى من المال لكى ينمو الاقتصاد.

أما بالنسبة إلى التنمية المُساوية بين الأعراق، فقد قامت حكومة ماليزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التى أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوى. هناك تفرقة إيجابية لصالح العِرْق الأضعف اقتصاديًّا ـ فى الغالب الملايو ولصالح أعراق السكان الأصليين الأخرى. يُمنَح هؤلاء ميزات فى الحصول على الرُخَص والفرص والمنح الدراسية، كما تتوافر لهم قروض مُيسَّرة، وتم تعديل اختيار من يُمنَح له قرض بحيث أصبح أقل تركيزًا على توافر ملكيته الضامِنة. كما تصدر لهم رخص المبانى والإيجار بأسعار خاصة، ويحصلون على خصومات للإسكان المُنخفِض التكلفة.

وقد تم إنشاء هيئات حكومية تهدف إلى ضمان عدم بيع الأسهم التى تُطرح لأول مرة (IPOs) والمبيعة للسكان الأصليين للحصول على مكسب سريع. تم إنشاء صناديق بدون حد أدنى حتى يمكن للأعراق المُستضعَفة استثمار المال القليل. تم استثمار أكثر من ٥٠ مليار رِنْجِت ماليزى من رؤوس الأموال الصغيرة فى تلك الصناديق.

يضمن تدريب المهارات الخاصة وتدريب إدارة الأعمال زيادات مُنتظِمة فى استثمار السكان الأصليين فى النشاطات الاقتصادية الرئيسية. تعطى الحكومة امتيازًا بنسبة ٥٪ فى التعاقدات للمُنفِّذين من السكان الأصليين.

نعم، كانت هناك حالات سوء استغلال. يُقرِض السكان الأصليون أسماءهم ووجوههم إلى الصينيين الأكثر منهم ديناميكية، ولكن مع مرور السنوات ظهر فصيل جديد من السكان الأصليين يتمتعون بمهارة الصينيين والهنود نفسها. لقد أصبح بعضهم رجال أعمال كبارًا ومن ضمن الملياردرات الماليزيين.

بسبب النمو الكبير للاقتصاد الماليزى، لم يستطع السكان الأصليون الوصول بحصتهم إلى نسبة الـ٣٠٪ من الثروة الاقتصادية التى حدَّدتها السياسة الاقتصادية الجديدة. ومع ذلك، فحتى الـ٢٠٪ التى تحققت هى أضعاف قيمة الـ٢٠٪ نفسها عند بداية تدشين السياسة الاقتصادية الجديدة، وبكل تأكيد هى أضعاف أضعاف ١٪ من ثروة ماليزيا الاقتصادية الصغيرة نسبيًا فى عام ١٩٧٠م عندما تم تدشين تلك السياسة.

إننا لم ننجح تمامًا فى خلق مجتمع فى ماليزيا تسير فيه المساواة جنبًا إلى جنب مع النمو، ولكننا حققنا شيئًا ذا شأن. يمكن القول إن تجربة وإنجاز ماليزيا من ناحية تمييز المهمشين، فاقت بكثير تجارب وإنجازات دول أخرى. وقد تحقق ذلك كله بدون تأخُّر كبير فى النمو الاقتصادى أو إثارة أزمات اجتماعية. إذا استمرَّت السياسات والإستراتيچيات، مع استحداث أفكار جديدة، فسوف يستمر نمو الأعمال مُتأبِّطًا ذراع المساواة الاجتماعية ليُكوِّنا معًا صورة الاقتصاد الماليزى.

١٨ ـ رؤية (RFID) الماليزية لعام ٢٠٢٠م(*)

أتشرف كثيرًا بدعوتى للتحدث فى هذا المُنتَدى العلمى والتجارى. كما أتشرف أكثر بوجود هذا الحشد الكبير للاستماع لما سأقوله حول هذا الموضوع والذى حقيقة لستُ مُؤهَّلاً للحديث عنه. إننى لست مهندسًا ولا رجل أعمال. لقد اكتسبت معرفتى القليلة بالشرائح الإلكترونية وترددات الراديو من البحث عن طرق لحل مشكلات أمنيَّة خلال فترة خدمتى كرئيس وزراء ماليزيا.

تتعلق المشكلات تحديدًا بالتزييف وبالحاجة إلى التأكد من هوية الأشخاص ؛ مستنداتهم وأمتعتهم سريعًا. مع تعامل الحكومات مع كميات هائلة ومُتنوِّعة من المستندات ، فإننا نحتاج إلى ضمان سلامة هذه المستندات بسرعة ويُسْر. لقد نما عدد العمليات التجارية التى تكون الحكومة طرفًا فيها نموًّا عظيمًا لدرجة أننا لا نستطيع الاعتماد على الموظفين ذوى الخبرة لتمييز المستندات الزائفة من غيرها.

المجرمون اليوم على القدر نفسه من سعة الحيلة والمهارة فى الإلكترونيات مثل من يعملون بإخلاص من أجل حماية عموم الشعب من التعرض للغش. بمجرد استخدام طريقة أو نظام جديد يجد المحتالون طرقًا لنسخها وبدرجة من الإتقان يصعب معها جدًّا كشف زيفها. لذا ، يستغرق التَعرُّف على التزييف وقتًا طويلاً.

لقد ابتُلِينا اليوم بمشكلة جديدة ـ مشكلة الإرهاب. نحتاج اليوم إلى تفقُّد المسافرين حول العالم. كما نحتاج أيضًا إلى تفقُّد أمتعتهم ، سواء كانت خطيرة أو غير ذلك. ونحتاج إلى تفقُّد كل شخص وكل أغراضه بدون استثناء ، لأن إهمال فرد واحد من الملايين يمكن له أن يكون خطيرًا. إنه عمل مُضنٍ ويستغرق وقتًا طويلاً ، كما يزيد من تكلفة عمل كل شىء.

كان هناك زمن كان المسافر فيه يستطيع دخول المطار ووضع حقيبته على مسار

(*) خطاب ألقاه فى مؤتمر تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى (RFID) فى طوكيو ، اليابان ، فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤م.

الأمتعة الدوَّار، فيُبقِى معه ورقة رقم مقعده ويصعد إلى الطائرة. لم تكن هناك حاجة لكى يتحقَّق أحد من هويته ويتأكد من صحتها. ثم حدث الاختطاف الأول فى أمريكا(*). وبسرعة كبيرة تعلَّم آخرون اختطاف الطائرات، وأصبحت أكثر وسائل الانتقال عرضة للحوادث.

لم يكلف ذلك المُختطِفين شيئًا. ولكن الإجراءات التى وجب اتخاذُها لمنع المُختطِفين من الصعود إلى الطائرة أو تحميل حقائبهم فيها قد تكلفت مليارات الدولارات. ومع ذلك فليس هناك ضمان للأمن. كما نعلم جميعًا فإن المُختطِفين الذين صدموا طائراتهم فى مركز التجارة العالمى فى نيويورك وفى البنتاجون فى واشنطن العاصمة قد استطاعوا احتجاز أطقم الطائرات رهينة وتنفيذ عملياتهم الرهيبة بنجاح.

لقد صعَّدَنا من الإجراءات لمنع المُختطِفين المُحتمَلين من صعود الطائرات، ولكن التكلفة والإزعاج والخوف تعنى أن الإرهابيين يمكن أن يعتبروا أنفسهم قد انتصروا. إلى اليوم هناك حالة من عدم المَيْل إلى السفر فى بعض الدول. ولقد أثَّرت تحذيرات الدول الثرية للمسافرين على الشركات فى مجال السفر والتنقل، فتكلفت خسائر تُقدَّر بالمليارات. وسوف يتواصل ارتفاع التكلفة لأننا لم نعثر بعد على طريقة مضمونة لضبط المجرمين قبل ارتكابهم لجرائمهم البشعة. يجب أن نكون يقظين وقلقين لأننا لا يمكن أن نتأكَّد تمامًا من توقُّف الهجمات الإرهابية.

إحدى طرق ضمان عدم تفجير المجرمين للطائرات هى ضمان أن يكون موجودًا على الطائرة التى ينوى تفجيرها. إذا كانت أمتعته ــ والتى يمكن أن تحتوى على أداة تفجير ــ قد تم تحميلها بالفعل عند ركوبه الطائرة، فمن المُستبعَد أنه سيستخدم أداة التفجير. إن التأكُّد من سفر الحقائب مع المسافر مشكلة. من الواضح أن إرغام المسافر على تحديد أمتعته شخصيًّا قبل تحميلها فى الطائرة ـ كما يحدث فى بعض الدول ــ هو أمر مُزعِج ويستغرق وقتًا طويلاً. نعتقد فى ماليزيا أننا عثرنا على طريقة لتحديد ما إذا كانت أمتعة المسافر قد تم تحميلها ليركب الطائرة. ولكن ذلك النظام ليس مُتقَنًا بعد

(*) فى الحقيقة كان أول اختطاف للطائرات فى الشرق الأوسط، وقامت به إسرائيل حين اختطفت طائرة ركاب سورية وأجبرتها على الهبوط فى تل أبيب لمبادلة ركابها بجواسيس إسرائيليين أمسكت بهم سوريا داخل الحدود السورية فى أوائل الخمسينيات ـ المترجم.

ويحتاج إلى مزيد من الجهد. للأسف كذلك إذا كان المُسافِر مُستعِدًّا لأن يفجِّر نفسه فلن تنجح طريقة ضمان سفره مع أمتعته هذه.

حاليًّا يتم تحميل الأمتعة قبل صعود المسافرين. فى حال عدم صعود مسافر ما، فإن تحديد وإنزال أمتعته سيُعطِّل الإقلاع. إذا تمكَّنت أدوات الاستشعار من التعرُّف من على بُعْد على الأمتعة المختومة بترددها اللاسلكى المُعيَّن (RFID)(*)، فسوف يُصبح التعرُّف على الأمتعة سريعًا. إذا لم تتم تلك الطريقة، فسيتوجَّب تسجيل محتويات كل حاوية من الأمتعة وتحديد فى أى مكان بالطائرة توجد الحاوية المعنيَّة. من الواضح أنه يجب بذل مزيد من الجهد للإسراع من تحديد وتفريغ أمتعة المسافر الذى لا يصعد إلى الطائرة.

الكشف من خلال تردد الراديو يعطى أملاً فى الإسراع من التعرُّف ومنع كل أنواع التزييف بما فيها تزييف البشر. كان هناك زمن اعتُبِرت فيه بطاقات الهوية تدخلاً فى خصوصية البشر. ولكن مع انتشار الإرهاب والجرائم المُنتشرة بما فيها من تزييف، لم يَعُد بالإمكان احترام أشياء مثل الخصوصية الشخصية. قبل كل شىء فجوازات السفر هى نوع من الهويَّة يقْبَل المسافرون التعرُّف عليهم من خلالها عندما يعبرون الحدود.

بينما يمكن استخدام تقنية التردد اللاسلكى للتعرُّف على شخص ما، فإن البيانات الضرورية، بما فيها الصور يمكن أن تحتاج إلى شريحة مُعقَّدة وإلى أداة استشعار. بطاقات الهوية ذات حجم بطاقات الائتمان جيدة بما يكفى حاليًّا. فى ماليزيا، يتم استخدام بطاقة مُتعدِّدة الأغراض لتقليل عدد البطاقات التى يجب أن يحملها الفرد. بعيدًا عن كونها بطاقة هوية فإنها أيضًا بطاقة ائتمان وبطاقة سحب (ATM) وبطاقة للأوتوبيسات والقطارات وللبيانات الطبيَّة.

تستخدِمُ أوراقُ العملات اليوم أنظمةً مختلفة لمنع التزييف. للأسف، مع استحداث أنظمة جديدة يصبح المُزيِّفون قادرين على صنع أمثالها. سوف يؤدى إدماج الأنظمة إلى زيادة صعوبة التزييفَ. يمكن إضافة تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى من أجل جعل التزييف أكثر صعوبة.

كانت البطاقة الشَفْرية مفيدة جدًّا فى توفير معلومات عن أى مُنتَج. تجد المحلات

(*) Radio Frequency Identification.

التجارية تلك البطاقات كافية للتعرُّف على المُنتَج. ولكن هل يمكن لتقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى أن تُحسِّن من أداء البطاقة الشفرية؟ ربما. هذا لأنه على القارئ أن ينظر إلى البطاقة الشفرية ليتعرَّف على المُنتَج، أما التعرُّف بالتردد اللاسلكى فلا يحتاج إلى النظر، بل يعتمد على مدى قرب أداة الاستشعار. عند التعرف يمكن أن يقترب القارئ من المُنتَج لأى مدى يريده ليقرأ رقمه الشفرى. أما عند التخزين فستكون القدرة على قراءة رقم المُنتَج نفسه من على بعد ضرورية.

للنجاح فى الأداء يُحبَّذ أن تكون الشريحة مما يُكتَب رقمها مرة واحدة ويقرَأ أى عدد من المرات. سيمنع ذلك تغيير البيانات أو وضع بيانات جديدة بدلاً منها. لهذا أهمية خاصة لعمل الجمارك عند تفقُّد ما إذا كانت الرسوم قد تم سدادها أم لا.

فى ماليزيا يُسمَح لصُنَّاع السجائر بتصدير جزء من منتجاتهم مُعفى من الضرائب. ولكن أخذ المُهرِّبون يُهرِّبون السجائر المُعفَاة إلى داخل البلاد مرة أخرى. الآن أصبح إحكام إغلاق عبوات السجائر للسوق المحلى بمُلصَقات أمنية يصدرها مكتب الجمارك أمرًا مُلزمًا. أما السجائر المُصدرَّة فلا تُغلَق بملصقات. إذا تم تهريب السجائر إلى داخل الدولة مرة أخرى فلن يكون الملصق عليها، وبهذا يمكن كشفها بسهولة.

يمكن للمُهرِّبين أن يزيلوا الملصقات عن السجائر المحلية ثم يقوموا بلصقها مرة أخرى على السجائر المُهرَّبة. هناك أنظمة يمكن أن يؤدى التلاعب بالملصقات فيها إلى دمار العامل المُعرِّف لها. كانت نتيجة استخدام الملصقات هى زيادة كبيرة فى دخل الضرائب من السجائر. تستطيع الحكومة الآن أن تفرض ضرائب أكبر بكثير وهو شىء لم تكن الحكومة تستطيع أن تُحقِّقه؛ لأن زيادة الضرائب كانت تؤدى إلى زيادة فى كمية ما يتم تهريبه إلى داخل الدولة مرة أخرى. منذ استحداث الملصقات ازدادت معدلات الضريبة ومن المُتوقَّع أن تزداد أيضًا حصيلة الحكومة من ضرائب السجائر.

ولكن لا مفر لمأمورى الجمارك من أن يتفحَّصوا كل عبوة سجائر بالنظر، ويستغرق ذلك وقتًا طويلاً. ربما يمكن لتقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى أن تحل هذه المشكلة بتمكين قراءة كرتونة عبوات السجائر بدون الحاجة إلى فتحها وتفحُّصها بالنظر. بل والأفضل من ذلك أنه إذا كان تجنُّب الاصطدام ممكنًا، يمكن التأكد من صحة كرتونة عبوات سجائر

كاملة بدون فتحها. فإذا كان الصندوق يحتوى على ١٠ كراتين والكرتونة تحتوى على ٢٠ عبوة سجائر فيمكن للقارئ أن يقرأ كل الـ٢٠٠ مُلصَق على كل عبوة من عبوات السجائر.

إننا اليوم نوافق على المرور من حاجز أو بوابة لرصد أى شىء معدنى يمكن أن نحمله فى جيوبنا. لو أمكن قراءة ملصقات التعرُّف بالتردد اللاسلكى بمجرد مرور عبوات السجائر عبر الحاجز، فيمكن تسهيل تفحُّص الملصقات الجمركية.

فى أمريكا يتم وضع بطاقة الرقم على السجناء الذين أطلق سراحهم بشكل مشروط، بحيث تبثُّ تلك البطاقة مكان تواجدهم. تحتاج القدرة على المعلومات لمسافات بعيدة على بطاقة كبيرة وهوائى استقبال كبير. ربما لا نحتاج إلى كل هذه العُدَّة لكل السجناء المشروط إطلاق سراحهم. ولكن من الممكن أن يُيسِّر استخدام تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى من حالات معينة لمجرد التعرُّف على هوية الشخص.

إننا نستخدم بطاقات فى المتنزهات والعروض. إذا كان على البطاقة معلومات عن أى ألعاب يحق لهم استخدامها فيمكن إعداد بوابات للدخول بدون الحاجة إلى تذاكر.

لقد انتشر استخدام شرائح للتعرُّف على المستندات. يمكن لشرائح ذات تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى أن تُحسِّن من جودة وسرعة التعرُّف على المستندات.

ربما أهم تطبيق سيكون فى العملات الورقية. تمت إضافة علامات جديدة كثيرة إلى العملات الورقية لمنع التزييف، ولكن أى شىء تستطيع طابعات العملات استخدامه يمكن نظريًا أن ينسخه المزيفون. يحتاج رصد المزيفين إلى المهارة الإنسانية المبنية على النظر وملمس الأوراق واستخدام الحواس الأخرى. يستغرق ذلك وقتًا طويلاً خاصة إذا كان الأمر يتعلق بكميات كبيرة من المال.

إذا أمكن إضافة شرائح ذات تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى إلى الأوراق، فمن الممكن رصد صحة الأوراق خلال عدها على آلات العد. سيساعد ذلك بكل تأكيد على منع توهُّم أن الورقات المزيفة حقيقية.

بالنسبة إلى المُتعامِل مع عدد صغير من الورقات النقدية، يمكن ابتكار جهاز صغير للقراءة ورصد الزائف. إن كيفية استخدام تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى مع طرق أمنية أخرى لمنع التزييف مسألة تستحق البحث.

اليوم، تستخدم الخدمات السرية فى دول كثيرة شفرات سرية تتغير باستمرار لكى تمنع اكتشاف الشفرة أو نسخها. كخطوة أخرى لجعل تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى أكثر أمنًا، يجب دراسة نظام تغيير الشفرات المستمر ويجب تطوير أساليب لتطبيقه. لا أعرف إذا ما كان نظام كهذا قد تم اختراعه بالفعل لرصد الرسائل المارة عبر شبكة كمبيوتر.

لقد طوَّرت ماليزيا بالاشتراك مع شبكة المقاولون المتحدون العالمية (FEC) الشريحة الماليزية الصغرى (MM) ذات حجم نقطة على صفحة طباعة عادية. بداخل تلك الشريحة أداة استشعار داخلية، وهى رخيصة الثمن بالمقارنة مع أجهزة تقنية التعرُّف بالتردد اللاسلكى الأخرى. هذا تحوُّل كبير. إننا نأمل أنه مع الشريحة الماليزية الصغرى سوف يمكن أن تكون هناك تطبيقات ذات انتشار كبير.

١٩ ـ ماليزيا ٢٠٢٠م: من رؤية إلى واقع(*)

بقدر ما أرغب فى أن يُرجَع إلىّ فضل نمو ماليزيا السريع وانتقالها من دولة زراعية بشكل أساسى إلى دولة صناعية، بقدر ما سأكون جاحدًا إذا لم أعترف بفضل الإسهامات القيِّمة جدًّا التى قدَّمها رؤساء الوزراء الثلاثة السابقون لى. لقد وضعوا حقًّا الأعمدة والمبادئ التى جعلت الدفعة الأخيرة فى فترتى كرئيس للوزراء لتحقيق أهداف التنمية مُبكِّرًا مُمكِنة.

قاد تونكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء الأول، معركة استقلال فريدة بدعوته للمجتمعات الرئيسية الثلاثة فى ماليزيا المتعددة الأعراق للمشاركة والاشتراك فى جنى ثمار الاستقلال. أقول إنه شىء فريد لأنه كان يمكن للملايو ـ السكان الأصليين ـ أن ينفردوا بالمسيرة بالنظر إلى أن الاتفاقات التى وقعوها مع البريطانيين اقتصرت على القادة الملايو فقط، أى سلاطنة الملايو. لم يكن للصينيين والهنود وضع أو حقوق شرعية كمواطنين باستثناء فى مستعمرات مضايق پينانج وملقا، والتى تم تسليمها إلى البريطانيين.

فى كل الدول الأخرى جنوب شرق آسيا، كان معنى الاستقلال هو إرجاع السيادة إلى السكان الأصليين. فى إسرائيل كان معنى الاستقلال هو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وطرد الفلسطينيين العرب. فى كثير من الدول الإفريقية لم يكن الوافدون محل ترحيب.

ولكن فى ماليزيا، وبأسلوب غير تقليدى إلى أقصى درجة، قرَّر السكان الأصليون الملايو العمل مع الأعراق الوافدة. هكذا بدأ التآلف الفريد بين الأحزاب ذات الأساس العِرْقى والذى استمر إلى يومنا هذا. لو كان الملايو قد حاولوا أن يستولوا على كل شىء لأنفسهم لما كانت ماليزيا تلك الدولة الآمنة والمستقرة التى هى عليها اليوم. وكما تعلمون فإن النمو الاقتصادى والتنمية لا يمكن أن يكونا إلا فى بيئة آمنة ومستقرة دون سواها.

(*)خطاب ألقاه فى منتدى بنجالاديش ـ ماليزيا ٢٠٠٤م فى دكا، فى بنجالاديش، فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤م.

يجب أن أسرع فأضيف أن الائتلاف الذى أصبح يُعرَف اليوم باسم الجبهة الوطنية كان ائتلافًا من قبل الانتخابات ولم يكن زواجَ ضرورة من بعدها، لعدم حصول أى حزب على أغلبية تمكنه من تكوين حكومة. إن الأحزاب المُكوِّنة لا ينافس بعضها بعضًا. مع انتمائها لمجتمعات مختلفة، يستطيع كل من هذه الأحزاب أن يساعد مرشحى الأحزاب الأخرى لأنهم يتوقعون مساعدة مثيلة من هؤلاء المرشحين مع المجتمعات الأخرى. وهكذا يحصل الائتلاف على أغلبية كبيرة فى كل انتخابات. الأغلبية الكبيرة ضرورية لتشكيل حكومة قوية قادرة على تنفيذ سياساتها وإستراتيچياتها وخططها. لا يمكن للحكومة ـ إذا أرادت أن تحكم حكمًا سديدًا ـ أن يكون كل ما تقوم به من نوعية الأفعال التى تلقى ترحيبًا جماهيريًّا، ففى كثير من الأحيان يلقى العمل السديد غير ذلك. الحكومات القوية ذات الأغلبية الكبيرة فقط تستطيع أن تبقى بعد عمل الشىء الصحيح غير الجماهيرى.

الائتلافات المبنية على أساس عِرْقى أفضل من الأحزاب متعددة الأعراق. فى ائتلاف يمكن للأحزاب الصغيرة والأقليَّات العرقية أن يكون لها تمثيل وأن تلقى آذانًا صاغية.

إن فكرة الائتلاف هى مفتاح تقدُّم ماليزيا. يجب على كل عِرْق وكل حزب أن يقبل الحاجة إلى التضحية من أجل صالح الكل. تؤمن الأعراق فى ماليزيا بمبدأ أن الحصول على قطعة من كعكة متنامية أفضل من الحصول على كعكة بأكملها ولكنها مُتضائِلة.

لأن الائتلاف قد ضمن السلام والاستقرار وبهما ضمن النمو، فإن كل قطعة من قِطَع ثروة ماليزيا الاقتصادية التى يحصل عليها كل عِرْق هى أكبر بكثير من ثروة ماليزيا الاقتصادية بأكملها عند الاستقلال.

بعد الاستقرار على شكل التعاون السياسى بين الأعراق أمكن لحكومة الائتلاف أن تُركِّز على تنمية الدولة. كان المصدر الوحيد فى البداية هو الأرض الزراعية. كما مُنِح كل غير مالك لأرض حوالى ١٠ فدادين ليزرع بها شجر المطاط.

سرعان ما نفدت الأراضى من ماليزيا. ولكن القوة العاملة استمرت فى التزايد، وكان الفشل فى توفير فرص عمل لهم سيؤدى إلى اضطرابات عامة وشغب ومظاهرات. ولم يكن كل ذلك ليساعدهم أو ليساعد الدولة.

كانت نقطة التحول هى قرار خلق فرص عمل عن طريق النهضة الصناعية. ولكن فى ذلك الوقت لم تمتلك ماليزيا معرفة صناعية ولا رأس مال ولا مهارات إدارية ولا معرفة بالأسواق. الطريقة الوحيدة للتصنيع كانت دعوة المستثمرين الأجانب للاستثمار فى صناعات كثيفة العمالة.

لم تمانع الحكومة فى عدم استفادتها ماليًّا من الاستثمارات ما دام ذلك يُوجِد للشعب فرص عمل. وهكذا تم إعفاء المستثمرين من الضرائب وتم بناء بنية تحتية جيدة للمقاطعات الصناعية. تمت صياغة الإطار القانونى بحيث يُقنِع ذلك الإطار المستثمرين بأن أموالهم وممتلكاتهم ستكون آمنة، خاصة من استيلاء الحكومة أو تأميمها لها.

تبنَّت الحكومة موقفًا صديقًا للاستثمار. وجب على الوزراء أن تكون أبوابهم مفتوحة لمجتمع الأعمال. تم عقد اجتماعات دورية معهم والاستماع إلى شكاواهم وأخذ أفكارهم ومقترحاتهم بجدية.

إلى أن انفتحت الصين على العالم، كانت ماليزيا تجتذب استثمارات أجنبية هائلة. تم خلق فرص عمل كثيرة لدرجة أنه لم يعد فى ماليزيا أيدٍ عاملة كافية. يعمل اليوم ما يقرب من ٢ مليون عامل أجنبى فى ماليزيا، أغلبهم من البنجالاديش.

بالرغم من أن الهدف كان خلق فرص العمل فقط، فقد استفادت ماليزيا بأكثر من ذلك بكثير من الاستثمارات الأجنبية فى التصنيع. لقد اكتسب عمالها مهارات وأصبحوا يتلقون رواتب أكبر. ارتقى بعضهم فى المناصب حتى وصل إلى تولى الإدارة، كما استطاع بعضهم تصميم مُنتَجات جديدة. كما اكتسب البعض مهارات كافية مكنتهم من العمل للشركات المحلية وإنتاج كثير من المُكوِّنات وحتى المُنتَجات النهائية.

تستطيع اليوم الشركات ذات الملكية والإدارة الماليزية أن تنافس فى تصنيع المُنتَجات الإلكترونية والأجهزة المنزلية. من هذه الصناعات بدأ ويبدأ ماليزيون صناعات، والذين قللت استثماراتهم من تأثير اختيار الاستثمار الأجنبى المباشر لدول أخرى على الاقتصاد. تتكون ٨٢ ٪ من صادرات ماليزيا الحالية البالغة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكى من مُنتَجات مُصنَّعة بما فيها السيارات والمنتجات الهندسية ومعامل التكرير ومُنتَجات صناعية أخرى.

تم تحقيق كل ذلك بالرغم من الحاجة إلى تمييز المهمشين ؛ حيث فى مايو ١٩٦٩م اندلعت أعمال شغب عِرْقية فى كوالالمپور ، ولكن سرعان ما أخمدتها الحكومة. كان ذلك درسًا لم ننسه.

لتكون ماليزيا آمنة ومُستقِرة ، لا بُدَّ من مشاركة الثروة بشكل عادل بين الأعراق المختلفة. تم استحداث السياسة الاقتصادية الجديدة لتُمكِّن أعراق السكان الأصليين الأكثر فقرًا من الحصول على نصيب أكبر من الكعكة الاقتصادية.

لقد تمكَّن السكان الأصليون من اكتساب جزء كبير من ثروة ماليزيا الاقتصادية ، وذلك عن طريق التعليم والتدريب وتكوين صناديق بما فيها الصندوق البنجلاديشى للقروض مُتناهية الصِغر ، وتوفير الترخيصات والأمكنة المناسبة للأعمال ، إلخ.

جمَّعت الصناديقُ المفتوحة المُدخَرات الصغيرة لكى يتم استثمارها. تدير تلك الصناديق اليوم أكثر من ٥٠ مليار رِنْجِت ماليزى غالبيتها من السكان الأصليين الفقراء ، والتى يتم استثمارها فى شركات وبنوك ماليزية جيدة.

مع ازدياد الدخل النقدى ، ازداد معه الطلب على مرافق أفضل. وهكذا تم بناء طرق وسكك حديدية وكهرباء ومياه وموانى بحرية وجوية.

على الرغم من أن توفير البنية التحتية كان بناء على الطلب ، فإن الحكومة قد تبنَّت إستراتيجية على أساس العرض. تم بناء الطرق حتى ولو لم يكن هناك طلب كافٍ لها. فقد خلق بناء الطريق السريع الذى يمتد ٨٠٠ كيلومتر من جوهور ، أقصى جنوب ماليزيا ، شمالاً إلى كوالالمپور ، ومنها إلى قدح شمال ماليزيا ، ثم جنوب تايلاند ، فرص عمل ، كما أسرع من حركة عجلة الإنتاج وزاد من إنتاج مواد بناء الطرق وخلق أعمالاً صغيرة للمقاولين من الباطن ، وفرصًا لمُوفِّرى الأغذية ولكسب شىء لأنفسهم.

مع انتهائه ، وصَلَ الطريقُ المناطق النائية الأقل تطوُّرًا بغيرها ، كما قلَّل من تكلفة نقل المُنتَجات المحلية إلى أسواق المدن ومن تكلفة نقل مُنتَجات المدن إلى المناطق الريفية. نمت مدن بأكملها على الطريق الجديد. خلقت مُتطلَّبات هذا الطريق السريع نقلاً جديدًا حيث لم يكن هناك نقل من قبل.

حدث الشىء نفسه مع السكك الحديدية والكهرباء والمياه خلق توفُّرها طلبًا

جديدًا ؛ حيث لم يبدُ أنه كان هناك طلب من قبل. اجتذبت الموانى السفن والبضائع بينما اجتذبت المطارات وسهولة النقل الجوى خطوطًا جوية جديدة وسائحين ومسافرين ونقلاً.

إلى هذه الدرجة كان نجاح التحريك الاقتصادى على أساس العرض، لدرجة أن الحكومة لم تتمكن من توفير ما يكفى من بنية تحتية جديدة لها قدرة خلق طلب جديد بدون الاقتراض كثيرًا. كما تقرَّر خصخصة بعض الهيئات الحكومية ومشروعات البنية التحتية.

لم يكن العالم قد اجتاحته موجة الخصخصة بعد عندما أطلقت ماليزيا خطتها فى الخصخصة. لم يكن هناك نموذج تتبعه أو خبرة تلتجئ إليها. لم يكن هناك مفر من القيام بالخصخصة اعتمادًا على التجربة والخطأ.

ولكن، ومنذ البداية، كانت الحكومة قلقة من تأثير الخصخصة على العمال وأعمالهم. على الجانب الآخر، يجب على القطاع الخاص أن يكسب عائدًا جيدًا على استثماراته. ولم يكن الشعب ليرغب فى أن يحمل عبء رسوم مرتفعة.

كان لا بدَّ من أخذ كل تلك الطلبات المتناقضة فى الاعتبار لنجاح الخصخصة. وهكذا وجب على الشركة التى تتولى هيئة حكومية أن تضمن عدم الاستغناء عن العمال وعدم الانتقاص من مرتباتهم وميزاتهم ـ إن لم يكن زيادتها عن مثيلتها إبَّان عهد الحكومة. عرضت غالبية الشركات أجورًا وميزات أفضل مما جعل كثيرًا من العمال فى المرافق المملوكة للحكومة يطالبون بخصخصتها.

يجب على الشعب ـ أى شعب ـ أن يقبل أنه يجب أن يدفع ثمنًا للمرافق الأفضل. مع ذلك فالشعب لن يدفع إذا كانت أسعار الرسوم مرتفعة جدًا. للتقليل من الرسوم نقلت الحكومة للشركات المشترية أراضى وعقارات بأسعار اسمية ـ بلغت فى بعض الأحيان رِنْجِت ماليزيًّا واحدًا. فى بعض الأحيان تم توفير قروض مُيسَّرة، ولم تكن الحكومة بَذلك تدعم تلك الشركات بل كانت تدعم الشعب، المُستخدِم.

كما يجب على الشركة المشترية أن تحقق أرباحًا معقولة. يجب تحديد معدلات الرسوم فى عرضها للحكومة. يجب توضيح أساس التقدُّم بهذه المعدلات. يمكن رفض العرض إن كانت المعدلات غير معقولة. يتوجَّب على المتقدمين أن يكونوا حذرين من عدم المغالاة وإلا فإن المشروع لن يصبح من نصيبهم.

أما مدة حق الاستغلال فعادة ما تكون ٣٠ عامًا. عند نهايتها يرجع المشروع إلى الحكومة. من البديهى أنه يجب على الشركة أن تكون قادرة على استرداد رأس مالها وتحقيق أرباح معقولة خلال تلك الفترة. يمكن للشركة أن تتقدم بعرض آخر إذا أرادت الحكومة أن يستمر القطاع الخاص فى إدارة المرفق.

ماليزيا دولة صغيرة نسبيًّا ذات عدد قليل من السكان. كان متوسط دخل الفرد صغيرًا عندما بدأت خطة التنمية. لم يكن مُمكِنًا للسوق المحلى أن يحتمل صناعاتها ومنتجاتها بما يكفى للإسهام فى تحقيق النمو. كانت الطريقة الوحيدة لكى تمتلك ماليزيا صناعات واسعة النطاق هى أن تُصدِّر للعالم كله، مما يتطلبه ذلك من مواجهة أن السوق العالمى دقيق فى مسائل الجودة والأسعار وأوقات التسليم.

لقد ذكرت بالفعل أنه لم يكن هناك مفر من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنهض ماليزيا صناعيًّا. من السهل على الحكومة أن تتبنى موقفًا وسياسات صديقة للمستثمر، ولكن يجب على القوة العاملة أن تساعد فى جعل الاستثمار فى ماليزيا مغريًا.

مع معرفة إصرار السوق العالمى على الجودة والسعر ووقت التسليم، يتَوجَّب على العمال أن يتلقوا تدريبًا شاقًا لكى يتمكنوا من تحقيق هذه الأهداف. كونهم وافدين من القطاع الزراعى الريفى لا يسهل عليهم قبول نظام انضباط مكان العمل. يجعلهم ذلك محتاجين إلى أن يُقدِّروا أهمية الجودة وإلى أن يتعلموا أن يقوموا بالمهام بشكل سليم وإلى أن ينتجوا منتجات عالية الجودة، ويجعلهم ذلك محتاجين إلى عمل ذلك بسرعة وبدون التأثير سلبًا على الجودة. يجعلهم ذلك محتاجين إلى أن تكون إنتاجيتهم كبيرة لكى يتمكنوا من تقليل التكلفة ومن تحقيق الأهداف من ناحية الكمية والجودة والزمن. يحتاج كل ذلك إلى تغيير فى الثقافة.

يُسمَح للعمال بتكوين اتحادات ـ إلا أنه يُسمَح للعمال فى صناعات الإلكترونيات بتكوين اتحادات داخلية فقط. إننا لسنا ضد تكوين العمال لاتحادات ولكن وظائفهم تعتمد على تلقى المستثمرين الأجانب لربح جيد على استثماراتهم. إذا تُرِك الأمر

للاتحادات فإنها سوف تستخدم على الدوام ضغوط الاتحاد لزيادة أجور العمال. ربما لا يتقبلون نظام انضباط مكان العمل والحاجة إلى تلبية احتياجات السوق.

ربما ينجح الاتحاد فى الحصول على أجور أكبر، ولكن إذا ازدادت تكلفة الإنتاج وانخفضت الجودة، إلخ، فلن يستثمر المستثمرون الأجانب ولا حتى المحليون. إذا حدث ذلك فلن تُخلَق فرص عمل جديدة، وسيصبح هناك عمال أكثر من الوظائف. بعبارة أخرى سوف تكون هناك بطالة كثيرة. فى هذه الحالة لن تزداد الأجور.

إن إستراتيجية ماليزيا هى خلق عدد كبير من الوظائف تُجبِر المُوظِّفين على عرض أجور أفضل للحصول على العمال وللاحتفاظ بمن يعملون لديهم بالفعل. تعمل هذه الإستراتيجية بنجاح. لا توجد اضرابات كثيرة فى ماليزيا ولكن الأجور قد ازدادت أكثر من الدول المُجاورة.

هناك بالطبع أمور أخرى كثيرة قامت بها ماليزيا من أجل تحقيق رؤية ٢٠٢٠م. ولكنى أريد أن أذكر أمرًا غاية فى الأهمية. إنها الماكينة الإدارية. إنها من البساطة بحيث تستطيع أخذ قرار حول ما يجب عمله من أجل نماء الدولة. ولكن تنفيذ القرار يحتاج إلى قدر كبير من المهارة والتفانى من جانب المُنفِّذين ــ الإداريين من السكرتارية إلى الحكومة، من المُوظَّف الحكومى الأكبر إلى أدنى السلم الإدارى.

ورثت ماليزيا قطاعًا حكوميًّا صغيرًا من البريطانيين، والذى تكوَّن فى أغلبه من الوظائف الصغيرة. لضمان انتقال سلس، تم الاحتفاظ بالموظفين الحكوميين البريطانيين لمدد تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، يقوم خلالها الإداريون المحليون بدراسة طبيعتها ومهامها ومسئولياتها. وعندما تولى المحليون الإدارة، لم تنشأ اضطرابات بل كان انتقال الإدارة انتقالاً سلسًا.

تم إنشاء مدرسة لتدريب إدارىى الغد. لاحقًا، تمت إضافة مدرسة للدبلوماسية والعلاقات الخارجية.

تم استحداث ابتكارات. ضمن لقاء للوزير مع المُوظَّفين بعد مجلس الوزراء، وفى اليوم نفسه قبل أن ينسى الوزير، استيعاب الموظَّفين لقرارات المجلس. توجَّب على الوزراء أن يشمِّروا عن سواعدهم بحيث يتابعون تنفيذ العمل شخصيًّا أو من خلال تقارير دورية وافية. عند ظهور أى مشكلة يجب عليه أن يحلَّها أو يعرضها على مجلس الوزراء.

ابتكار آخر هو إعداد ملف لكل موظَّف يشرح له كل تفاصيل العمل الواجب عليه ومسئولياته. يُمكنَّه كتيّب الإجراءات وبيان كيفية سريان العمل من فهم كل العمليات المُتضمَّنة فى عمله ودوره فى إنجازها. عندما يتولى موظَّف جديد يكون الشرح له بسيطًا لأنه يوجد بالفعل ملف وكتيّب وبيان كيفية سريان العمل للرجوع إليها.

هناك فساد فى القطاع الحكومى، ولكنه يظل عند حده الأدنى ولا يُؤثِّر فى عمل الحكومة كثيرًا. تُحقِّق مصلحةُ مكافحة الفساد فى كل اتهامات الفساد أو تتحرك عندما يبدو أن هناك خللاً ما. لا يتم استثناء أحد، ولا حتى الوزراء ولا رئيس الوزراء.

لقد أصبحت معرفة إدارة الأزمات ضرورة. كانت واحدة من أسوأ الأزمات هى خفض تجار العملة لقيمة العملة الماليزية عمدًا. المُعتاد للتعامل مع ذلك هو تكوين مجلس خاص يكون الأعضاء فيها وزراء ورئيس الوزراء ومُوظَّفين حكوميين ومُمثِّلين من الجيش والشرطة والقطاع الخاص والعمال.

لأن ذلك عادة ما لا يكون كاشفًا، يتم تكوين لجنة أصغر؛ بحيث يكون فيها الأعضاء الأساسيون من المجلس الخاص. تكون هذه لجنة صغيرة من ١٠ أفراد تجتمع يوميًّا لدراسة الأحوال.

خلال الأزمة المالية، درست اللجنة كل البيانات الخاصة بصحة الدولة الاقتصادية بعناية. أدَّت أية إشارة إلى أن قطاعًا مُعيَّنًا ليس على ما يُرام إلى دراسة مُكثَّفة جدًّا وعروض اقتراحات للتغلب على المشكلة.

تم فى اللجنة وضع إستراتيجية لعكس آثار نشاطات تجار العملة. وكما تعلمون نجحت تلك الإستراتيجية.

اليوم، عاد اقتصاد ماليزيا إلى مساره. أصبح النمو حوالى ٧٪، باستثناء أى حوادث غير مُتوقَّعة، فمن المُرجَّح أن يستمر ذلك المعدل. ما زال هناك ١٦ سنة قبل حلول ميعاد رؤية العام ٢٠٢٠م، لذا أرى أنه من المُمكِن أن تصبح تلك الرؤية حقيقة.